المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية
الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

العدد العشرون
حزيران
2020

- **لماذا يجب أن تتولّى الولايات المتحدة قيادة العالم من جديد**
  جو بايدن
- **نهاية النظام العالمي والسياسة الخارجية الأميركية**
  مجلس العلاقات الخارجية
- **تطوير الاهتمام الأميركي بالشرق الأوسط**
  الكونغرس الأميركي
- **كيف فقد التحالف الأميركي-السعودي قيمته**
  فورين بوليسي
- **الحياة بعد كوفيد- 19ستة مفكّرين بارزين يعكسون الكيفية التي غيّر بها الوباء العالم**
  صندوق النقد الدولي
- **المسار القومي التركي**
  مؤسسة راند
- **داعش في سوريا: تركيز جديد مميت**
  مركز السياسة الدولية
- **داعش في العراق: من القرى المهجورة إلى المدن**
  مركز السياسة الدولية

الرصد الاستراتيجي

حزيران 2020

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: حزيران 2020 الموافق ذو القعدة 1441

العدد: العشرون

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظ للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

فهرس المحتويات

لماذا يجب أن تتولّى الولايات المتحدة قيادة العالم من جديد 5

نهاية النظام العالمي والسياسة الخارجية الأميركية 19

تطوير الاهتمام الأميركي بالشرق الأوسط..... 27

كيف فقد التحالف الأميركي-السعودي قيمته 43

الحياة بعد كوفيد- 19ستة مفكّرين بارزين يعكسون الكيفية التي غيّر بها الوباء العالم 53

المسار القومي التركي 59

داعش في سوريا: تركيز جديد مميت..... 73

داعش في العراق: من القرى المهجورة إلى المدن 77

لماذا يجب أن تتولّى الولايات المتحدة قيادة العالم من جديد[1]
إنقاذ السياسة الخارجية الأميركية ما بعد ترامب

جو بايدن، فورين افيرز، آذار/أيار 2020

تراجعت مصداقية الولايات المتحدة ونفوذها في العالم إلى أدنى مستوياتها تقريبًا منذ أن تركتُ والرئيس باراك أوباما منصبنا في 20 كانون الثاني عام 2017. استخف الرئيس دونالد ترامب بقدراتنا وأضعف أو تخلى في بعض الحالات عن حلفاء الولايات المتحدة وشركائها. لقد انقلب الرئيس على جهاز استخباراتنا ودبلوماسيينا وقواتنا المسلحة. كما شجع خصومنا وأهدر نفوذنا في كيفية مواجهة تحديات الأمن القومي من كوريا الشمالية إلى إيران وسوريا إلى أفغانستان وفنزويلا، ومع إفلاس ترامب لم يعد لديه شيء عملي ليظهره.

لقد شن ترامب حروبًا تجارية غير نزيهة، ضد أصدقاء الولايات المتحدة وأعدائها على حد سواء، حيث أثرت هذه الحروب على الطبقة الوسطى الأميركية. كما تنازل ترامب عن القيادة الأميركية من خلال حشد العمل الجماعي لمواجهة التهديدات الجديدة، وخاصة تلك الفريدة من نوعها في هذا القرن. وأبعد من ذلك كله، ابتعد ترامب عن القيم الديمقراطية التي تعطي القوة لأمتنا وتوحّدنا كشعب واحد. وفي الوقت نفسه، أصبحت التحدّيات العالمية التي تواجه الولايات المتحدة - من تغيّر المناخ والهجرة الجماعية إلى الفوضى التكنولوجية والأمراض المعدية - أكثر تعقيدًا وأكثر إلحاحًا، بينما قوّض التقدم السريع للسلطوية والقومية والليبرالية قدرتنا على مواجهتها بشكل جماعي.

تجد الديمقراطيات - التي أصيبت بالشلل بسبب الحزبية المفرطة التي تعثرت بسبب الفساد والتي أثقل كاهلها انعدام المساواة على نحو مفرط - صعوبة في تقديم هذه المساواة لشعوبها. ويظهر هنا أن الثقة في المؤسسات الديمقراطية في تراجع حيث يتصاعد الخوف من الآخر، والنظام الدولي الذي شيّدته الولايات المتحدة بعناية فائقة سوف ينهار ويتحوّل إلى

---

[1] ترجمة: آمنة حسن رزق

Why America must lead again: By Joseph R. Biden, Jr, Foreign Affairs, March/April 2020.
https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-01-23/why-america-must-lead-again

أشلاء. إن ترامب والديماغوجيين حول العالم يميلون إلى هذه القوى لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية.

سوف يتعيّن على الرئيس الأميركي القادم مخاطبة العالم كما هو في كانون الثاني عام 2021، وسوف تكون محاولة إنقاذ ما تبقى مهمة هائلة. أمام هذا الواقع، سيتعيّن على الرئيس أو الرئيسة القادمة إنقاذ سمعتنا وإعادة بناء الثقة في قيادتنا وحشد بلادنا وحلفائنا لمواجهة التحديات الجديدة بسرعة. لن يكون هناك وقت لنضيعه.

كرئيس، سوف أتخذ خطوات فورية لتجديد الديمقراطية والتحالفات الأميركية وحماية المستقبل الاقتصادي للولايات المتحدة، وسوف أجعل الولايات المتحدة تقود العالم مجددًا. هذه ليست لحظة خوف، إنما هذا هو الوقت المناسب للاستفادة من القوة والجرأة التي أوصلتنا إلى النصر في حربين عالميتين وأسقطت الستار الحديدي. لقد ساهم انتصار الديمقراطية والليبرالية على الفاشية والاستبداد في خلق العالم الحر. لكن هذا السجال لا يحدد ماضينا فقط بل يحدد مستقبلنا أيضًا.

تجديد الديمقراطية في الوطن

أولًا وقبل كل شيء، يجب تصحيح ديمقراطيتنا وتفعيلها من جديد، ويجب أن نقوّي تحالف الديمقراطيات التي تقف معنا حول العالم. تبدأ قدرة الولايات المتحدة على أن تكون قوة للتقدم في العالم وحشد العمل الجماعي من المجتمع الأميركي. من هنا سوف أسعى جاهدًا لإعادة صياغة نظامنا التعليمي من جديد بحيث لا تحدد فرصة الطفل في الحياة من خلال الرمز البريدي أو العِرق، كما سأعمل على إصلاح نظام العدالة الجنائية للقضاء على الفوارق غير العادلة وإنهاء وباء الإفراط في السجون واستعادة حقوق التصويت للتأكد على إيصال أصوات جميع المواطنين على حد سواء، وإعادة الشفافية والمساءلة إلى حكومتنا.

الديمقراطية في هذا السياق ليست فقط أساس المجتمع الأميركي، إنما هي منبع قوتنا لأنها تقوي وتزيد قوة قيادتنا في بقائنا بأمان في العالم. كما أن الديمقراطية هي الملهمة لإبداعنا الذي يقود ازدهارنا الاقتصادي، وهي جوهر وجودنا، وهي رؤيتنا للعالم، وهي ما يريد العالم أن يرانا عليه، وهي تسمح لنا بالتصحيح الذاتي ومواصلة السعي للوصول إلى مُثُلنا العليا بمرور الوقت.

يجب أن نعلم بأن الديمقراطية تزيد من قوة حلفائنا وتوسّع قدرتهم على المحافظة على السلم العالمي. الديمقراطية هي محرّك قوتنا وتنميتنا، وهي تسمح لنا بتصحيح أخطائنا بشكل متواصل.

كأمة، علينا أن نثبت للعالم أجمع أن الولايات المتحدة مستعدة لقيادة العالم مرة أخرى - ليس بنموذج قوتنا ولكن أيضًا بقوة نموذجنا وتجربتنا الناجحة وإصرارنا على المضي قُدمًا. وتحقيقًا لهذه الغاية وبصفتي رئيسًا، سوف أتخذ خطوات حاسمة لتجديد قيمنا الأساسية. سوف أدحض على الفور سياسات إدارة ترامب القاسية التي لا معنى لها والتي تفصل الآباء عن أطفالهم على حدودنا؛ كما سأعمل على إنهاء سياسات ترامب الوخيمة المتعلقة باللجوء وإنهاء حظر السفر كما سأطالب بمراجعة "حالة الحماية المؤقتة" للسكان المستضعفين؛ وتحديد قبولنا السنوي للاجئين إلى 125000، والسعي لرفع هذا القانون مع مرور الوقت بما يتناسب مع مسؤوليتنا وقيمنا. سوف أعيد التأكيد على الحظر المفروض على التعذيب واستعادة المزيد من الشفافية في إدارة العمليات العسكرية الأميركية، بما في ذلك السياسات التي تم وضعها خلال إدارة أوباما - بايدن للحد من الخسائر في صفوف المدنيين. سوف أعيد المبادرة الحكومية لمنح النساء والفتيات حقوقهن على مستوى واسع حول العالم. وسأؤكد للعالم مرة أخرى أن البيت الأبيض هومن أشد المدافعين - وليس المعتدي الرئيسي - على الركائز والمؤسسات الأساسية لقيمنا الديمقراطية، من احترام حرية الصحافة، إلى حماية وتأمين الحق المقدس في التصويت، والتمسك باستقلال القضاء. هذه التغييرات ليست مجرد بداية إنما هي دفعة واحدة على الحساب على التزامنا بالقيم الديمقراطية في وطننا الأم.

سوف أطبّق قوانين الولايات المتحدة دون استهداف مجتمعات معيّنة، أو انتهاك الإجراءات القانونية الواجبة، أو تشتيت شمل العائلات، كما فعل ترامب. سوف أسعى لتأمين حدودنا مع ضمان كرامة المهاجرين والحفاظ على حقهم القانوني في طلب اللجوء. لقد قمت بنشر خطط توضح هذه السياسات بالتفصيل وتصف كيفية تركيز الولايات المتحدة على الأسباب الجذرية التي تدفع المهاجرين للجوء إلى حدودنا الجنوبية الغربية. بصفتي نائب الرئيس، حصلت على دعم الحزبين لبرنامج مساعدة بقيمة 750 مليون دولار من أجل دعم تعهدات قادة السلفادور وغواتيمالا وهندوراس لمواجهة الفساد والعنف والفقر المستشري الذي يدفع الناس إلى مغادرة منازلهم في تلك البلدان. بدأت تحسينات الظروف الأمنية لتدفقات الهجرة بالانخفاض في بلدان مثل السلفادور. كرئيس، سوف أعتمد على تلك المبادرة من خلال

استراتيجية إقليمية شاملة مدتها أربع سنوات بقيمة 4 مليارات دولار تطلب من الدول المساهمة بمواردها الخاصة وإجراء إصلاحات كبيرة وملموسة وقابلة للتحقق.

برنامج قبول اللاجئين بالولايات المتحدة *(USRAP)

سوف أتخذ أيضًا خطوات مهمة لمواجهة المشاكل الداخلية وتضارب المصالح والأموال المظلمة والفساد الذي يخدم الأجندات الضيقة أو الخاصة أو الأجنبية ويضعف ديمقراطيتنا. تبدأ هذه الخطوات من خلال النضال من أجل تعديل دستوري للقضاء على استخدام دولارات القطاع الخاص بالكامل في الانتخابات الأميركية. بالإضافة إلى ذلك، سوف أقترح قانونًا لتعزيز الحظر على الرعايا الأجانب أو الحكومات التي تحاول التأثير على الانتخابات الأميركية على الصعيد الفيدرالي والمحلي والولائي وتأسيس وكالة أنباء مستقلة جديدة – اللجنة الفيدرالية الأميركية للأخلاقيات - لضمان تنفيذ هذه القوانين الموحدة والصارمة وغيرها من قوانين مكافحة الفساد.

يؤدي الافتقار إلى الشفافية في نظام تمويل حملتنا، إلى جانب غسيل الأموال الأجنبية الواسع النطاق، إلى حدوث خلل كبير. لذلك نحتاج إلى سدّ هذه الثغرات التي تفسد ديمقراطيتنا. وباتخاذي هذه الخطوات الأساسية لتعزيز الأسس الديمقراطية للولايات المتحدة وتشجيع العمل بهذه الخطوات في بلدان أخرى، سأدعو زملائي القادة الديمقراطيين في جميع أنحاء العالم لإعادة تعزيز الديمقراطية ووضعها على جدول الأعمال العالمي. تتعرّض الديمقراطية اليوم للمزيد من الضغوط أكثر من أي وقت مضى منذ الثلاثينيات. فقد أفادت منظمة فريدوم هاوس بأن هناك 41 دولة تم تصنيفها على أنها "حرة" دائمًا من عام 1985 إلى عام 2005، في المقابل سجلت 22 دولة انخفاضًا ملحوظًا في الحرية على مدى السنوات الخمس الماضية.

من هونغ كونغ إلى السودان وتشيلي ولبنان، يتشارك المواطنون في هذه البلدان مرة أخرى الطموح والرغبة المشتركة للحكم الرشيد والكراهية العالمية للفساد. الفساد هو الوباء الخبيث الذي يغذي القمع ويقوض كرامة الإنسان، ويزوّد القادة المستبدين بأداة قوية لتقسيم وإضعاف الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، عندما تتطلع ديمقراطيات العالم إلى الولايات المتحدة التي تدافع بفخر عن القيم التي توحّد البلاد – وذلك من أجل قيادة العالم الحر– نجد أن ترامب ينتمي إلى الفريق الآخر، حيث يتبنى مواقف الحكام المستبدين

بينما يُظهر ازدراءه للحكام الديمقراطيين. ومن خلال رئاسته لأكثر الإدارات فسادًا في التاريخ الأميركي الحديث مد يد العون للحكام الفاسدين في كل مكان.

خلال سنتي الأولى من تولّي منصب الرئاسة سوف تنظم الولايات المتحدة وتستضيف قمة عالمية من أجل الديمقراطية لتجديد الروح الديمقراطية والهدف المشترك منها دول العالم الحر. سوف تجمع هذه القمة ديمقراطيات العالم لتقوية مؤسساتنا الديمقراطية ومواجهة الدول التي تتراجع فيها الديمقراطية وصياغة جدول أعمال مشترك. وبناءً على النموذج الناجح الذي تم إرساؤه خلال إدارة أوباما - بايدن في قمة الأمن النووي، سوف تحدد الولايات المتحدة الأولويات بغية تحقيق النتائج من خلال تكثيف عمل الدول في ثلاثة مجالات: مكافحة الفساد ومكافحة الاستبداد وتعزيز حقوق الإنسان في دولهم وخارج البلاد. وبصفتي الشخص المعني بهذه القمة في الولايات المتحدة سوف أصدر توجيهات رئاسية تنص على أن مكافحة الفساد هي مصلحة أمنية وطنية أساسية ومسؤولية ديمقراطية، وسأبذل جهودًا على المستوى الدولي لتحقيق الشفافية في النظام المالي العالمي ومتابعة ملف الملاذات الضريبية غير المشروعة وضبط الأصول المسروقة، وهذا الأمر سوف يقف عثرة أمام القادة الذين يسرقون شعوبهم للاختباء وراء الشركات الوهمية المجهولة.

سوف تشمل قمة الديمقراطية أيضًا منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، هذه المنظمات التي تقف على الخطوط الأمامية للدفاع عن الديمقراطية. وسوف يصدر أعضاء القمة دعوة للعمل من أجل القطاع الخاص، بما في ذلك شركات التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي العملاقة التي يجب أن تعترف بمسؤولياتها واهتمامها الساحق في الحفاظ على المجتمعات الديمقراطية وحماية حرية التعبير. في الوقت نفسه، لا يمكن استخدام حرية التعبير كترخيص لشركات التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل انتشار الأكاذيب الخبيثة. من هنا، يجب أن تعمل هذه الشركات على ضمان أن أدواتها ومِنصّاتها لن تعزّز عمل الدولة الإشرافية وتدمّر الخصوصية، أو تسهّل القمع في الصين وأماكن أخرى، إضافة إلى نشر الكراهية والمعلومات المضللة وتحريض الناس على العنف، أو تظل عرضة لإساءة الاستخدام.

سياسة خارجية للطبقة المتوسطة

ثانيًا، سوف تقوم إدارتي بتهيئة الأميركيين للمشاركة في الاقتصاد العالمي – وذلك من خلال سياسة خارجية خاصة للطبقة الوسطى. ومن أجل الفوز بالمنافسة في المستقبل أمام الصين أو أي بلد آخر يجب على الولايات المتحدة صقل أدواتها المبتكرة وتوحيد القوة الاقتصادية للديمقراطيات في جميع أنحاء العالم لمواجهة الممارسات الاقتصادية التعسفية والحد من عدم المساواة.

يوازي الأمن الاقتصادي الأمن القومي. من هنا، يجب أن تبدأ سياستنا التجارية من داخل الوطن وذلك بتعزيز أهم رصيد لدينا وهو الطبقة الوسطى - والتأكد من مشاركة الجميع للنهوض بالبلد، بغضّ النظر عن العِرق أو الجنس أو الرمز البريدي أو الدين أو التوجه الجنسي أو الإعاقة. يتطلب تحقيق هذه السياسة استثمارات هائلة في بنيتنا التحتية على نطاق واسع من خلال الطرق السريعة والسكك الحديدية وشبكة الطاقة والمدن الذكية والتعليم. يجب أن نقدم لكل طالب المهارات اللازمة للحصول على وظيفة جيدة في القرن الواحد والعشرين، والتأكيد على حصول كل أميركي على رعاية صحية عالية الجودة وبأسعار معقولة؛ إضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور إلى 15 دولارًا في الساعة؛ وقيادة ثورة في الاقتصاد النظيف لخلق فرص عمل جديد وجيدة لعشرة ملايين مواطن - بما في ذلك وظائف النقابات في الولايات المتحدة.

سوف أجعل الاستثمار في البحث والتنمية من أهم الأولويات في رئاستي، بحيث تقود الولايات المتحدة مهمة الابتكار. لا يوجد سبب يجعلنا نتخلف عن الصين أو أي بلد آخر عندما يتعلق الأمر بالطاقة النظيفة أو الحوسبة الكمية أو الذكاء الاصطناعي أو شبكة الجيل الخامس أو السكك الحديدية عالية السرعة أو السباق من أجل القضاء على السرطان كما نعرف. لدينا أكبر الجامعات البحثية في العالم، ولدينا تقليد قوي لسيادة القانون. والأهم من ذلك لدينا عدد مهم من العمال والمبدعين لن يخذلوا بلدنا أبدًا.

سوف تعمل السياسة الخارجية للطبقة الوسطى أيضًا على التأكد من أن قواعد الاقتصاد الدولي لم يتم التلاعب بها ضد الولايات المتحدة - لأنه عندما تتنافس الشركات الأميركية على أرضية تنافس عادلة سوف نفوز حتمًا. أنا أؤمن بالتجارة العادلة.

يعيش أكثر من 95٪ من سكان العالم خارج حدودنا – لذا علينا الاستفادة من تلك الأسواق. في هذه السياق، علينا أن نكون قادرين على بناء الأفضل في الولايات المتحدة وبيع أفضل منتجاتنا حول العالم، وهذا يعني إزالة الحواجز التجارية التي تفرض عقوبات على الأميركيين ومقاومة الانزلاق العالمي الخطير نحو النزعة الحمائية. وقد حدث هذا الأمر قبل قرن من الزمان، بعد الحرب العالمية الأولى، ما أدّى إلى تفاقم أزمة الكساد الكبير وساعد في اندلاع الحرب العالمية الثانية.

لا يمكننا دفن رؤوسنا في الرمال والقول بأنه لا للمزيد من الصفقات التجارية. سوف تقوم الدول بالتبادل التجاري مع الولايات أو بدونها. السؤال هنا، من يضع القواعد التي تحكم التجارة؟ من سيهتم بحماية العمال والبيئة والشفافية وأجور الطبقة الوسطى؟ أمام هذا الواقع، يجب على الولايات المتحدة القيام بهذا المهمة، وليس الصين.

كرئيس، لن أُبرم أي اتفاقيات تجارية جديدة دون مشاركة جميع الأميركيين في الاستثمار وتحضيرهم لتحقيق النجاح في الاقتصاد العالمي. لن أتفاوض لعقد صفقات جديدة دون وجود قادة عماليين وبيئيين على طاولة المفاوضات بطريقة مفيدة دون أن يشمل ذلك تنفيذ **أحكام متشددة حتى يستطيع شركاؤنا إنهاء الصفقات التي يوقّعون عليها.**

تمثل الصين تحديًا خاصًا. لقد أمضيت ساعات طويلة مع قادتها، وأفهم ما نواجهه. للصين باع طويل في المناورة فهي تعمل على توسيع نطاقها العالمي والترويج لنموذجها السياسي الخاص وتوظيف الاستثمارات في تقنيات المستقبل. وفي هذه الأثناء، اعتبر ترامب أن الواردات من أقرب حلفاء الولايات المتحدة – من كندا إلى الاتحاد الأوروبي – بمثابة تهديد للأمن القومي من أجل فرض رسوم مدمّرة ومتهوّرة. ومن خلال عزلنا عن النفوذ الاقتصادي لشركائنا، قام ترامب بتقويض قدرة بلدنا على مواجهة التهديد الاقتصادي الحقيقي.

لا تحتاج الولايات المتحدة لأن تكون متشددة مع الصين. إذا كان للصين أسلوبها الخاص سوف تستمر في سرقة التكنولوجيا والملكية الفكرية للشركات الأميركية، وسوف تستمر أيضًا في استخدام الإعانات لمنح الشركات المملوكة للدولة ميزة غير عادلة – ومنحها الأفضلية في السيطرة على تقنيات المستقبل وصناعاته.

تبرز الطريقة الأكثر فاعلية في مواجهة هذا التحدي من خلال بناء جبهة موحدة من حلفاء الولايات المتحدة وشركائها لمواجهة التصرفات التعسفية للصين وانتهاكات حقوق الإنسان حتى عندما نسعى للتعاون مع بكين في القضايا التي تتلاقى فيها مصالحنا، مثل تغيّر المناخ، والحد من الانتشار النووي والأمن الصحي العالمي.

تمثل الولايات المتحدة بمفردها حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولذا عندما نتعاون مع نظرائنا من الدول الديمقراطية سوف تتضاعف قوتنا. في هذه الحالة لا تستطيع الصين تجاهل أكثر من نصف الاقتصاد العالمي. هذا الأمر يمنحنا نفوذًا كبيرًا لصياغة خريطة طريق في كل شيء من البيئة إلى العمل والتجارة والتكنولوجيا والشفافية، وبذلك نستمر في التعبير عن مصالحنا وقيمنا الديمقراطية.

العودة إلى طاولة المفاوضات

سوف يضع برنامج السياسة الخارجية لبايدن الولايات المتحدة على طاولة المفاوضات مرة أخرى، في مكان يمكّنها من العمل مع حلفائها وشركائها لحشد العمل الجماعي بشأن التهديدات العالمية. أمام هذا الواقع، العالم لا ينظم نفسه. فخلال 70 عامًا لعبت الولايات المتحدة تحت رئاسة الرئيسين الديمقراطي والجمهوري دورًا رائدًا في وضع القواعد وصياغة الاتفاقات وإحياء المؤسسات التي توجه العلاقات بين الدول وتعزّز الأمن الجماعي والازدهار – إلا أن جاء ترامب. إذا ارتضينا استمرار تولّيه المسؤولية سيحدث أحد أمرين: إما أن يتولّى القيادة بلد آخر، ولكن ليس بطريقة تعزز مصالحنا وقيمنا، أو لن يفعل ذلك أحد، عندئذ ستحدث الفوضى. في كلتا الحالتين، الولايات المتحدة هي الخاسر الأكبر.

القيادة الأميركية ليست معصومة من الخطأ. لقد ارتكبنا أخطاء وهفوات كثيرة. واعتمدنا في كثير من الأحيان على قوة جيشنا بدلًا من الاعتماد على قوتنا من كافة النواحي. كما أن سياسة ترامب الخارجية تذكّرنا كل يوم بمخاطر هذا النهج غير المتوازن وغير المتماسك، وهو النهج الذي يعطّل دور الدبلوماسية ويشوهّها.

لن أتردد أبدًا في حماية الشعب الأميركي، بما في ذلك استخدام القوة عند الضرورة. ومن بين جميع الأدوار التي يجب على رئيس الولايات المتحدة أن يقوم بها ليس هناك ما هو أكثر أهمية من دور القائد العام. الولايات المتحدة لديها أقوى جيش في العالم، وبصفتي رئيسًا،

سأضمن بقاءها على هذا المسار وسوف أقوم بالاستثمارات اللازمة لتجهيز قواتنا لمواجهة تحديات هذا القرن، خلافًا لما حصل في القرن الماضي. ينبغي أن يكون استخدام القوة الملاذ الأخير وليس الأول. ومن هنا يجب استخدام القوة فقط للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة، عندما يكون الهدف واضحًا وقابلًا للتحقيق، وبموافقة مسبقة من الشعب الأميركي.

لقد حان الوقت لإنهاء الحروب إلى الأبد. لقد كلّفت هذه الحروب الولايات المتحدة دماء وثروات لا توصف. وكما قلت منذ فترة طويلة يجب إعادة الغالبية العظمى من قواتنا إلى الوطن من الحروب في أفغانستان والشرق الأوسط كما يجب أن نحدد مهمتنا بدقة ألا وهي هزيمة القاعدة والدولة الإسلامية (داعش). ويجب علينا أيضًا إنهاء دعمنا للحرب التي تقودها السعودية في اليمن. يجب أن يكون هدفنا مكافحة الإرهاب في وطننا وفي جميع أنحاء العالم، ولكن إذا تمسّكنا بنزاعات خاسرة سوف تستنزف طاقاتنا في متابعة القضايا المهمة التي تتطلب اهتمامنا، وتمنعنا من إعادة بناء وسائل القوة الأميركية الأخرى.

يمكننا أن نكون أقوياء وأذكياء في الوقت عينه. هناك فرق شاسع بين عمليات النشر الواسعة النطاق والمفتوحة لعشرات الآلاف من القوات القتالية الأميركية، والتي يجب أن تنتهي، في مقابل استخدام بضع مئات من جنود القوات الخاصة وعناصر المخابرات لدعم الشركاء المحليين ضد عدو مشترك. يمكننا تحمّل هذه المهام الصغيرة عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا كونها تعزّز المصلحة الوطنية.

يجب أن تكون الدبلوماسية الأداة الأولى للقوة الأميركية. أنا فخور بما حققته الدبلوماسية الأميركية أثناء إدارة أوباما - بايدن، من خلال قيادتها الجهود العالمية لوضع اتفاقية باريس بشأن المناخ حيّز التنفيذ، إلى قيادة الاستجابة الدولية لإنهاء تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، إلى تحقيقها الاتفاق التاريخي المتعدد الأطراف لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية.

الدبلوماسية ليست مجرد سلسلة من المصافحة والتقاط الصور. الدبلوماسية تبني وتنمّي العلاقات بين الدول وتعمل على تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك أثناء تسوية نقاط الخلاف. تتطلب الدبلوماسية منا الانضباط والقدرة على وضع سياسات متماسكة مع وجود فريق من المهنيين ذوي الخبرة المتخصصين في هذا المجال. كرئيس، سوف أرفع من مستوى الدبلوماسية باعتبارها الأداة الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. وسوف أعيد

تفعيل مهام السلك الدبلوماسي الذي قامت هذه الإدارة بتقليص مهامه، وسوف أعيد الدبلوماسية الأميركية إلى أيدي المختصين الحقيقيين.

تتطلب الدبلوماسية منا أيضًا مصداقية وقد حطّم ترامب مصداقيتنا أثناء إدارته السياسة الخارجية، وخاصة خلال الأزمات، فكلمة الدولة هي أغلى ما نملكه. لقد قضى ترامب على هيبة الولايات المتحدة من خلال الانسحاب من المعاهدة تلو الأخرى، ونكثه الوعود المقطوعة وتغريده خارج سرب الولايات المتحدة والكذب بشأن الأمور المهمة والصغيرة.

أبعد ترامب أيضًا الولايات المتحدة عن أهمّ الحلفاء الديمقراطيين التي هي في أمسّ الحاجة لهم. ووجّه ضربة قاصمة إلى حلف الناتو، حيث قام بابتزاز الحلف وتقويضه. في المقابل، يجب على حلفائنا إظهار موقفهم العادل بالنسبة لهذا الأمر، ولهذا أنا فخور بالالتزامات التي تفاوضت عليها إدارة أوباما - بايدن لضمان زيادة أعضاء حلف الناتو حجم إنفاقهم الدفاعي (ويدّعي ترامب أنه صاحب اليد الطولى في هذه الخطوة). لكن التحالف تجاوز مسألة المال هنا، لأن التزام الولايات المتحدة تجاه هذا الطرح هو التزام مقدّس وليس بمثابة صفقة تجارية. يتموضع حلف الناتو في صميم الأمن القومي الأميركي وهو حصن المثالية والديمقراطية الليبرالية - تحالف القيم- ما يجعله أكثر ديمومة وموثوقية وأكثر فاعلية مقارنة بالشراكات التي يتم بناؤها عن طريق الإكراه أو استخدام المال.

كرئيس، سوف أبذل كل الجهود المطلوبة لاستعادة شراكاتنا التاريخية، كما سأبذل جهودًا مضاعفة لتعريفهم بالواقع الذي نواجهه اليوم. يخشى الكرملين من حلف الناتو القوي وهو التحالف السياسي العسكري الأكثر فعالية في التاريخ الحديث. ومن أجل مواجهة العدوان الروسي يجب المحافظة على قدرات قوات التحالف العسكرية وجعلها في جهوزية تامة في مقابل توسيع قدراتنا على مواجهة التهديدات غير التقليدية، مثل الفساد المسلّح والتضليل والسرقة الإلكترونية. ويجب علينا فرض تكاليف حقيقية على روسيا بسبب انتهاكاتها المعايير الدولية والوقوف مع المجتمع المدني الروسي الذي وقف بشجاعة مرارًا وتكرارًا ضد النظام الاستبدادي للرئيس فلاديمير بوتين.

إن العمل بشكل تعاوني مع الدول الأخرى التي تشاركنا قيمنا وأهدافنا لا يجعل الولايات المتحدة مخادعة إنما يجعلنا أكثر أمنًا وأكثر نجاحًا. وبتلك الطريقة نقوم بتعزيز قوتنا وتوسيع وجودنا حول العالم وتعظيم دورنا أثناء مشاركة المسؤوليات العالمية مع الشركاء الراغبين.

نحتاج إلى تعزيز قدراتنا الجماعية مع الأصدقاء الديمقراطيين خارج أميركا الشمالية وأوروبا من خلال تمويل تحالفات المعاهدات مع أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، وتعميق الشراكات من الهند إلى إندونيسيا لتعزيز القيم المشتركة في منطقة سوف تحدد الولايات المتحدة من خلالها مستقبلها. نصرّ على ضرورة التزامنا الصارم بأمن "إسرائيل". كما نحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لإدماج أصدقائنا في أميركا اللاتينية وأفريقيا في الشبكة الأوسع للديمقراطيات واغتنام الفرص من أجل التعاون في تلك المناطق.

ومن أجل استعادة ثقة العالم، علينا أن نثبت للعالم أجمع أن الولايات المتحدة تعي تمامًا ما تقوله وتفعله. هذا الأمر مهم جدًا خاصة عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي تحدّد مصيرنا: تغيّر المناخ، والتهديد المتجدد الناجم عن الحرب النووية والتقنية المدمرة.

يجب على الولايات المتحدة قيادة العالم لمواجهة التهديد الوجودي الذي نواجهه مثل تغيّر المناخ، وإذا لم نحصل على هذا الحق، فلن يكون لدينا شيء آخر للقيام به. لذلك سوف أقوم باستثمارات مهمة وعاجلة داخل الولايات المتحدة والتي تضعنا على السكة الصحيحة وذلك من أجل الحصول على اقتصاد طاقة نظيفة مقابل صفر تلوّث بحلول عام 2050. ومن المهم أيضًا أن نذكر أن الولايات المتحدة تنتج 15٪ فقط من الانبعاثات العالمية، سوف أستفيد من اقتصادنا وسلطتنا المعنوية لدفع العالم إلى السير قُدمًا نحو العمل الحازم. وسوف انضم إلى اتفاقية باريس بشأن المناخ في اليوم الأول من تولّي إدارة بايدن السلطة، ثم أقوم بعقد مؤتمر قمة مهم حول انبعاثات الكربون في العالم، وحشد الدول في هذا المجال لزيادة طاقاتها والسير قدمًا نحو الأمام. سوف أنهي الالتزامات القابلة للتنفيذ والتي من شأنها تقليل انبعاث الكربون في الشحن الجوي والطيران العالمي، كما سنتخذ إجراءات فعالة للتأكد من أن الدول الأخرى لا يمكنها تقويض الولايات المتحدة اقتصاديًا حتى نستطيع الإيفاء بالتزاماتنا الخاصة. ويشمل هذا الأمر إلزام الصين - وهي أكبر مصدر لانبعاث الكربون في العالم – التوقف عن دعم صادرات الفحم والتلوّث إلى دول أخرى عن طريق تمويلها مشاريع طاقة الوقود الأحفوري الفاسد بمليارات الدولارات من خلال مبادرة الحزام والطريق.

فيما يتعلق بحظر الانتشار والأمن النووي، لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون صوتًا موثوقًا في الوقت الذي تتخلّى فيه عن الصفقات التي أبرمتها. من إيران إلى كوريا الشمالية، ومن روسيا إلى المملكة العربية السعودية، ساعدت سياسة ترامب على احتمال الانتشار النووي

والسباق على التسلح النووي الجديد، وحتى استخدام الأسلحة النووية. كرئيس، سوف أجدد التزامنا الحد من التسلح من أجل عصر جديد.

من جهة ثانية منعت الصفقة النووية الإيرانية التاريخية التي تفاوضت عليها إدارة أوباما - بايدن إيران من الحصول على سلاح نووي. ومع ذلك، فقد تسرّع ترامب ورفض هذه الصفقة، ما دفع إيران إلى إعادة تشغيل برنامجها النووي وأصبحت أكثر استفزازية، الأمر الذي يزيد من خطر نشوب حرب كارثية أخرى في المنطقة.

لا تراودني أية أوهام حول النظام الإيراني، هذا النظام الذي شارك في زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وقمع بوحشية المحتجين في وطنهم، واحتجز الأميركيين ظلمًا. في المقابل لدينا طريقة ذكية لمواجهة التهديد الذي تشكله إيران لمصالحنا وطريقة أخرى وهي هزيمة الذات – لقد اختار ترامب الطريقة الأخيرة.

مؤخرًا أدى مقتل قاسم سليماني، قائد فيلق القدس الإيراني، إلى إنهاء عنصر خطير في المنطقة، لكنه أثار أيضًا احتمال تصاعد دائرة العنف، ودفع طهران إلى التخلي عن التزاماتها النووية التي وضعتها بموجب الاتفاق النووي. لذلك ندعو طهران للعودة إلى قواعد الامتثال الصارم للاتفاق النووي. وإذا فعلت ذلك، سوف أنضم مجددًا إلى الاتفاقية وأجدد التزام الولايات المتحدة استخدام الدبلوماسية للعمل مع حلفائنا لتعزيز هذه الاتفاقية وتوسيعها، في مقابل العمل على إنهاء الأنشطة الإيرانية الأخرى المزعزعة للاستقرار.

مع كوريا الشمالية، سوف أقوم بتعزيز دور مفاوضينا وسأبدأ حملة مستمرة ومنسّقة مع حلفائنا وغيرهم، بما في ذلك الصين لتعزيز هدفنا المشترك المتمثل في جعل كوريا الشمالية خالية من الأسلحة النووية. وسأتابع أيضًا تمديد معاهدة ستارت الجديدة التي تعمل على الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، وسوف أستخدم هذه الخطط كأسس لترتيبات جديدة للحد من التسلح. وسوف أقوم بخطوات أخرى لإظهار التزامنا بتقليص دور الأسلحة النووية. وكما ذكرت في عام 2017، يجب أن يكون الغرض الوحيد من الترسانة النووية الأميركية ردعيًا – والرد على أي هجوم نووي عند الضرورة فقط. كرئيس، سوف أعمل على وضع هذا الرأي موضع التنفيذ، بالتشاور مع الجيش الأميركي وحلفاء الولايات المتحدة.

عندما يصل الأمر إلى تكنولوجيا المستقبل، مثل شبكة الجيل الخامس G5 والذكاء الاصطناعي، تقوم دول أخرى بتكريس الموارد الوطنية للسيطرة على هذه التقنية وتحديد كيفية استخدامها. في هذا الوقت على الولايات المتحدة تكثيف جهودها من أجل ضمان استخدام هذه التقنيات لتعزيز المزيد من الديمقراطية والازدهار المشترك، وليس بالحد من الحرية والفرص داخل الولايات المتحدة وخارجها. على سبيل المثال، سوف تنضم إدارة بايدن مع حلفاء الولايات المتحدة الديمقراطيين لتطوير شبكات الجيل الخامس الآمنة بقيادة القطاع الخاص حتى تواكب هذه التكنولوجيا كل فئات المجتمع دون استثناء وأيضًا الفئات من ذوي الدخل المنخفض.

في الوقت الذي تسعى فيه التقنيات الجديدة إلى إعادة تكوين اقتصادنا ومجتمعنا من جديد، يجب علينا أن نعمل على جعل محركات التقدم هذه تلتزم بالقوانين وأخلاقيات العمل، كما فعلنا مع التكنولوجيا السابقة التي شكلت نقاط تحوّل مضيئة في تاريخ الولايات المتحدة مع تجنّب الوقوع في الهاوية، في الوقت الذي استلمت فيه الصين وروسيا زعامة التكنولوجيا الرقمية. آن الأوان لأن تمارس الولايات المتحدة دورها القيادي في صياغة مستقبل تكنولوجي يمكّن المجتمعات الديمقراطية من الازدهار والتطور ويمكنها من المشاركة على نطاق واسع.

هذه أهدافنا الطموحة، ولا يمكن تحقيق أي من هذه الأهداف دون دعم الدول الديمقراطية الصديقة للولايات المتحدة من أجل السير قُدمًا في هذه الطريق. نواجه خصومًا داخل وطننا وخارجه، ويعمل هؤلاء الخصوم على استغلال الانقسامات في مجتمعنا وتقويض ديمقراطيتنا وتفكيك تحالفاتنا ومنع تشكيل نظام دولي سليم يحدّد مصير الشعوب. من هنا فإن الرد على هذا التهديد هو انفتاحنا الواسع على جميع الشعوب إضافة إلى المزيد من الصداقات، والمزيد من التعاون، والمزيد من التحالفات، والأهم من ذلك المزيد من الديمقراطية.

الاستعداد لتولي القيادة

يعمل بوتين على إخبار نفسه والآخرين بأنه يستطيع خداعنا بأن الفكرة الليبرالية "عفّى عليها الزمن". لكنه يفعل ذلك لأنه خائف من قوة هذه الليبرالية. لا يمكن لأي جيش على وجه الأرض أن يطابق الطريقة التي تنتقل بها فكرة الحرية المتحركة من شخص لآخر بحيث تجتاز

الحدود وتتخطى اللغات والثقافات، وتحوّل مجتمعات المواطنين العاديين إلى مجتمعات لنشطاء ومنظمين ودعاة تغيير.

يجب علينا مرة أخرى تسخير تلك القوة وحشد العالم الحر لمواجهة التحديات التي تواجه العالم اليوم. تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية تسيير الوجهة، ولا توجد دولة أخرى لديها القدرة على إدارة دفة السفينة. يتعيّن علينا أن ندافع عن الحرية والديمقراطية ونستعيد مصداقيتنا وننظر بتفاؤل ثابت وعزم إلى مستقبلنا.

نهاية النظام العالمي والسياسة الخارجية الأميركية[1]

روبرت بلاكويل وتوماس رايت مجلس
العلاقات الخارجية، أيار/ مايو 2020

طريق المستقبل

تواجه الولايات المتحدة مشكلة استراتيجيّة جوهرية فيما يتعلق بالنظام العالمي تتلخص في كيفية الاستجابة لتوزيع الترتيبات المتفق عليها بين القوى الكبرى. لدى الولايات المتحدة خيار: إمّا إعادة تشكيل نظام عالمي يقوم على التفاهم مع أوروبا واليابان والصين والهند وروسيا بشأن حدود السلوك المقبول وكيفية إنفاذه أو أن تركّز على تحسين خيارات ترتيبها وفقًا لقيمها بصرف النظر عن سلوك الصين أو روسيا أو غيرهما الطريق عينه أم لا. الإجابة تقوّم نوع مسار العمل الذي يحمي ويدفع المصالح القومية الحيوية للولايات المتحدة.

نحدد المصالح الحيوية للبلاد على النحو التالي:

- منع استخدام الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والحد من التهديد بها، فضلًا عن الهجمات الإرهابية التقليدية المأساوية أو الهجمات الإلكترونية ضد الولايات المتحدة أو قواتها العسكرية في الخارج أو ضد حلفائها.
- منع انتشار وتأمين الأسلحة والمواد النووية، والحد من اعتماد أنظمة تسليم الأسلحة النووية المتوسطة والطويلة المدى.

---

[1] تعريب: حوراء بظاظة.

Robert D. Blackwill & Thomas Wright, "The End of World Order and American Foreign Policy", Council On Foreign Relations, Council Special Report No. 86, May 2020.
https://cdn.cfr.org/sites/default/files/report_pdf/the-end-of-world-order-and-american-foreign-policy-csr.pdf

- الحفاظ على توازن القوى العالمية والإقليمية التي تعزز السلام والاستقرار والحرية من خلال قوة الولايات المتحدة المحلية، والقوة الدولية الأميركية ونفوذها، وقوة أنظمة التحالف الأميركية، مع زيادة المساهمات من الحلفاء والشركاء.
- منع نشوء قوى عظمى معادية أو دول فاشلة على الحدود مع الولايات المتحدة.
- ضمان قدرة بقاء الأنظمة العالمية الرئيسة واستقرارها (التجارة، والأسواق المالية، وإمدادات الطاقة، والفضاء الإلكتروني، والبيئة، وحرية البحار).

من جهتها، تسعى الصين إلى تقويض التحالفات الأميركية بشكل شامل والحلول محل الولايات المتحدة الأميركية في نهاية المطاف باعتبارها القوة الأكثر أهمية في آسيا وزعيمة العالم التكنولوجية. إن بكين تحرز تقدمًا في هذا الجهد الطويل الأمد، مع نمو قوتها الكبيرة وتعثّر واشنطن دوليًا. وأيًا كانت الحقيقة الموضوعية فإن سلوك بكين يشير إلى أنها قد تصدّق أنها تلعب دورًا مهمًا.

وعلى أي حال، فإن الدولتين ملتزمتان تمامًا في الوقت الحالي بقناعاتهما الأساسية بشأن أفضل السُبل لإدارة مجتمعاتهما والحكم، وتعزيز مصالحهما الوطنية، وتنظيم النظام الدولي. ومن الصعب أن نتخيل معًا أيّ من الجانبين يقدّم تنازلات كبيرة بشأن أيّ من هذه الأسس الجوهرية في أي وقت قريب.

إن الحالة المؤسفة للنظام العالمي لا تعني نهاية النظام، ولا تعني تضييق التعاون بين الولايات المتحدة والصين. ويتعيّن على الولايات المتحدة أن تضمن تقديم نظام جذاب قدر الإمكان بالنسبة للدول الأخرى، وأن يكون قادرًا على منافسة البدائل التي تقدّمها الصين أو غيرها. وهذا يتطلب تغييرات كبرى في السياسة الخارجية الأميركية كما كانت تمارس منذ الحرب الباردة.

التوصيات

تجد الولايات المتحدة نفسها في عالم حيث لا يوجد احتمال كبير بأن تتقارب القوى الكبرى على نموذج واحد للنظام العالمي وتتفهم بشكل مشترك القيود والحدود ووسائل الإنفاذ كما كانت تتمنى طيلة ثلاثين عامًا. ومن غير المرجح أيضًا، وإن لم يكن مستحيلًا، أن يعود النظام الدولي إلى بناء غير رسمي للنظام العالمي من ذلك النوع الذي مارسته أوروبا في الفترة من 1815 إلى 1848. بل يتعين على الأميركيين، كما كانت الحال في عصر بسمارك،

أن يتوقعوا من الصين وروسيا والعديد من الدول الأخرى أن تتّبع استراتيجيات خاصة بها، سواء في مناطقها أو في القضايا العالمية.وقد يتسنّى لنا أن نتوقّع بعض الصفقات الكبرى في النظام العالمي في المستقبل البعيد، ولكنها تبدو بعيدة الآن. والسؤال هو: ما الذي تستطيع الولايات المتحدة، وما الذي ينبغي لها، أن تفعله للحفاظ على مصالحها الوطنية وفكرها الخاص بالنظام الدولي في هذه البيئة غير المؤكدة؟

لا ينبغي للولايات المتحدة أن تعود إلى مفهوم النظام الدولي الليبرالي ولم يكن المصطلح موجودًا أثناء الحرب الباردة ـ إن النظام الدولي القائم على القيم الثابتة للحرية والتحرر هو وحده القادر على اكتساب الدعم المستدام من الكونغرس والشعب الأميركي، ولكن من المؤسف أن "المدينة على تل" المشرقة كما أطلق عليها جون وينثروب أصبحت مظلمة في الوقت الحالي. يتعيّن على الولايات المتحدة أن تعيد بناء التحالف الأساسي من الدول الديمقراطية الليبرالية ذات التوجهات المماثلة كما فعلت في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، ولو بقدر أقل من التركيز العسكري، وأن تزيد من قدرة هذه الشراكة على الصمود في مواجهة التحدّيات الجديدة التي تواجهها المجتمعات الحرة. كما أن هذه الكتلة ستكون بحاجة للتعاون مع منافسيها فيما يتصل بالتحدّيات المشتركة مثل تغيّر المناخ، والانتشار النووي، والأوبئة، والإرهاب الدولي، والإبادة الجماعية، والاقتصاد العالمي.

ونوصي على وجه التحديد بما يلي:

إنشاء نموذج مقنع للحكم الأميركي الكفؤ، الذي سيعزّز بدوره زعامة أميركا الدولية. وتشمل الخطوات المحلية الأولية نحو الحكم الديمقراطي الأكثر كفاءة، الاستثمار في التعليم، وإصلاح نظام الهجرة المعطل، ومكافحة الفساد، وتوفير دور للدولة في تطوير ونشر التكنولوجيات المتقدمة مثل تكنولوجيا G5، وتوفير الموارد الكافية واللازمة للحكومة الفيدرالية.

إنعاش الدبلوماسية الأميركية عبر استخدام النفوذ بشكل أكثر فعالية. على سبيل المثال، يتعيّن على الولايات المتحدة أن تجعل المساعدات العسكرية المقدّمة إلى المملكة العربية السعودية مشروطة أكثر بالسلوك السعودي. وينبغي لها، بالعمل مع حلفائها، أن تنضمّ من جديد إلى خطة العمل المشترك الشاملة وأن تفتح حوارًا دبلوماسيًا ثنائيًا مع إيران.

تنشيط التعاون في أميركا الشمالية مع كندا والمكسيك.

إصلاح الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع حلفائها وشركائها إصلاحًا جوهريًا. لم يعد بوسع الولايات المتحدة أن تتجاهل بشكل روتيني وجهات نظر الدول ذات التوجهات المماثلة. ويتعيّن على واشنطن في بعض الأحيان أن تتقبّل كلمة "لا" أو عبارة "أفعل ذلك بطريقة أخرى" كردّ من جانب الحلفاء. على سبيل المثال، أن تنصت بتعاطف إلى استراتيجيات الحلفاء بشأن العلاقات مع إيران.

تعزيز الطموحات مع أوروبا. لا بد أن تكون الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون أكثر طموحًا واستباقية إذا كان لليبرالية أن تصبح قوة تنافسية في الشؤون العالمية. ولكي يكون هذا التحالف مناسبًا يتعيّن عليه أن يعالج القضايا الكبرى التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس وأن يتفق على القواعد الخاصة بالبيانات وتنظيم التكنولوجيا الضخمة، والتعاون الرسمي في تطوير ونشر تكنولوجيات جديدة مثل تكنولوجيا G5 والذكاء الاصطناعي، فضلًا عن تبني نهج مشترك في التعامل مع التحدي الاقتصادي والسياسي من جانب الصين.

تعزيز العلاقات مع الهند. إن نيودلهي مقتنعة بأن الصين تسعى لتصبح هي بدل الولايات المتحدة محل القوة الأساسية في آسيا، وأن هذا سوف يكون سيئًا للغاية بالنسبة للهند، وينبغي لواشنطن ونيودلهي أن تتذكر أن هدفهما الرئيسي ليس الإجماع على التجارة أو إيران بل على التضامن لمواجهة الصين الصاعدة.

تعزيز التعاون الدولي بشأن علاجات ولقاحات فيروس كورونا المستجد الاستثمار في المؤسسات الدولية.

إن الإدارات الديمقراطية تميل إلى العمل داخل المؤسسات الدولية كما هي أو تسعى إلى دفع الإصلاحات اللازمة لجلب القوى الصاعدة. ومن المرجح أن تنفصل بعض الإدارات الجمهورية، وخاصة إدارة ترامب، عن هذه المؤسسات أو تسحب تمويلها إذا لم تتمكن من الوصول إلى الطريق. إن التصدي لهذا التحدي يتلخص في إشراك الولايات المتحدة بشكل كامل في رؤية حديثة لمنظمات متعددة الأطراف وإعدادها. على سبيل المثال، يتعيّن على الولايات المتحدة أن تعمل مع الأنظمة الديمقراطية وغيرها من الأطراف المهتمة بالأمر على معالجة الاختلال في التوازن لصالح الصين في منظمة التجارة العالمية، وأن تلعب دورًا رائدًا في إصلاح منظمة الصحة العالمية.

تجزئة التحدّيات العابرة للحدود مثل تغيّر المناخ والأوبئة والإرهاب الدولي. تتقاسم كلّ من الولايات المتحدة والصين مصالح معيّنة في مكافحة تغيّر المناخ والأمراض الوبائية. وهذه المصالح المشتركة معرّضة للخطر بسبب المنافسة الجيوسياسية بين البلدين. يتعيّن على الجانبين أن يوضحا لشعبيهما أنهما سوف يتعاونان في مجالات مثل المناخ، والأوبئة، والانتشار النووي، والفضاء الإلكتروني، والاقتصاد العالمي، حتى حين يتنافسان بقوة في مجالات أخرى.

وقف التدهور في ميزان القوى مع الصين. لكي يكون الحوار الثنائي المكثف بين واشنطن وبكين مثمرًا، يتعيّن على الولايات المتحدة أولًا أن تثبت بوضوح أنها تعمل على تعزيز توصيل قوتها العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية في آسيا؛ وزيادة التفاعل مع الحلفاء والشركاء والأصدقاء؛ والمساعدة في بناء القوة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لحلفائها. وهذا يعني في جملة أمور أن توقف الولايات المتحدة ضرب حلفائها الآسيويين.

التنافس مع الصين. وحتى إذا ما أوقفت الولايات المتحدة تدهور ميزان القوى فمن المحتّم أن تكون واشنطن وبكين من المتنافسين الاستراتيجيين في المستقبل المنظور. يتعيّن على الولايات المتحدة أن تبتكر استراتيجية في التعامل مع الصين تحدد حجم وشكل المشاركة. ولا بد أن يتم تصميم هذا بالتنسيق الكامل مع الحلفاء وأن يولي اهتمامًا خاصًا بالتجارة والتمويل، بما في ذلك الانضمام إلى الشراكة عبر المحيط الهادئ المعاد تشكيلها، والمؤسسات والأطر الدولية، ونقل التكنولوجيا، والدفاع السيبراني، والبنية الأساسية المهمة مثل الاتصالات والطاقة، وضوابط التنمية والاستثمار. بدون هذا التعاون المكثف يبدو من المستبعد أن تتمكن الولايات المتّحدة من أن تنافس بنجاح وسلمية الصين، التي من المحتمل أن تكون المنافس الاستراتيجيّ البارز لأميركا لعقود عديدة. إن التشاؤم الأميركي المتأصّل بشأن هذه المنافسة ليس في محله. فبالاستعانة بالسياسات السليمة تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها أن يتنافسوا بنجاح مع الصين مع تجنُّب المنافسة القابلة للاشتعال حين يدافعون عن المصالح والقيم الوطنية للتحالف.

تقليص الانخراط في الشرق الأوسط. إن أزمة فيروس كورونا المستجد لا بد أن تكون بمثابة النهاية لعصر ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. أفرطت الولايات المتحدة في الاستثمار في الشرق الأوسط الكبير، ويتعيّن على واشنطن أن تكفّ عن محاولة إصلاح المنطقة الأكثر

اختلالًا وتدميرًا للذات على وجه الأرض. لقد حان الوقت لسحب القوات الأميركية المقاتلة من أفغانستان في العام القادم من دون الحاجة إلى الاتفاق مع طالبان؛ والاعتراف بأن إمكانية حل الدولتين للقضية الفلسطينية الإسرائيلية أصبح بعيد التحقّق اليوم؛ وإنهاء الدعم للحرب السعودية في اليمن؛ وإحياء وتحديث خطة العمل المشتركة الشاملة لمنع طهران من امتلاك الأسلحة النووية؛ وأن يكون واضحًا أنه على الرغم من تطلّع الولايات المتحدة إلى أن تصبح إيران ديمقراطية فهذا قرار للشعب الإيراني، ولا ينبغي للولايات المتحدة أن تحاول بنشاط تحقيق ذلك؛ وخفض مستوى العلاقات الأميركيّة مع شركائها العرب للتركيز على المسائل ذات الاهتمام المشترك وليس تقديم الدعم العام لأهدافها المحلية والدولية. ورغم استمرار الولايات المتحدة في التزامها الدائم بأمن "إسرائيل"، يتعيّن عليها إعادة توجيه مواردها من الشرق الأوسط إلى أمور أكثر أهمية لمصالحها الوطنية اليوم وفي المستقبل. ويتعيّن عليها أن تتعامل مع صعود القوة الصينية، وأن تعمل على تعميق علاقاتها بالحلفاء في آسيا وأوروبا، وأن تسعى إلى تحقيق تقدّم كبير في التكنولوجيات الجديدة، وأن تعالج التهديدات العابرة للحدود مثل تغيّر المناخ والأوبئة. ولا بد من القيام بهذا التحوّل تدريجيًا، بالتنسيق مع الحلفاء الأوروبيين، من أجل تجنّب الفراغ في المنطقة. بل يتعيّن على الاتحاد الأوروبي أن يتحمّل المزيد من العبء في محاولة تشكيل الشرق الأوسط، الذي يؤثر بدوره على مصالحه الوطنية الحيوية وسيكون ذلك بمثابة عبء ثقيل.

التعاون المشروط مع روسيا. إن تدخّل روسيا في الانتخابات الأميركية في عام 2016، وأفعالها العدوانية في الشرق الأوسط منذ عام 2015، واستمرار عدوانها في أوكرانيا، كل هذا يجعل التعاون الحقيقي غير محتمل في الوقت الحالي. وإذا ما تدخّلت روسيا في الانتخابات الأميركية في عام 2020، يتعيّن على الإدارة القادمة أن تفرض تكاليف إضافية كبيرة على نظام بوتن وأن تبلغ موسكو بأن هذه هي الحال. ولكن إذا ما حكم على روسيا بأنها ظلت خارج الانتخابات، وإذا تم إحراز تقدم على مسار إنهاء الإجراءات الروسية ضد أوكرانيا، فقد يكون هناك مجال للحوار الاستراتيجي مع روسيا على النحو الذي يؤدي لاستكشاف السبل الكفيلة بزيادة التعاون بشأن المصالح المشتركة، حتى في حين تتنافس الدولتان بقوة في مجالات أخرى. وعلى أية حال، يتعيّن على واشنطن أن تواصل مفاوضاتها مع موسكو بشأن الأسلحة النووية.

إعادة بناء ولكن إصلاح الاقتصاد العالمي. لا شك أن العالم يمر بمراحل مبكرة من الانحدار الاقتصادي المديد. وينبغي للولايات المتحدة أن تعمل مع البلدان الأخرى حتى تتسّق عملية إعادة بناء الاقتصادات الوطنية مع الحفاظ على اقتصاد عالمي مفتوح ومفيد للطرفين. وفي الوقت نفسه يتعيّن على الولايات المتحدة أيضًا أن تمارس الضغوط من أجل تنفيذ الإصلاحات اللازمة للحد من خطر الأزمات المالية في المستقبل، وتغيير قانون الضرائب الدولي، حتى يتسنّى للشركات أن تدفع الضرائب في مكان ما، وأن تعمل على تمهيد المجال الاقتصادي للتنافس بين الديمقراطيات ونموذج الصين التجاري البحت، ومعالجة التفاوت البنيوي، وضمان قدرة المجتمعات الحرة على الصمود جماعيًا وعدم الاعتماد على القوى المتنافسة في مجال التكنولوجيات والإمدادات الحرجة.

تطوير الاهتمام الأميركي بالشرق الأوسط[1]

مواجهة إيران والحركة الجهادية الإرهابيّة

استراتيجية الأمن القومي والسياسة الخارجية، لجنة الدراسات
في الحزب الجمهوري بالكونغرس الأميركي، حزيران 2020

ليست إيران قوة عظمى أو منافسًا استراتيجيًا، لكنّها لا تزال تمثل تحديًا كبيرًا لأن نظامها فاسد ومدعوم بجهاز عسكري واستخباراتي، في حين أنها الدولة الرائدة في العالم الراعية للإرهاب. على عكس الأساطير التي نشرتها إدارة أوباما فإن تصريحات إيران ليست كلمات "موجهة لجمهورٍ سياسيٍّ محليّ" بل هي القوة الدافعة وراء كل نشاط النظام الخبيث. وفقًا لوكالة الاستخبارات الدفاعية، للجيش الإيراني هدفان فوريان رئيسيان: (1) ضمان بقاء النظام، و(2) تحقيق موقع مهيمن في الشرق الأوسط لتهديد الولايات المتحدة وحلفائها. وسعيًا لتحقيق أهدافها، حاولت إيران استخدام الوسائل التقليدية لتطوير قدراتها العسكرية من خلال السعي إلى صنع سلاح نووي، وتطوير صواريخ باليستية، كما استخدمت ما يسميه الجنرال ماكماستر "نموذج حزب اللّه"، وهو إنشاء حكومات ضعيفة في المنطقة من خلال دعم الميليشيات الإرهابية وجعل تلك الحكومات تعتمد على إيران للحد من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. لقد عمل الرئيس ترامب على عكس سياسات أوباما الضارة وقد بدأ نهج الرئيس ترامب يحقق نجاحًا حقيقيًا، فإيران أضعف من الناحية الاقتصادية أكثر من أي وقت مضى، وهي محرومة من عائدات مبيعات النفط، وتكافح من أجل دفع الأموال للمليشيات الإرهابية في المنطقة. في السنوات الأخيرة، بدأت إيران تشهد ردة فعل حقيقية

---

[1] تعريب: زهراء شكر

THE RSC NATIONAL SECURITY STRATEGY, STRENGTHENING AMERICA & COUNTERING GLOBAL THREATS, Section III, ADVANCING AMERICAN INTEREST IN THE MIDDLE EAST: CONFRONTING IRAN & THE JIHADI TERRORIST MOVEMENT, June 2020.

https://rsc-johnson.house.gov/sites/republicanstudycommittee.house.gov/files/%5BFINAL%5D%20NSTF%20Report.pdf?fbclid=IwAR1hubRl3k0xAu59EWWDjWzLCVcyUyKe92vmfTlpomW762SRAMFFPz4bAdc

في الداخل مع اندلاع احتجاجات كبيرة ضد النظام في جميع أنحاء البلاد. وفي الوقت نفسه، طالبت الحركات الاحتجاجية الرئيسية المؤيدة للديمقراطية التي تطورت في العراق ولبنان وسوريا بإنهاء الهيمنة الإيرانية على بلدانهم.

يعتقد فريق العمل أن بإمكان المحافظين في الكونغرس العمل مع الرئيس ترامب لدعم استراتيجيته بشأن إيران بعدد من الطرق الرئيسية، فيمكن للكونغرس تشديد العقوبات الاقتصادية لتعزيز حملة الضغط الأقصى. كما واصل الرئيس ترامب تعزيز هذه الحملة بنفسه، وفريق العمل يؤيّد بقوة قراره في 27 أيّار/ مايو 2020 بإنهاء الإعفاءات النووية المدنية الإيرانية - وهو إجراء طالما سعى من أجله المحافظون في الكونغرس. لكن على الرغم من الأشواط التي قطعها الرئيس ترامب، يعتقد فريق العمل أنه يجب فعل المزيد، فستكون حزمة العقوبات التي طرحها فريق العمل أصعب حزمة عقوبات على إيران اقترحها الكونغرس على الإطلاق. يعتقد فريق العمل أيضًا أنه يجب على المحافظين رفض الجهود لإنهاء الدعم الأميركي للعمليات السعودية في اليمن ومنع الرئيس من القيام بالأعمال الدفاعية المستقبلية لقتل القادة الإرهابيين الإيرانيين مثل سليماني أو المقاتلين في الميليشيات العميلة التي كان يقودها. مثل هذه الجهود تزيد فقط من احتمال نشوب حرب بين الولايات المتحدة وإيران من خلال إضعاف قوة الردع وتحفيز العدوان الإيراني. وأخيرًا، يجب على الولايات المتحدة إنهاء الدعم والتمويل للدول الواقعة تحت سيطرة إيران لمواجهة نفوذها في المنطقة. يجب أن لا تذهب دولارات دافعي الضرائب الأميركية إلى الميليشيات الإرهابية المدعومة من إيران أو القوات العسكرية في المنطقة التي تعمل معها. يجب على الولايات المتحدة أيضًا الوقوف مع المحتجين في تلك البلدان، وكذلك في إيران نفسها، لتقليص نفوذ طهران.

تعزيز حملة الرئيس ترامب للضغط الأقصى على إيران

> *إنّ الرئيس ترامب هو بالفعل أول رئيس منذ 39 عامًا يشن هجومًا استراتيجيًا على الإيرانيين. إنّ حملة الضغط الأقصى هي بالتأكيد من الدرجة الأولى إذا دخلت في تفاصيلها، فهي مصمَّمة لتغيير سلوك إيران في المنطقة ولتغيير الطريقة التي تعامل بها إيران شعبها. يجب أن يكون هذا تركيزنا الاستراتيجي".*

- الجنرال جاك كين.

إنّ رفع العقوبات أمر غير ضروري، لأنّ العقوبات الأميركية تستثني المساعدة الإنسانية والأدوية والأجهزة الطبية والغذاء. لقد زعمت إيران أنّه يجب على الولايات المتحدة رفع العقوبات حتى تتمكّن من الحصول على أموال قابلة للاستبدال، والتي يمكن استخدامها لنشر الإرهاب بدلًا من الرعاية الطبية. وبالتالي يرفض فريق العمل المناشدات لتخفيف العقوبات على إيران لمواجهة وباء كورونا، لكن بدلًا من ذلك يجب على الكونغرس أن يعمل على توسيع العقوبات على إيران بشكل كبير والمساعدة في تعزيز حملة الضغط القصوى التي قام بها الرئيس. يوصي فريق العمل بالتدابير التالية:

يجب على الكونغرس تقييد الإعفاءات التنفيذية التي ترفع العقوبات عن إيران

يعتقد فريق العمل أن على الكونغرس أن يحظر رفع العقوبات عن إيران دون موافقة مجلسَي النواب والشيوخ. سُنَّت أحكام مماثلة في الكونغرس الأخير في قانون مكافحة أعداء الولايات المتحدة (CAATSA) قلّلت من الإعفاءات التي تسمح للرئيس برفع العقوبات عن روسيا. قد يكون هذا نموذج القيود التشريعية لرفع العقوبات عن إيران.

يجب على الكونغرس أن يحث إدارة ترامب على فرض عقوبات صارمة على إيران

وفقًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، ضاعفت إيران مخزونها من اليورانيوم المخصّب ثلاثة أضعاف، وهذا انتهاك واضح لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران. تنصّ "آليّة التراجع" عن خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران على أن أيَّ مُوقِّعٍ يمكن أن يثير مشكلة عدم امتثال إيران، ويطلب منها حلّها في غضون 30 يومًا، وبخلاف ذلك ستعود العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة إلى حيزّ التنفيذ. هذه الآلية تمنح الولايات المتحدة القدرة على التذرع بآلية لاستعادة القيود الدولية المفروضة على برنامج إيران للصواريخ الباليستية وتخصيب اليورانيوم والأعمال المتعلقة بالبلوتونيوم.

في كانون الثاني/ يناير 2020، لجأت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا إلى آلية تسوية النزاعات في خطة العمل الشاملة المشتركة بعد أن أعلنت إيران أنها لن تلتزم بالاتفاق بعد الآن. وكان ذلك سببًا لتحديد مدّة 65 يمكن أن تعود إيران خلالها إلى الامتثال للاتفاقية، أو مواجهة عقوبات الأمم المتحدة إذا ما وجدت أي من هذه الدول الثلاث إيران في حالة عدم امتثال. بعد محادثات مع إيران، قرّرت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا تمديد هذه الفترة

بدلًا من استئناف العقوبات الانتقامية. وبينما لم تعد الولايات المتحدة طرفًا في خطة العمل الشاملة المشتركة فقد أكدت وزارة الخارجية رأيها بأن الولايات المتحدة، كعضو في مجلس الأمن، تحتفظ بالحق في المطالبة بعقوبات انتقامية بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2231. كما أشار ريتشارد غولدبرغ، المسؤول السابق في إدارة الرئيس ترامب عن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل الإيرانية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، "إذا استعادت أميركا العقوبات في مجلس الأمن فإنّ كل القيود المفروضة على إيران ستعود إلى آجال مفتوحة: حظر الأسلحة، والصواريخ، والقيود النووية، والمطالبة بأن توقف إيران جميع أنشطة التخصيب على أراضيها". كما قال وزير الخارجية بومبيو إنّ الولايات المتحدة تدرس جديًا الضغط من أجل فرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن الدولي.

يعتقد فريق العمل أنّ فرض عقوبات على إيران أمر ضروري لتحقيق أقصى قدر من الضغط عليها. ويدعم فريق العمل إصدار تشريع يوجّه الولايات المتحدة إلى استخدام صوتها وتصويتها ونفوذها في مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد فريق العمل أنّ الولايات المتحدة لديها نفوذ رئيسي على المملكة المتحدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهي تسعى إلى اتفاقية تجارة حرة مع أميركا. يجب على الولايات المتحدة استخدام هذا النفوذ لدفع المملكة المتحدة إلى فرض عقوبات على إيران. على الرغم من أن الولايات المتحدة تحتفظ بالحق القانوني لفرض عقوبات بناءً على قرار مجلس الأمن رقم 2231 فإن فرض المملكة المتحدة للعقوبات سيكون أقل إثارة للجدل دوليًا لأنه لا يزال جزءًا من خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران.

ينبغي على الكونغرس الاستعداد بشكل استباقي لانتهاء حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على إيران وتوجيه وزارة الخزانة لمعاقبة قائد قوات الفضاء في الحرس الثوري الإيراني أمير علي حاجي زاده بموجب سلطات أسلحة الدمار الشامل. إنّ السعي إلى فرض عقوبات إضافية يصبح أكثر أهمية نظرًا إلى أنّ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على إيران ينتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2020، فينبغي على الكونغرس دعم جهود إدارة ترامب للسعي إلى تمديد الحظر من خلال قرار جديد لمجلس الأمن الدولي. ومع ذلك، في حالة انتهاء صلاحية الحظر وعدم تفعيل العقوبات، يعتقد فريق العمل أنه يجب على الكونغرس أن يكون سبّاقًا في منع دول مثل روسيا والصين من الدخول في صفقات أسلحة جديدة مع إيران أو مساعدتها في برنامجها المتعلّق بالصواريخ الباليستية. من الناحية

المثالية، ستقوم الولايات المتحدة بمحاولة واسعة النطاق ومتعدّدة الأطراف لإعادة بناء الحظر بشكل فعّال من خلال فرض عقوبات شاملة على صفقات الأسلحة. إنّ مثل هذا الجهد مع الدول ذات التفكير المماثل سيؤكّد حقيقة أن تدفّق أسلحة جديدة إلى إيران سيؤدّي إلى نتائج لا تقلّ عن المزيد من الحرب والدمار في الشرق الأوسط. على وجه التحديد، يجب على الكونغرس النظر في فرض عقوبات جديدة على صناعات الأسلحة في دول مثل روسيا والصين، التي ستبيع الأسلحة لإيران، والمصارف التي ستسهّل أيَّ بيع للأسلحة لإيران، والشركات التي تقوم بشحن الأسلحة.

أيضًا، يوصي فريق العمل الكونغرس بتوجيه وزارة الخزانة لمعاقبة قائد القوات الجو-فضائية التابعة للحرس الثوري الإيراني، أمير علي حاجي زاده، تحت سلطات أسلحة الدمار الشامل.

يجب على الكونغرس فرض عقوبات على كلٍّ من القطاعات المالية والبتروكيميائية والسيارات والبناء في إيران. بينما تحاول إيران التهرّب من مجموعة كاملة من العقوبات المرتبطة بنقل النفط وبيعه وشحنه وتخزينه، لا ينبغي نسيان صناعاته غير النفطية، التي تستمر في توفير الأموال للنظام. إنّ تشديد الخناق على القطاع غير النفطي في إيران سيزيد من انكماش الاقتصاد الكلي لإيران ويمكن أن يخلق المزيد من عدم الاستقرار المالي والسياسي. وقد فرض الكونغرس عقوبات قطاعية على قطاعات الطاقة، والشحن البحري، وبناء السفن في إيران كما هو مطلوب من قِبَل "الاتحاد الدولي لمنظمات الامتثال". يجب على الكونغرس توسيع دائرة الملاحقة لدى "الاتحاد الدولي لمنظمات الامتثال" لملاحقة القطاعات البتروكيميائية والمالية والسيارات في الاقتصاد الإيراني.

يعتبر قطاع البتروكيميائيات ثاني أكبر صناعة تصدير في إيران بعد النفط، كما أنّ للقطاعات البتروكيميائية والمالية التابعة للاقتصاد الإيراني روابط قوية بالحرس الثوري الإيراني. وكما اقترحت منظمة "متّحدون ضد إيران نووية"، فإن الخطوة الأولى يمكن أن تكون عبر فرض عقوبات على شركة (TAPPICO)، وهي شركة تابعة لشركة استثمار الضمان الاجتماعي التي تملكها الدولة الإيرانية، وأداة استثمارية رئيسية تمتلك غالبية الحصص في مصانع ومشاريع وشركات بتروكيميائيات متعددة. يعتبر قطاع صناعة السيارات أيضًا مصدر قلقٍ لأنه، كما لاحظ دوبويتز، "يمكن أن تكون التكنولوجيا والمواد

الخام لإنتاج السيارات ذات استخدام مزدوج." وقد استشهد دوبويتز بعدد من الأمثلة على استخدام إيران لألياف الكربون، والفولاذ المقوّى، والآلات المتطورة الأخرى لتصنيع أجهزة الطرد المركزي. وأخيرًا، يجب أن يكون قطاع البناء الإيراني أيضًا هدفًا للعقوبات، فذراع الهندسة والبناء في الحرس الثوري الإيراني، "مقرّ خاتم الأنبياء للإنشاءات"، يسمح للحرس الثوري الإيراني بالحصول على الاستثمار الأجنبي. وكما لاحظت منظمة "متحدون ضد إيران نووية"، "بصفته أكبر مقاول إيراني للمشاريع الصناعية والإنشائية، مع المئات من شركات الأقمار الصناعية تحت سيطرته، فإن مقر خاتم الأنبياء للإنشاءات هو العنصر الأكثر أهمية في الهيمنة الاقتصادية للحرس الثوري الإيراني على الاقتصاد الإيراني."

يجب على الكونغرس فرض عقوبات على آلية "إنستكس" ونظيرتها الإيرانية "المعهد التجاري والمالي الخاص". إن آلية دعم التبادل التجاري (إنستكس) هي كيان أوروبي ذات أغراض خاصة تم إنشاؤها في كانون الثاني/يناير عام 2019. ويسهِّل تصميمها المعاملات بغير الدولار الأميركي والعملات غير الخاصة بجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، التي تحمي الشركات الأوروبية من العقوبات الأميركية على إيران. في نيسان/أبريل عام 2019، أنشأت طهران آلية التجارة والتمويل الخاصة، كنظير لآلية دعم التبادل التجاري. وكما كشف دوبويتز وقاسمي نجاد، فإنّ البنوك السبعة التي تمتلك أسهمًا في آلية التجارة والتمويل الخاصة هي كيانات يسيطر عليها النظام تخضع بالفعل للعقوبات الأميركية. وفي 31 آذار/ مارس عام 2020، تم بنجاح إتمام أول صفقة بين الاتحاد الأوروبي وإيران من خلال آلية دعم التبادل التجاري لمواجهة وباء. إذا كان الاتحاد الأوروبي قادرًا على الدخول مباشرة في معاملات مع الكيانات الخاضعة للعقوبات، فإن العقوبات الأميركية على إيران لا معنى لها. وقد قدّم عضو فريق العمل النائب بريان ستيل قانون وقف التهرّب من العقوبات على إيران، والذي سيمنَح وزير الخزانة السلطة الصريحة لمعاقبة مؤسسة مالية تعمل خارج الولايات المتحدة تقوم عن علم بإجراء معاملة كبيرة قابلة للعقاب تتعلّق بآلية دعم التبادل التجاري. كما يؤيد فريق العمل هذا التشريع ويوصي كذلك بفرض مثل هذه العقوبات على آلية دعم التبادل التجاري (إنستكس).

يجب أن يطلب الكونغرس من "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية" توسيع نطاق الأنشطة التي تشكّل "دعمًا كبيرًا" لقطاع الشحن في إيران. وفقًا لنائب مساعد وزير الخارجية لشؤون تمويل التهديدات والعقوبات، ديفيد بيمان، فإن إيران تهربت من العقوبات من خلال

استخدام عمليات النقل من سفينة إلى سفينة، وإيقاف الشاحنين لأجهزة الإرسال والاستقبال الخاصة بهم. وقد وعدَت إدارة ترامب بفرض عقوبات على النفط الموجود في "المخازن الجمركية" في الموانئ الصينية. وكما لاحظت منظّمة "متّحدون ضد إيران نووية"، فإنّ شبكةً من الشركات البحرية، بما في ذلك "سلطات الموانئ، ووكلاء الاستيراد، وشركات الإدارة، والمستأجرون، والمشغّلون، وشركات التأمين البحرية، وجمعيات التصنيف، وجميع 'مزودي الخدمات البحرية' الآخرين" يسمحون للأسطول الإيراني المؤلف من 200 سفينة خاضعة للعقوبات، وكذلك السفن غير الإيرانية التي تحمل بضائع إيرانية خاضعة للعقوبات، بإرساء حمولاتها وتفريغ بضائعها في الموانئ في جميع أنحاء العالم. يجب على الولايات المتحدة أن تستهدف بقوة جميع الشركات والدول المشاركة في تخزين النفط الإيراني بغضّ النظر عن موقعها، كما يجب على الكونغرس توجيه مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لتوسيع نطاق الخدمات البحرية الخاضعة للعقوبات من خلال توسيع قائمة الخدمات التي تشكل "دعمًا كبيرًا" لخدمات قطاع الشحن في إيران.

يجب على الكونغرس تنظيم وتوسيع العقوبات الحالية على خلفية انتهاك حقوق الإنسان في إيران. في الوقت الحاضر، تتصدى ثلاثة أوامر تنفيذية لحالة حقوق الإنسان في إيران، ومع ذلك لم يتم تقنينها في القانون. يُعنى الأمر التنفيذي رقم 13553 من الأوامر التنفيذية بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من قبل الحكومة الإيرانية. بينما يُعنى الأمر التنفيذي رقم 13606 بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل حكومتي إيران وسوريا باستخدام تكنولوجيا المعلومات. ويُعنى الأمر التنفيذي رقم 13628 بأولئك الذين يحظرون حرية التعبير أو التجمع من قبل الشعب الإيراني. كما يوصي فريق العمل بقوننة هذه الأوامر التنفيذية الثلاثة لدعم حقوق الإنسان في إيران. بالإضافة إلى ذلك، يوصي فريق العمل بأن يسنّ الكونغرس تشريعًا يستهدف عددًا من الأفراد والكيانات المشاركين في انتهاكات حقوق الإنسان في إيران. يجب على الكونغرس أيضًا أن يطلب من إدارة ترامب استخدام سلطات قانون ماغنيتسكي العالمي لمعاقبة رؤساء المؤسسات الإيرانية ومجموعات تشكّل الإمبراطورية المالية للمرشد الأعلى الإيراني.

يجب على الكونغرس المصادقة على "قانون إيقاف الكيانات والأوليغارشية الإيرانية الفاسدة" للإفادة عن الأوليغاشية الإيرانية الفاسدة والكيانات التابعة للدولة.

يجب على الكونغرس دعم وتوسيع نقاط وزير الخارجية بومبيو الاثنتي عشرة لإزالة العقوبات عن إيران ضمن وثيقة سياسية عامة.
حماية أميركا من خلال تقوية صلاحية الرئيس بالحرب.

يجب على الكونغرس إقرار تفويض جديد باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابين لضمان أنّ الرئيس لديه سلطة واضحة للحفاظ على البلاد آمنة في وجه المنظمات الإرهابية الأجنبية

يحث فريق العمل المشرّعين على التفكير باستبدال الإذنين الصادرين عامَي 2001 و2002 باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابين اللذين عفّى عليهما الزمن للسماح للرئيس بوضوح بالرد على كلٍّ من العدوان المدعوم من إيران والتهديدات الإرهابية من داعش والقاعدة. وأحد الخيارات التي يمكن للمشرّعين اتباعها هو تصميم تفويض باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابين يخوّل الرئيس الانخراط في عمليات ضد أي منظمة إرهابية أجنبية مصنّفة ومدرجة حاليًا في قائمة وزارة الخارجية في وقت التشريع. مثل هذا الإذن باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابين سيكون مشابهًا للتعديل الذي قدّمه السناتور توم كوتون (التعديل على S. J. Res. 68) والذي كان سيسمح للولايات المتحدة بالانخراط في العمليات العسكرية الموجّهة ضد المنظّمات الإرهابية الأجنبية المعيّنة. ومع ذلك، على عكس التعديل الخاص بالسناتور كوتون، يمكن أن يقتصر هذا التفويض باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابين على تلك المنظمات الإرهابية الأجنبية الموجودة على القائمة في مرحلة معيّنة من الزمن لتجنّب منح الرئيس سلطة غير مقيّدة لإضافة مجموعات إلى قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية لتوسيع سلطات الحرب من طرف واحد. وهذا يعني أن الرئيس لا يمكنه تسمية مجموعة جديدة من المنظمات الإرهابية الأجنبية، والحصول على نفس سلطة الإذن باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابين. وبدلًا من ذلك، سيتعيّن على الكونغرس أن يعمل مرة أخرى لتحديث التفويض باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابين ليشمل المجموعة الإضافية. أيضًا، يجب أن يحتوي هذا الإذن الجديد على إجراء حكم الانقضاء لضمان تقييم الكونغرس في المستقبل.

إن تحديد منظمات إرهابية أجنبية أمر منصوص عليه في قانون مكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام الفعلية لعام 1996. تتضمّن العملية استنتاج وزير الخارجية أن منظمة أجنبية ما تُشارك في نشاط إرهابي يهدّد الأمن القومي للولايات المتحدة. بينما يطلب القانون الحالي من وزير الخارجية التشاور مع الكونغرس قبل أسبوع واحد من إصدار التصنيف نهائيًا وقبل

أن يمنح الأطراف المصنّفة القدرة على التماس المراجعة القضائية في محكمة الاستئناف بالولاية الأميركية لمقاطعة كولومبيا. إنّ قائمة وزارة الخارجية الحالية للمنظمات الإرهابية الأجنبية المعيّنة تشمل العديد من المجموعات التي شاركت الولايات المتحدة بالفعل في قتال معها منذ 11 أيلول/سبتمبر، بما في ذلك داعش والقاعدة وكتائب حزب اللّه والحرس الثوري الإيراني.

يعتقد فريق العمل أن منح الرئيس السلطة الصريحة للمشاركة في العمليات العسكرية ضد التهديدات الإرهابية أمر منطقي، وسيُلائم نص القانون مع العمليات العسكرية الأميركية الحالية حول العالم بشكل أفضل. كما أن الإذن باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابين المنصوص عليه بشكل صحيح سوف يحقّق التوازن بين إعطاء الرئيس سلطة كافية لملاحقة المنظمات الإرهابية لفترة محدَّدة من الزمن من دون منح سلطات حرب غامضة وغير محدَّدة.

مواجهة دور إيران الإقليمي

يشكّل الدور الإقليمي لإيران - وخاصة سلوكها الخبيث في العراق وسوريا ولبنان واليمن - تهديدًا مباشرًا للولايات المتحدة و"إسرائيل" والحلفاء الخليجيين مثل المملكة العربية السعودية. ويعتقد فريق العمل أنّ أيّ مجموعة من السياسات لمواجهة إيران لا يمكنها تجاهل دورها الإقليمي الخبيث. في هذا السياق، يوصي فريق العمل بمجموعة السياسات التالية التي تهدف إلى ملاحقة إيران ووكلائها في المنطقة وخفض تمويل دافعي الضرائب الأميركيين للحكومات التي استولت عليها إيران وميليشياتها.

العراق

يجب على الكونغرس أن يطلب من وزارة الخارجية تصنيف عدد من الميليشيات العميلة المدعومة من إيران في العراق وسوريا على أنها منظمات إرهابية أجنبية وأن تحتفظ بقائمة مراقبة للميليشيات التي ستكون مدعومة من إيران في المستقبل. يوصي فريق العمل بأن يطلب الكونغرس من الرئيس تسمية كلٍّ من العامري وفيلق بدر، إلى جانب الميليشيات الإيرانية الأخرى المدعومة في العراق، مثل كتائب الإمام علي، وسرايا الخراساني، وكتائب سيد الشهداء، ولواء أبو الفضل العباس وحركة الأوفياء، وحركة جند

الإمام، وسرايا عاشوراء. إنّ هذه الميليشيات ليست مجرد وكيلة لإيران، بل أيضًا وقعت بيانًا في نيسان/أبريل عام 2020 تعهّدت فيه بمواجهة الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، يجب أن يطلب الكونغرس من وزارة الخارجية إصدار تقرير سنوي بشأن الكيانات الجديدة التي يمتلكها أو يسيطر عليها الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس في العراق. يحتوي قانون "منع زعزعة استقرار العراق" السابق، الذي تم إقراره في مجلس النواب خلال الكونغرس الـ 115، على مواد تخوّل إصدار مثل هذا التقرير. سيواكب هذا التقرير لعبة إيران الخادعة المتمثّلة بإنشاء ميليشيات فرعية جديدة في العراق، والتي لا تتم معاقبتها لسنوات. وأخيرًا، يجب على الكونغرس توسيع القانون ليطلب من الرئيس تحديد الأشخاص الأجانب الذين يساعدون أو يدعمون الميليشيات العميلة الجديدة في إيران.

يجب أن يطلب الكونغرس تقريرًا عن التهديدات طويلة المدى التي يشكّلها دعم قوات الحشد الشعبي العراقية وغيرها من الميليشيات المدعومة من إيران في الحرب على داعش. يجب أن يتضمّن هذا التقرير المعلومات التالية: (1) عدد الميليشيات المدعومة من إيران في العراق التي استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من المساعدة الأمنية الأميركية خلال فترة عمل قوة المهام المشتركة؛ (2) أيّ الميليشيات المدعومة من إيران في العراق هي التي استفادت من المساعدة الأمنية الأميركية؛ (3) ما إذا كانت هذه الميليشيات قد هدّدت الولايات المتحدة أو عملت مع أي من المنظمات الإرهابية الأجنبية المصنّفة؛ (4) مخاطر مكافحة الإرهاب على المدى الطويل التي سبّبتها استراتيجية العمل مع إيران لمحاربة داعش؛ (5) صلات قوات الحشد الشعبي بالميليشيات المدعومة من إيران والمنظّمات الإرهابية؛ (6) التهديد الذي تشكّله قوات الحشد الشعبي على داخل الولايات المتحدة و"إسرائيل" وحكومة إقليم كردستان والمملكة العربية السعودية والأردن وتركيا ومصر وشركاء إقليميين آخرين؛ (7) مدى استفادة إيران وميليشياتها من المساعدة الأمنية الأميركية خلال الحرب على داعش.

يجب على الكونغرس منع تمويل وزارة الداخلية العراقية والشرطة الاتحادية حتى يتم الوفاء ببعض الضمانات. منذ ظهور داعش عام 2014 زُوِّدت وزارة الخارجية العراق بمبلغ 1.2 مليار دولار في التمويل العسكري الأجنبي لتمويل قوات الأمن العراقية، وفي تلك الفترة الزمنية نفسها زودّت وزارة الخارجية العراق بمبلغ 4.2 مليون دولار للتعليم والتدريب العسكري الدولي. بالإضافة إلى ذلك، قدمت وزارة الدفاع 4 مليارات دولار لقوات الأمن

العراقية للقتال ضد داعش عبر "صندوق تدريب وتجهيز العراق" السابق، و"صندوق تدريب وتجهيز مكافحة داعش" الحالي. خلال معظم هذه الفترة، كانت وزارة الداخلية العراقية تحت سيطرة الوكيل الإيراني فيلق بدر، من خلال وزير الداخلية قاسم الأعرجي. ومع أنّ فيلق بدر لم يعد يدير الوزارة رسميًا إلا أنّه لا يزال يلعب دورًا رائدًا هناك، حيث إنّ كبار القادة في الشرطة الفيدرالية هم من نشطاء فيلق بدر. وكما شهد مايكل بريجنت، وهو أحد الباحثين في معهد هدسون وضابط سابق في استخبارات الجيش الأميركي في العراق، فإنّ هادي العامري، زعيم فيلق بدر وشركاءه "يقومون بتسهيل أنشطة ميليشيا فيلق القدس الإيراني، ويحصلون على دبابات إم1 أبرامز الأميركية، ويطّلعون على معلومات مصدرها المخابرات الأميركية من خلال وزير الداخلية السابق [قاسم الأعرجي]، ويحصلون على الأموال من خلال الميزانية الأمنية لرئيس الوزراء."

تعود أصول هذه الشراكة إلى السياسات الخاطئة التي كانت تتبعها إدارة أوباما. فوفقًا لتقرير نورمان سيجار عام 2015 لمعهد الدراسات الاستراتيجية في كلية الحرب التابعة للجيش الأميركي - في ذلك الوقت - كان الجيش الأميركي "يعمل في نفس ساحة المعركة مثل الميليشيات [المدعومة من إيران]، سواء في العمليات الجوية أو المهام التدريبية أو حتى التقديم غير المرغوب به للدعم، كما هو الحال في تسليح الميليشيات، حتى لو كان ذلك بشكل غير مباشر". إضافةً إلى ذلك، كما أوضح سيجار، فإن الأسلحة التي تزوّدها الولايات المتحدة للعراق والتي تم نقلها من قبل الحكومة إلى الميليشيات المدعومة من إيران تجعل الولايات المتحدة متعاونًة فعليًا في العمليات "المشتركة" مع بعض الميليشيات.

ووصف بريجنت الاستراتيجية التي تستخدمها إيران لممارسة السيطرة على الكيانات العراقية وتأثيراتها على النحو التالي:

استخدم قاسم سليماني نموذج حزب اللّه لخلق نسخ منه كوكلاء موالين للحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس من القوات المسلحة في العراق، ونموذج بدر للتسلل إلى وزارة الداخلية العراقية ووزارة الدفاع. استبدَل نموذج حزب اللّه نموذج داعش بميليشيات فيلق القدس في جميع أنحاء العراق، ويستخدم نموذج بدر الآن في لبنان لاحتواء القوات المسلحة اللبنانية. إنّ استراتيجية "بناء المؤسسات لمواجهة إيران" التي نسمعها من الأكاديميين والدبلوماسيين ومسؤولي الأمن القومي هي في الواقع تبني مؤسسات لإيران لتتغلغل وتتسلّل وتملأ المكان. يمكن لوكلاء الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس الوصول إلى

الأموال والمعدات الأميركية في وزارة الدفاع العراقية ووزارة الداخلية، كما أنّ حزب الله لديه نفس القدرة على الوصول مع القوات المسلحة اللبنانية.

علاوة على ذلك، ارتكبت كل من وزارة الداخلية والشرطة الفيدرالية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في حملات القمع العنيفة ضد المتظاهرين العراقيين المناهضين لإيران، فمن غير المعقول أن تستمر أموال دافعي الضرائب الأميركيين في التدفق إلى وزارة الداخلية العراقية والشرطة الفيدرالية العراقية المختارتين من قِبل إيران.

يجب على الكونغرس سن قانون حقوق الإنسان والمساءلة في العراق لدعم المتظاهرين العراقيين المؤيدين للديمقراطية في مواجهة الهيمنة الإيرانية. إنّ قانون حقوق الإنسان والمساءلة في العراق، الذي يرعاه رئيس فريق العمل النائب ويلسون، يدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، كما يُظهر تضامنًا مع حركة الاحتجاج العراقية التي دعت علنًا إلى إنهاء الهيمنة الإيرانية على البلاد. يطالب القانون وزارة الخارجية تحديد ما إذا كان كبار المسؤولين العراقيين المتورطين في الهجمات على المتظاهرين، بمن في ذلك كبار القادة في الحشد الشعبي، تنطبق عليهم معايير فرض العقوبات بموجب قانون ماغنيتسكي العالمي. كما يشجّع هذا القانون إصلاحات الحكومة لمكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون والشفافية في العراق، ويدين الهجمات ضد المتظاهرين السلميين، ويطالب بمحاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد المتظاهرين في العراق.

يجب أن يطلب الكونغرس من العراق الامتثال للعقوبات على إيران. يوصي فريق العمل بأن يصدر الكونغرس تشريعًا ينهي هذه الإعفاءات، لممارسة الضغط على العراق، وليجعل من الصعب على إيران استخدام العراق كقناة لتجاوز العقوبات.

لبنان

يجب على الكونغرس أن يقطع التمويل والمساعدة الأمنية الأميركية للقوات المسلّحة اللبنانية ويمنع إنقاذ صندوق النقد الدولي للبنان.

إنّ مواجهة الهيمنة الإقليمية لإيران يجب أن تخاطب لبنان حيث يقع حزب الله، وكيل إيران، على أعتاب "إسرائيل". تمنحُ الولايات المتحدة القوات المسلحة اللبنانية 160 مليون دولار سنويًا كدعم من أموال دافعي الضرائب، والغرض من هذه المساعدة، وفقًا لقانون الولايات المتحدة، هو "إضفاء الطابع المهني على القوات المسلحة اللبنانية للتخفيف من التهديدات

الداخلية والخارجية من الجهات الفاعلة غير الحكوميّة، بما في ذلك حزب اللّه". وعلى الرغم من هذا الهدف النبيل فإنّ التمويل الأميركي للجيش اللبناني كان له نتائج عكسية إلى حد كبير، ففي الواقع، لم يتحرّك الجيش اللبناني ضد حزب اللّه. وقد لاحظت قوات الدفاع الإسرائيلية "نفوذ حزب اللّه المتزايد" على الجيش اللبناني. وبحسب الجيش الإسرائيلي، يمارس حزب اللّه قدرًا كبيرًا من السلطة داخل هيئات اتخاذ القرار في الجيش اللبناني. وكما يشير الجيش الإسرائيلي فإنّ القوى المتحالفة مع حزب اللّه لديها أغلبية داخل الهيئة المسؤولة عن إدارة أكثر الأمور الأمنية حساسية للدولة.

وكما لاحظ طوني بدران من "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات" فإنّ السياسة الأميركية المضلّلة لتعزيز ما يسمّى بمؤسسات الدولة في لبنان عملت فقط لصالح حزب اللّه، الذي يسيطر على هذه المؤسسات. ووفقًا لبدران، تم نشر القوات المسلحة اللبنانية في مناطق حزب اللّه، ولكنها غضّت النظر عن حفر حزب اللّه أنفاقًا عابرة للحدود إلى "إسرائيل"، وحتى أنّها "سمحت باستيراد حزب اللّه عبر مطار لبنان الدولي للتكنولوجيا، بواسطة الطائرات الإيرانية، لتطوير قذائف حزب اللّه إلى صواريخ موجَّهة ودقيقة". إضافةً إلى ذلك، مع وجود الحكومة اللبنانية الآن تحت سيطرة حزب اللّه وحلفائه، الذين يمتلكون أغلبية قوية في البرلمان، فإنّه من الأصعب القول بأنّ تمويل القوات المسلحة اللبنانية يحقّق أي شيء آخر غير دعم الحفاظ على الهيمنة الإيرانية عبر حزب اللّه.

وقد أدّت هذه الحقائق إلى جدال متجدِّد حول الحكمة من تمويل الجيش اللبناني، فعلّقت إدارة ترامب مساعدات أمنية بقيمة 105 ملايين دولار للبنان في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2019، ولكن جرى استئناف تحويلها في نهاية المطاف في شهر كانون الأول/ ديسمبر. قدّم كلٌّ من السناتور تيد كروز والنائب لي زيلدين قانون "مواجهة حزب اللّه من قِبل الجيش اللبناني" لحجب 20٪ من المساعدة العسكرية الأميركية عن الجيش اللبناني ما لم يتمكّن الرئيس من التصديق على أنه يتّخذ الخطوات اللازمة لإنهاء تأثير حزب اللّه وإيران على الجيش اللبناني، بينما يوصي فريق العمل بالذهاب إلى أبعد من ذلك، وقطع تمويل دافعي الضرائب بالكامل عن الجيش اللبناني. إضافةً إلى ذلك، يسعى لبنان حاليًا للحصول على خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي بسبب وضعه الاقتصادي الصعب، ولكن نظرًا لسيطرة حزب اللّه على لبنان، يعتقد فريق العمل أنه يجب على الكونغرس إقرار قانون يمنع صرف أي مساعدات من أموال دافعي الضرائب لصندوق النقد الدولي لتذهب إلى خطة

إنقاذ لبنان. إن أيّ خطة إنقاذ ستؤدّي إلى إنقاذ حزب الله، في الوقت الذي يطالب فيه المتظاهرون في لبنان بوضع حد للفساد، ويقفون ضد حكم حزب الله.

يجب على الكونغرس توسيع العقوبات على حزب الله وحلفائه في لبنان. يوصي فريق العمل بتشريع قانون عقوبات جديد على حزب الله لسد الثغرات الموجودة. أولًا، يمكن لمثل هذا القانون، كما اقترحت منظمة "متحدون ضد إيران نووية"، أن يعاقب جميع البرلمانيين الحاليين أو المستقبليين ووزراء الحكومة الذين هم أعضاء مباشرون في حزب الله. كما يمكن أن يعاقب ما يسمى بأعضاء مجلس الوزراء المستقلّين الذين هم في الواقع من أنصار حزب الله، بمن في ذلك وزير الصحة الحالي جميل جبق والنائب جميل السيد ووزير الخارجية السابق فوزي صلوخ. وبالإضافة إلى معاقبة حزب الله نفسه، يجب أن يطال هذا القانون أيضًا أقوى حلفاء حزب الله من خارج التنظيم لدعمهم حزب الله، مثل وزير الخارجية جبران باسيل ورئيس حركة أمل ورئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري. قد يتطلّب القانون الجديد من الرئيس أن يفحص ما إذا كان هذان الشخصان والحلفاء الأقوياء الآخرون لحزب الله ضمن الكتلة السياسية لتجمّع 8 آذار - خاصة تلك الموجودة في الحزبين السياسيين التيار الوطني الحرّ وحركة أمل - يستوفون المعايير التي سيتم فرضها بموجب قانون "منع التمويل الدولي لحزب الله الدولي لعام 2015"، وقانون "تعديلات منع التمويل الدولي لحزب الله لعام 2018"، وقانون "قيصر سوريا للحماية المدنية لعام 2019". ويمكن لهذه التشريعات أيضًا أن تفرض استخدام هذه السلطات لمعاقبة الكيانات المرتبطة بحزب الله في أميركا اللاتينية.

ويوصي فريق العمل أيضًا الكونغرس بإصدار تشريع يستهدف ممتلكات حزب الله الاقتصادية الضخمة في لبنان، وكذلك شركاته الخارجية. وسيشمل ذلك معاقبة شركة أطلس - وهي شركة قابضة مملوكة جزئيًا لمؤسسة الشهيد التابعة لحزب الله - والشركات التابعة لها، بما في ذلك شركة الأمانة للوقود وشركة الأمانة بلس، التي تمتلك سلسلة من محطات الوقود وتجارة الوقود ومشتقات النفط. ومن الشركات الأخرى التي يسيطر عليها حزب الله شركة شاهد فارم، وهي شركة أدوية في لبنان، وشركة ميديك، التي تستورد وتبيع الأدوية ومستحضرات التجميل والمعدات الطبية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لقانون العقوبات الجديد على حزب الله أن يستهدف الأوقاف الدينية الإيرانية التي تموّل حزب الله، بما في ذلك مؤسسة ضريح الإمام الرضا، ومؤسسة المظلومين والمعوقين، ومؤسسة 15

خرداد، ومؤسسة الإسكان. أخيرًا، يمكن أن تتطلّب مثل هذه التشريعات من شبكة مكافحة الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة تحديد ما إذا كان يمكن اعتبار منطقة جنوب لبنان كمصدر قلق رئيسي لغسل الأموال بموجب القسم 311 من قانون Patriot، لا سيما في المناطق التي يهيمن عليها حزب اللّه. وسيحظر هذا فتح حسابات مراسلة أو الاحتفاظ بها في الولايات المتحدة لصالح المؤسسات المالية في جنوب لبنان أو نيابة عنها، فضلًا عن استخدام حسابات المراسلات التابعة للمؤسسات المالية الأجنبية في المؤسسات المالية الأميركية المشمولة، للقيام بتجهيز المعاملات التي تشمل المؤسسات المالية في جنوب لبنان. والجدير بالذكر أن شبكة مكافحة الجرائم المالية استخدمت هذه السلطة لتصنيف إيران كمنشأة غسيل أموال أساسية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2019.

سوريا

يجب أن يدعم الكونغرس مساعي إدارة ترامب من أجل انتقال سياسي وانسحاب جميع القوات الإيرانية من سوريا، ويطلب من وزارة الدفاع تقديم تقييم الجدوى لمنطقة حظر الطيران في إدلب، سوريا. وكما أشار كين بولاك من معهد المشروع الأميركي "إذا كانت الولايات المتحدة ستدفع إيران إلى الوراء فإن سوريا هي أفضل مثال من الفئة الأولى، وهي المكان حيث إيران ضعيفة، وحيث يمكننا إلحاق الأذى بهم أكثر مما يمكنهم إلحاق الأذى بنا." يدعو فريق العمل كلًا من وزارة الخارجية ووزارة الخزانة إلى تطبيق قانون قيصر بقوة واستخدام سلطاتهما لمعاقبة الكيانات الإيرانية والروسية وحزب اللّه التي تدعم نظام الأسد. يجب على الكونغرس النظر في تشريعات إضافية تطلب من وزارتَي الخارجية والخزانة التدقيق أكثر في شؤون الدول التي تستكشف أو توسع العلاقات الاقتصادية مع نظام الأسد مثل الإمارات العربية المتحدة وعمان ولبنان والأردن، بالإضافة إلى السلطات القضائية الأخرى المعروفة بالتهرب من العقوبات. كما يمكن للوزارتين تحقيق ذلك من خلال تقرير سنوي يفحص ما إذا كانت معايير عقوبات قانون قيصر مستوفاة من قبل المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال في هذه البلدان أم لا.

وعلاوة على ذلك، وبسبب الوضع الصعب في إدلب، يوصي فريق العمل بأن يطلب الكونغرس إصدار تقرير يفحص جدوى منطقة حظر الطيران "حول الجهود الإنسانية وجهود مكافحة الإرهاب في سوريا والمنطقة المحيطة بها". مثل هذا التقرير كان يجب أن يُطلَب في البند 303 من قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا الذي أُقرّ في مجلس النواب عام

2016. وأصبح هذا التقرير أكثر إلحاحًا حيث تم تجديد الدعوات لخلق منطقة حظر الطيران في سوريا، بما في ذلك ألمانيا، الحليف للولايات المتحدة. إنّ منطقة حظر الطيران في سوريا، كما لاحظ ويلسون رئيس فريق العمل، ستكون أمرًا ضروريًا لمواجهة التوسّع الإيراني في شمال غرب سوريا وللمساعدة على وقف تدفّق اللاجئين الذين يجتاحون أوروبا.

اليمن

يجب على الكونغرس معاقبة الحوثيين في اليمن باعتبارهم منظمة إرهابية أجنبية، وقوننة العقوبات على أولئك الذين يدعمون الحوثيين ويزعزعون استقرار اليمن. يوصي فريق العمل بأن يقرّ الكونغرس تشريعًا يطلب التحقيق في ما إذا كان الحوثيون يستوفون المعايير التي يتم تصنيف المنظمات الإرهابية الأجنبية بموجبها، بسبب علاقاتهم مع المنظمات الإرهابية الأخرى، مثل الحرس الثوري الإيراني، وبسبب هجماتهم الإرهابية ضد المدنيين اليمنيين والمملكة العربية السعودية. إضافةً إلى ذلك، يوصي فريق العمل بأن يعاقب الكونغرس أولئك الذين يدعمون الحوثيين وكذلك أولئك الذين يقرر الرئيس تقديمهم على أنهم يدعمون أولئك الذين ينتهكون قرار مجلس الأمن رقم 2216.

يجب على الكونغرس الامتناع عن وقف مبيعات الأسلحة إلى السعودية والإمارات. إن وقف مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية في اليمن، كما لاحظت "مؤسسة التراث"، سيقوي الحوثيين ويقلّل من احتمال حصول اتفاق سلام لإنهاء الحرب في اليمن، وسيؤدي ذلك إلى تقويض المملكة العربية السعودية، وإعطاء إيران الضوء الأخضر لتوسيع دعمها للحوثيين، والسماح للحوثيين باكتساب الزخم في ساحة المعركة والتوسع بشكل أكبر. إنّ السماح للحوثيين بالحصول على موطئ قدم دائم على حدود المملكة العربية السعودية في اليمن من شأنه أن يتسبّب بوضع مماثل لوضع حزب اللّه على الحدود مع "إسرائيل"، مما يمنح إيران عمقًا استراتيجيًا أوسع في المنطقة.

يجب على الكونغرس توجيه وزارة الدفاع لتقديم تقييم شامل لقدرات الولايات المتحدة للدفاع ضد الصواريخ الباليستية الإيرانية، وصواريخ كروز، والطائرات الجوية الحربيّة بدون طيار. ويوصي فريق العمل وزارة الدفاع بتقييم التهديد الذي تواجهه القوات الأميركية من الصواريخ الإيرانية والطائرات بدون طيار، بالإضافة إلى دفاعاتنا ذات الصلة، بما في ذلك خيارات القتل الرقيق والقتل العنيف.

كيف فقد التحالف الأميركي-السعودي قيمته[1]

كيث جونسون وروبي غرايمر، مجلة
فورين بوليسي، 23 نيسان 2020

في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1973، أي بعد ستة أسابيع فقط من إعلان المملكة السعودية ومنظمة أوبك حظر تصدير النفط نحو أوروبا والولايات المتحدة، انفجر مستشار الأمن القومي الأميركي هنري كيسنجر غاضبًا على السعوديين خلال اجتماع سري في البيت الأبيض. وقد كان في وقت سابق قد لوّح بفكرة إرسال قوات أميركية للسيطرة على حقول النفط في المملكة وتقسيمها، مندّدًا بما اعتبره "ابتزازًا سعوديًا. قال كيسنجر حينها غاضبًا: "إنه من السخافة أن يبقى العالم المتحضّر رهينة بين أيادي ثمانية ملايين من الهمج". بعد ثلاثة أشهر كان كيسنجر داخل قصر الملك فيصل يقدم فروض الطاعة ويعد بدعم أميركي اقتصادي وتقني وعسكري حتى قبل رفع حظر تصدير النفط. حيث قائلًا للملك: "إن هدفنا هو العمل مع سموكم لتعزيز صداقتنا على أسس طويلة المدى".

تلك الأزمة التي دامت شهرًا كاملًا حول حظر تصدير النفط كانت فرصة نادرة لتسليط الضوء على العلاقات المتقلّبة والقوية في آن واحد بين السعودية والولايات المتحدة. ففي عدة مناسبات انهار التحالف بين الطرفين بسبب الخلاف حول الصراع العربي الإسرائيلي، ثم على خلفية هجمات 11 أيلول/سبتمبر. إلا أنّ الصفقة التي عقدها الرئيس فرانكلين روزفلت والملك ابن سعود في أعقاب الحرب العالمية الثانية مكّنت من الحفاظ على العلاقة بين واشنطن والرياض لمدة 75 عامًا. لكن ربما قد تختلف الأمور الآن إذ إنه في ربيع هذا العام،

---

[1] تعريب: نورهان عكنان.

Keith Johnson, Robbie Gramer, “How the Bottom Fell Out of the U.S.-Saudi Alliance”, Foreign Policy, April 23, 2020.

https://foreignpolicy.com/2020/04/23/saudi-arabia-trump-congress-breaking-point-relationship-oil-geopolitics/

تمامًا كما حدث في أوائل السبعينيات، استخدم السعوديون سلاحهم النفطي، ملحقين ضررًا بالغًا بالاقتصاد الأميركي، وذلك من خلال تعمّد خفض أسعار النفط في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي انهيارًا بسبب فيروس كورونا. وحتى قبل هذه الأزمة كان المشرّعون في واشنطن يشعرون بالقليل من الرضا تجاه السعوديين، بسبب تواصل انتهاكات حقوق الإنسان، والحرب الدموية التي تقودها المملكة في اليمن، وربما الأكثر إثارة للغضب هي عملية القتل التي تعرّض لها صحفي "واشنطن بوست" بأوامر من الدولة السعودية.

عبر استخدامهم سلاح النفط، إنما يختبرون في النهاية صبر الجمهوريين المتعطّشين للذهب الأسود والذين كانوا دائمًا من أكبر مساندي الرياض في الكونغرس. ورغم أنّ الولايات المتحدة والسعودية وروسيا وباقي الدول المنتجة للنفط توصّلت إلى اتفاق هذا الشهر لخفض الإنتاج وإصلاح الأضرار فإنّ هذا الأمر لم ينفع، إذ أن أسعار النفط الخام الأميركي وصلت إلى أدنى مستوى لها في القرن الواحد والعشرين، وهو ما يهدّد بموجة من الإفلاسات وتسريح العمال في الشركات الأميركية. وفي 20 نيسان/أبريل انهارت أسعار النفط الأميركي بشكل كامل لتصل إلى ما دون الصفر لأول مرة في التاريخ.

الآن يوجّه المشرّعون في الولايات المنتجة للنفط مثل تكساس ولويزيانا ونورث داكوتا وألاسكا اتهامات للسعودية بشن حرب اقتصادية، وقد قاموا بصياغة مسوّدة قرار لسحب القوات الأميركية وإلغاء المظلة الأمنية التي كانت الولايات المتحدة منذ عقود تحمي بها الدولة السعودية الهشّة. وصرّح كيفن كريمر، النائب الجمهوري عن نورث داكوتا، والذي يتزعّم حملة الدفاع عن هذا المقترح قائلًا: "ما هكذا يتصرّف الأصدقاء تجاه أصدقائهم، لقد ارتكبوا خطأ فادحًا في تقدير رد الفعل الأميركي".

بدأ الكثيرون في واشنطن بالتشكيك على نطاق واسع في الأسس التي قامت عليها العلاقات الثنائية بين البلدين على مدى 75 عامًا، وخاصة الحماية الأميركية لضمان التدفّق السلس للنفط السعودي ودعم الرياض لأصدقاء أميركا في الشرق الأوسط. حتى الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي كان إلى وقت قريب يدافع عن هذه العلاقات، يتساءل الآن بشكل علني عما إذا كانت الولايات المتحدة تحتاج لحماية النفط السعودي. إذ أنّ أغلبه الآن يباع للصين وباقي المشترين الآسيويين عوضًا عن أوروبا والولايات المتحدة كما في السنوات السابقة. فثورة الطاقة الأميركية خلال العقد المنصرم خفّضت من الاعتماد على

نفط السعودية والشرق الأوسط، وهو ما دفع بالعديد من المتابعين للتساؤل حول جدوى صرف الأموال وخسارة أرواح الجنود الأميركيين لحماية هذا النظام الملكي الديني الذي لا يتبنى الكثير من القيم الأميركية.

هذه الزيجة التي صمدت أمام حظر تصدير النفط، ثم هجمات 11 أيلول/سبتمبر، وحرب العراق، تتعرّض الآن لهزة بقوة الزلزال، وذلك بسبب تزايد الامتعاض لدى المشرّعين الأميركيين والإعلام والرأي العام. يقول كريمر: "أنا أقضي وقتًا عصيبًا عندما أشرح للناخبين لماذا نصرف الأموال ونخاطر بحياة جنودنا للدفاع عن بلد يمتلك تاريخًا سيئًا معنا ويظهر الآن هذا النوع من السلوك. لقد أصبح من الصعب جدًا الدفاع عن السعوديين". إلا أنّ الأوضاع قد تزداد سوءًا خلال وقت قريب، يقول بروس ريدل الخبير في الشأن السعودي والعميل المتقاعد من وكالة الاستخبارات الأميركية: "الشيء الوحيد الذي يمنع انهيار العلاقات حاليًا هو ترامب الذي لديه ميل خاص للمملكة. ولكن هذا الأمر قد يتغير في انتخابات هذا العام إذا فاز المرشح الديمقراطي جو بايدن على ترامب، إذ إن بايدن سبق له أن وصف المملكة السعودية بأنها "منبوذة"، وأكد أنه سوف يوقف مبيعات الأسلحة إلى الرياض.

لكن كيف وصلت الأمور إلى هذا الحد؟

يبدو أن التوترات القائمة اليوم تنبع في الأصل من الأسس التي قامت عليها هذه العلاقة الثنائية الغريبة، والتي تتمثل في مقايضة النفط مقابل الأمن والسعي دائمًا لتجاوز الهوّة بين دولة ديمقراطية ليبرالية ونظام ملكي ديني محافظ. يعتقد بعض الخبراء أن العلاقات الأميركية السعودية سوف تتجاوز هذه العاصفة في النهاية، مثلما حدث في السابق، وذلك بسبب حاجة المصالح الأميركية لحليف في الشرق الأوسط بمثل حجم المملكة وثرائها وعدائها لإيران. يقول بلال صعب، المحلل في معهد الشرق الأوسط والمستشار السابق في وزارة الدفاع الأميركية: "من الصعب جدًا، وربما من غير المحتمل، التفكير في انهيار العلاقات أو حدوث طلاق".

لكن محللين آخرين يرون احتمال حدوث قطيعة في الأفق، مثل بروس ريدل الذي يقول: "أعتقد أن اللحظة الحالية مهمة ومفصلية في تاريخ العلاقات، فقد حدثت في السابق هزات عديدة، ولكن العلاقات كانت دائمًا تستمر وتتعافى بسبب وجود تلك الصفقة الأولى. ولكننا

لم نعد نحتاج للسعوديين اليوم، فهذه الأحداث تأتي في سياق جيوسياسي مختلف تمامًا عن الأزمات السابقة".

مرت العلاقات بين الدولتين بعدة مفاصل منها حرب الخليج الأولى والثانية وهجمات الحادي عشر من أيلول التي خلقت أخطر أزمة في العلاقات التي كانت تبدو في السابق غير قابلة للكسر. أصبح الرأي العام الأميركي أكثر سخطًا على المملكة، فيما شعرت القيادة السعودية بالامتعاض من ردة الفعل الأميركية على ما اعتبرته الرياض عملًا طائشًا قامت به مجموعة من السعوديين المارقين الذين ندّدت بهم القيادة. تلك الهجمات لم تؤد فقط إلى عقدين من الحملات العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط الكبير بل أدّت أيضًا إلى الغضب مما يعتبره كثيرون تورّط المسؤولين السعوديين في الهجمات.

إلى اليوم تتواصل المعارك القانونية حول هذه المسألة، إذ إن عائلات ضحايا الهجمات، مدعومة بأعضاء متنفذّين في الكونغرس، تدفع نحو إقامة دعاوى مدنية ضد الحكومة السعودية للمطالبة بتعويضات. وقد رفضت وزارة العدل الأميركية عدة محاولات لرفع السرّية عن ملفات تعود لمكتب التحقيقات الفدرالي تتضمّن تقييمًا لمدى تورّط المسؤولين السعوديين في الهجمات. وقد تم خلال هذا الشهر التقدّم بطلب جديد أمام قاض فدرالي من أجل الاطّلاع على هذه الوثائق.

إذا كانت تصرفات السعوديين قد سمّمت العلاقات عام 2001 فإنّ الولايات المتحدة قامت بالشيء ذاته بعد عامين، عندما قرّرت إدارة الرئيس بوش الابن غزو العراق والإطاحة بصدّام حسين رغم المعارضة القوية من السعوديين الذين كانوا يخشون من أن هذا الأمر سوف يفتح الباب أمام اتساع دائرة النفوذ الإيراني بالقرب من حدودهم، وهو ما حدث بالفعل. وكانت السعودية حينها تشعر بالارتياب تجاه تزايد الهيمنة الإيرانية على المنطقة منذ 1979، وقد ذكر جوردن الذي عمل سفيراً في الرياض حتى أواخر 2003 أن "المخاوف السعودية من إيران تزايدت بعد غزو العراق وقال لي وزير الخارجية السعودي حينها "لقد قلبتم العراق رأسًا على عقب وقدّمتموه لإيران على طبق من فضة".

ولكن مع مرور الوقت، منحت هجمات 11 أيلول/سبتمبر ذاتها الولايات المتحدة والسعودية الفرصة لإيجاد هدف مشترك، خاصة بعد ظهور تنظيمات إرهابية مثل تنظيم القاعدة الذي نفذ تلك الهجمات ثم شرع في استهداف السعودية نفسها من خلال هجوم كبير عام 2003.

فقد أصبح تنسيق الجهود بين البلدين لمكافحة الإرهاب أقوى من أي وقت سابق، وهو مستمر إلى اليوم، ويمثل أحد أهم عوامل التقارب في العلاقات المتّسمة بالتوتر. يقول جوردن إن "بناء علاقة جديدة تقوم على مكافحة الإرهاب مثّل نقطة تحوّل في العلاقات بين البلدين، بعد أن أيقن السعوديون أنّ تنظيم القاعدة كان يهدّدهم تمامًا مثل ما يهددنا". ويرى جوزيف وستفال الذي عمل سفيرًا في السعودية قبل جوردن أنّ الحرب المشتركة ضد التطرّف الديني ساعدت على رأب الصدع الذي خلّفته هجمات 11 أيلول/سبتمبر ومنح تلك العلاقات زخمًا جديدًا.

من وجهة نظر السعودية، كانت بداية فترة أوباما مبهرة قبل أن يخفت بريقها بشكل كارثي، وذلك في ظل تباين الآراء حول الربيع العربي وحقوق الإنسان والحرب الأهلية في سوريا، وخاصة جهود أوباما للتوصل إلى اتفاق دبلوماسي مع إيران. حيال هذا الشأن يقول علي الشهابي، الذي كان حتى السنة الماضية يرأس خلية تفكير "مؤسسة العربية"، وهو من المدافعين عن المصالح السعودية في واشنطن: "لقد مرت المملكة العربية السعودية بستين عامًا من خيبات الأمل مع حبيبتها (أميركا)، ولكن أوباما كان أول رئيس منذ جيمي كارتر يقضّ مضجع السعوديين".

وحسب ريدل من مؤسسة "بروكينغز"، الذي قدّم المشورة لإدارة أوباما بشأن قضايا السياسة الخارجية، فإن "الربيع العربي زعزع بلا شك العلاقات الأميركية السعودية. بالنسبة لهم، كانت استجابة الولايات المتحدة إلى دعوات الإصلاح في العالم العربي متعاطفة بشكل كبير مما أدّى إلى فتور العلاقات بينهما". لكن ترحيب الولايات المتحدة الظاهري بحركات الإصلاح التي تشكّل تهديدًا سياسيًا تزامن مع ما بدا للسعوديين تقاعسًا مخيّبًا للآمال في العمل على جبهات أخرى قريبة من حدودهم أي في سوريا والعراق والاتفاق النووي مع إيران. وفي اليمن كان لواشنطن شكوكها تجاه الحرب ولكن حذرًا من استحواذ الحوثيين على السلطة، ونظرًا لحساسية العلاقات الأميركية السعودية التي أصبحت هشّة بعد الاتفاق الإيراني، قدّمت إدارة أوباما في نهاية المطاف الدعم العسكري والدبلوماسي لجهود المملكة العربية السعودية في اليمن.

ومع استمرار الحرب في اليمن اشتدّت معارضة الكونغرس للدعم العسكري الأميركي للحملة السعودية، إلى جانب تنامي الرقابة على مبيعات الأسلحة الأميركية المقترحة للرياض.

وبحلول موعد الانتخابات الأميركية عام 2016 كانت المملكة العربية السعودية تكافح لاستعادة علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة. ومع انتخاب دونالد ترامب، الجمهوري الذي يشارك الرياض في وجهات النظر المتشدّدة تجاه إيران ولم يثر ضجة حول حقوق الإنسان، حصلت المملكة العربية السعودية على شريان الحياة، ولكن أيضًا على أعباء محتملة.

فوجئ القادة السعوديون، مثل كثيرين، بفوز ترامب المفاجئ في انتخابات سنة 2016، وانطلقوا بسرعة لبناء جسور التواصل مع الإدارة الجديدة وترسيخ الروابط الشخصية بين ولي العهد محمد بن سلمان وترامب، وخاصة نسج العلاقات مع جاريد كوشنر صهر الرئيس. كان القادة السعوديون على استعداد لتجاهل تعليقات ترامب وكانوا حريصين على إقامة علاقات مع رئيس غير تقليدي لم يسبق اختباره قبل أن يتمكن الزعماء الأجانب الآخرون من ذلك. وقال الشهابي: "كانت واشنطن مثل روما في الإمبراطورية الرومانية، ونحن مثل دولة تابعة عليها أن تحيي الإمبراطور. يمكنك وضع قرد في البيت الأبيض وسنحيّيه".

اعترض ترامب على جهود الكونغرس للحد من التعاون العسكري. ولم يشتدّ غضب الكونغرس على المملكة العربية السعودية إلا بعد القتل الوحشي لكاتب العمود في صحيفة واشنطن بوست جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2018 على يد عملاء سعوديين. لكن مرة أخرى تدخّل ترامب لحماية السعوديين، مشيرًا جزئيًا إلى العلاقات الاقتصادية بين البلدين والمخاوف من تزايد نفوذ منافسي الولايات المتحدة الآخرين في الشرق الأوسط.

لكن هذه العلاقات الرئاسية كلّفت الرياض الكثير. يُنظر إلى محمد بن سلمان على أنه قريب بشكل استثنائي من كوشنر وترامب. ولكن لا شك أن الانتفاع من نجاحات رئيس لا يتمتع بشعبية تاريخيًا ووَقع توجيه تهم إليه لعزله ليس أفضل طريقة لتحسين صورة المملكة العربية السعودية. ويؤكّد الشهابي أنّ الانفتاح على البيت الأبيض "ساهم في إقامة علاقة، ولكن على الجانب الآخر خلق أوجه تشابه بين المملكة العربية السعودية وترامب"، وهو ما أضرّ بقضية السعودية في الكونغرس والصحافة في وقت كانت فيه المشادات الحزبية على أوجها في واشنطن. ويضيف الشهابي قائلًا: "إنّ احتضان ترامب كلّف السعودية أكثر مما قدّمته".

رغم عقود من العلاقات الاقتصادية الوثيقة والتعاون العسكري ومكافحة الإرهاب يبدو أن المملكة العربية السعودية لم تزرع جذورًا عميقة في الولايات المتحدة من شأنها إضفاء الطابع المؤسَّسي على علاقتها بها بعيدًا عن الملوك والجنرالات والرؤساء. وهذا يعني أنه عندما توترت العلاقات بين البلدين لم يكن لدى الرياض العديد من الحلفاء الخارجيين للدفاع عنها في واشنطن. في هذا السياق قال الدبلوماسي الأميركي السابق فيرستين: "لقد كانت علاقة عرضها ميل واحد وعمقها بوصة".

بعد ذلك، جاءت تجاوزات محمد بن سلمان في السياسة الخارجية ومنها الحرب الكارثية في اليمن، والاختطاف الافتراضي لرئيس الوزراء اللبناني بهدف الضغط على إيران وحزب الله، والحظر المفروض على قطر جارتها الصغيرة والشريك العسكري الرئيسي للولايات المتحدة. أما على المستوى الداخلي، فكانت هناك تقارير منتظمة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتَكب في المملكة، بالإضافة إلى عملية الابتزاز لجمع حوالي 100 مليار دولار من الخصوم السياسيين الأثرياء لتعزيز السلطة تحت غطاء حملة مكافحة الفساد.

طغت تلك الخطوات على حملة محمد بن سلمان الطموحة لإصلاح بلاده وتنويع اقتصادها القائم على إيرادات النفط، مما دفع منتقدي الكونغرس إلى استنتاج أنّ الرياض كانت تخطو خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء. عام 2018 مثلًا منحت السعودية أخيرًا المرأة حق قيادة السيارة. لكن بعض أبرز الناشطين الذين ضغطوا من أجل هذه الإصلاحات سُجنوا وتعرّضوا للتعذيب، حسب بعض التقارير. علاوة على ذلك أضحت المملكة العربية السعودية أكثر من أي وقت مضى تعتمد على تحالفها مع واشنطن لتعزيز شرعيتها الدولية في الوقت الذي تخلّت فيه الدول الأوروبية والمجتمع الدولي الأوسع عن دعمها.

كان موقف المملكة العربية السعودية في الكونغرس سلبيًا بالفعل عندما فشلت روسيا والمملكة العربية السعودية في أوائل آذار/ مارس 2020 في التوصل إلى اتفاق للحد من إنتاج النفط، وحلّا شراكة كانت قائمة منذ ما يقارب ثلاث سنوات أسهمت في إبقاء أسعار النفط مرتفعة نسبيًا. بدأت روسيا حرب أسعار النفط، لكن المملكة العربية السعودية أنهتها من خلال رفع الإنتاج بشكل كبير وتخفيض سعر بيع صادراتها النفطية. هذه الخطوة، مقترنة بالآثار الاقتصادية الكارثية لوباء فيروس كورونا الذي شلّ الحركة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، أدّت إلى هبوط أسعار النفط إلى مستويات لم يسبق لها مثيل.

خلافًا لعام 1973 عندما استخدمت المملكة العربية السعودية سلاح النفط لرفع الأسعار وإيذاء الولايات المتحدة، حقّقت أسعار النفط المتهاوية هذه المرة الهدف المطلوب. يحتاج منتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة إلى أسعار نفط أعلى من 40 دولارًا للبرميل لتحقيق سعر التعادل. ولكن حرب الأسعار الروسية السعودية تسبّبت في هبوط سعر النفط إلى 25 دولارًا ثم إلى أرقام سلبية، مما أدّى إلى موجة من الإفلاسات وأضرار اقتصادية طالت الشركات من تكساس إلى داكوتا الشمالية..

ليس الديمقراطيون وحدهم الآن من يركّز على حقوق الإنسان في الكونغرس ويطالبون بالانتقام، بل بات الجمهوريون أيضًا يُشكّكون بالكامل في الأساس الذي تقوم عليه العلاقة الأميركية السعودية. وفي أواخر نيسان/ أبريل حث السيناتور الجمهوري القوي عن ولاية أوكلاهوما جيمس إنهوف إدارة ترامب على "معاقبة [المملكة العربية السعودية وروسيا] على سلوكهما العدواني". يقول ريدل إن "السعوديون لديهم مشكلة خطيرة مع الديمقراطيين، وهذا واضح منذ فترة طويلة... وفي الوقت الراهن أفسدوا علاقتهم بالجمهوريين". ومن جهته، قال كيفن كريمر، السيناتور الجمهوري عن ولاية داكوتا الشمالية: "أعتقد أن التحالف الاستراتيجي الذي بيننا وبين السعودية قد تداعى، وستستغرق إعادة بناء الثقة وقتًا طويلًا".

هل الزواج الذي بدأ في قناة السويس سنة 1945 على وشك الانتهاء بطلاق؟

إن الأسس التي انبنت عليها العلاقات وخاصة منذ سنة 1980 جرى التخلي عليها بصمت. تعهدت الولايات المتحدة الأميركية لسنوات بالدفاع عن المملكة العربية السعودية وضمان التدفّق الحر للنفط بما يفيد الاقتصاد العالمي. وبدخولها مرحلة المنافسة بين القوى العظمى تسعى إدارة ترامب لانتزاع الثروات الأميركية من الشرق الأوسط لمواجهة منافسيها العالميين روسيا والصين.

في صيف عام 2019 عندما هدّدت الهجمات الإيرانية ناقلات النفط بالقرب من الخليج الفارسي تدفّق النفط تمثّل رد ترامب بالطلب من حلفائه مثل اليابان وكوريا الجنوبية حماية سفنهم، متسائلًا عن سبب استمرار الولايات المتحدة الأميركية بتنفيذ هذه المهمة منذ عقود، ما لم تكن دول أخرى تدفع مقابل ذلك. في ذلك الخريف تعرّضت منشآت نفط سعودية عديدة لهجوم إيراني حسب بعض المزاعم، ما تسبّب في غضون دقائق بتراجع

الإنتاج العالمي بحوالي 5 بالمئة. وقد كان رد الولايات المتحدة على ذلك عدم القيام بأي شيء، ما عدا نشر تغريدة من قبل ترامب.

إن الشيء الوحيد الذي تغيّر خلال العقد الماضي هو تراجع اعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي ونفط الشرق الأوسط. وهذا من شأنه أن يضع العلاقات الأميركية السعودية على أساس مختلف عما كانت عليه في البداية أو في السبعينيات أو خلال حرب الخليج. في سياق متصل أضاف كوك "لقد اختلفت مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عما كانت عليه من قبل". حتى لو خلقت طفرة الطاقة الأميركية أسطورة سُميت بـ "استقلالية الطاقة"، حيث لا يزال المنتجون الأميركيون رهائن إلى حد كبير للنفط السعودي وضغوط السوق العالمية، فإن رؤية أميركا متحرّرة بعد كل هذه العقود من نفط الشرق الأوسط تجعل من السهل علينا تخيّل إعادة صياغة شاملة للصفقة العشوائية التي أبرمها روزفلت مع بن سعود.

يعتقد خبراء آخرون أن أغلب الروابط التي عقدت بين البلدين لا تزال قائمة. وقال بلال صعب، المحلل في معهد الشرق الأوسط: "بعد قطوع هجمات 9/11 لا يمكن أن نفكّر عمليًا في حصول أمر من شأنه أن يضع حدًا للعلاقة أسوأ من هذه الحادثة". وما دامت الولايات المتحدة تواصل اعتبار إيران مصدر تهديد كبير فإن العلاقات الوثيقة مع المملكة العربية السعودية سيكون لها جاذبية قوية. في هذا الشأن أفاد كالي توماس، خبير الشرق الأوسط في مركز الأمن الأميركي الجديد، بأن العلاقات الأميركية السعودية الصاعدة "ليست إلا مجرد حل، وذلك بالنظر إلى الطبيعة التاريخية والتقليدية لتلك العلاقة. فمن الصعب أن تقسو على شريك أثبت أنه من الشركاء القلائل الذين يمكننا الاعتماد عليهم ضد إيران".

لكن خلال هذه الأزمة الأخيرة كانت علاقة السعودية الوثيقة مع ترامب هي العامل الوحيد الذي أنقذها من ردة فعل الكونغرس المضادة، وحالت دون انهيار العلاقة التي استمرت ثمانية عقود. لكن قد يتغير ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر، وقال ريدل: "أعتقد أن هذه المرة مختلفة. إذا فاز بايدن فمن المحتمل أن نرى إعادة تقييم جوهرية للعلاقات".

الحياة بعد كوفيد-19[1]

ستة مفكّرين بارزين يعكسون الكيفية التي غيّر بها الوباء العالم

مجلة "المال والتطوير"، صندوق
النقد الدولي، حزيران 2020

دانيال ساسكيند، أستاذ مادة الاقتصاد بكلية باليول في جامعة أوكسفورد

هذه الأزمة مقلقة جزئيًا لأنها تحتوي على العديد من الميزات الجديدة وغير المألوفة. حالة طوارئ طبية عالمية ناجمة عن فيروس لا نزال لا نفهمه بالكامل. كارثة اقتصادية ذاتية الأسباب كردّة فعل ضرورية لاحتواء انتشاره. ومع مرور الوقت أصبح من الواضح أيضًا أن الكثير من أكثر الأشياء إثارة للقلق بشأن هذه الأزمة ليس جديدًا على الإطلاق. يبدو أن الاختلافات اللافتة في عدوى كوفيد-19 ونتائجها تعكس عدم المساواة الاقتصادية القائمة. هناك اختلالات ملحوظة بين القيمة الاجتماعية لما يفعله "العمال الرئيسيون" والأجور المنخفضة التي يتلقونها نتيجة الفشل المألوف للسوق في تقدير ما هو مهم حقًا.

كان من المتوقع أن يكون هناك ترحيب وتصديق للمعلومات الخاطئة والمضلِّلة حول الفيروس، نظرًا لعقد من الشعبوية المتزايدة وتراجع الثقة في الخبراء. وكان من غير المفاجئ عدم وجود استجابة دولية منسَّقة بشكل صحيح، نظرًا للاحتفال بالسياسة العالمية "بلدي أولًا" في السنوات الأخيرة. إنّ الأزمة هي وحي بمعنى حرفي أكثر بكثير - فهي تركز اهتمامنا الجماعي على العديد من الظلم والضعف الموجود بالفعل في الطريقة التي نعيش بها معًا. إذا كان الناس عُمْيًا عن هذه الأخطاء سابقًا فمن الصعب عدم رؤيتها الآن.

كيف سيبدو العالم بعد كوفيد-19؟ العديد من المشاكل التي سنواجهها في العقد القادم ستكون ببساطة نسَخًا أكثر تطرّفًا من تلك التي نواجهها اليوم. سيبدو العالم مختلفًا بشكل

---

[1] تعريب: علي مراد.

IMF's Finance & Development Journal, June 2020, Vol. 57, Number 2, Life Post–COVID-19
https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2020/06/pdf/how-will-the-world-be-different-after-COVID-19.pdf

كبير هذه المرة فقط إذا قررنا اتخاذ إجراءات لحل هذه المشاكل وإحداث تغيير أساسي مع خروجنا من هذه الأزمة.

جيمس مانييكا، رئيس ومدير معهد ماكينزي العالمي

من غير المرجَّح أن يعود العالم بعد كوفيد-19 إلى العالم الذي كان عليه سابقًا. إن آثار الوباء تتسارع في العديد من الاتجاهات الجارية بالفعل في الاقتصاد العالمي. ينطبق هذا بشكل خاص على الاقتصاد الرقمي مع ارتفاع السلوك الرقمي مثل العمل عن بُعد والتعلّم والطبابة عن بُعد وخدمات التوصيل. قد تتسارع التغييرات الهيكلية الأخرى أيضًا، بما في ذلك إضفاء الطابع الإقليمي على حركة الإنتاج والتوزيع وانفجار آخر في تدفقات البيانات عبر الحدود.

لقد وصل مستقبل الأعمال إلى مصيره بشكل أسرع مع التحديات المصاحبة له - التي يحتمل أن يتضاعف كثير منها - مثل استقطاب الدخل، وضعف العمال، والمزيد من العمل الضخم، وضرورة أن يتكيّف العمال مع التحوّلات المهنية. هذا التسارع ليس نتيجة للتقدم التكنولوجي فحسب، بل هو أيضًا لاعتبارات جديدة متعلقة بالصحة والسلامة، وستستغرق الاقتصادات وأسواق العمل وقتًا للتعافي ومن المحتمل أن تنبثق مختلفة.

مع تضخيم هذه الاتجاهات، أدت حقائق هذه الأزمة إلى إعادة النظر في العديد من المعتقدات، مع تأثيرات محتملة على الخيارات طويلة المدى للاقتصاد والمجتمع. تتراوح هذه التأثيرات من المواقف حول الكفاءة مقابل المرونة، ومستقبل الرأسمالية، وتكثيف النشاط الاقتصادي والمعيشة، والسياسة الصناعية، ومقاربتنا للمشاكل التي تؤثّر علينا جميعًا وتدعو إلى عمل عالمي وجماعي - مثل الأوبئة وتغيّر المناخ - إلى دور الحكومة والمؤسسات. وكما أظهر التاريخ فإنّ الخيارات التي تم اعتمادها أثناء الأزمات يمكن أن تشكّل العالم لعقود قادمة. ما سيظل حاسمًا هو الحاجة إلى عمل جماعي لبناء اقتصادات توفّر النمو الاقتصادي الشامل والازدهار والسلامة للجميع.

جين سالدانها، مديرة الشبكة الأوروبية للديون والتنمية

تختبر جائحة كوفيد-19 حدود التعاون العالمي. ولا يزال الدعم المقدَّم للاقتصادات النامية على وجه الخصوص غير كاف. وقد تضررت هذه الاقتصادات في وقت مبكر جراء الانكماش الاقتصادي العالمي، عبر التدفقات القياسية لرؤوس الأموال وتشديد الأوضاع المالية. هذه

الاقتصادات تواجه أسوأ أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، وتعاني من ضغوط غير مسبوقة على قدرتها المالية المحدودة بالفعل لمعالجة الاحتياجات الصحية العامة والاحتياجات الاجتماعية العاجلة.

سوف يكون للخيارات التي جرى اعتمادها الآن عواقب بعيدة المدى. الاعتماد على المزيد من الشيء نفسه لا يمكن الدفاع عنه إذ إنه يتجاهل حجم المعاناة الإنسانية التي تسبّب بها الوباء. يجب أن تشمل أجندة إصلاح ملائمة للأمم المتحدة دورًا لصندوق النقد الدولي في معالجة المشاكل الهيكلية التي أدت إلى تفاقم الدين في الاقتصادات النامية. يجب أن تحوّل هذه الأجندة تمويل التنمية بعيدًا عن الإصلاحات الصديقة للسوق والحوافز للاستثمار الخاص. يجب أن تتخلى عن عقيدة التقشّف. علاوة على ذلك يجب على البلدان الغنية في النهاية أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. يجب أيضًا تصحيح اختلالات القوة في المؤسسات العالمية من أجل اعتراف عادل باحتياجات وحقوق ثلثي سكان العالم الذين يقيمون في جنوب الكرة الأرضية.

إذا فشل المجتمع الدولي في الاستجابة بشكل حاسم الآن فسوف تتضرّر خطة 2030 واتفاق باريس بشكل فادح. هناك حاجة الآن إلى تعددية جديدة - تلعب فيها إصلاحات مؤسسات "بريتون وودز" دورًا رئيسيًا - ويجب أن تستند إلى رؤية للتنمية تضع حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمناخ نُصب عينيها.

شاران بورو، الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال

يجب أن يكون العالم بعد الموجة الأولى من كوفيد-19 أكثر شمولًا ومرونة واستدامة. نعيش اليوم في عالم نما فيه عدم المساواة بين الدول وداخلها نتيجة لتسابق الشركات إلى القاع وتفشي الفقر في جزء كبير من القوى العاملة العالمية. لقد عانى العديد من البلدان من الصدمات الخارجية لـ كوفيد-19 بدون حماية اجتماعية شاملة، أو أنظمة صحة عامة قوية، أو خطة للوصول إلى هدف تصفير الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2050، أو اقتصاد حقيقي مستدام بوظائف عالية الجودة.

عُقِدَ مؤتمر "بريتون وودز" بينما كانت الحرب لا تزال مستعرة وساهم في تشكيل أساس لعقد اجتماعي بعد الحرب. وبشكل مماثل نحتاج اليوم إلى صياغة خطة طموحة لإعادة التأهيل بينما نعمل على القضاء على الوباء. الدعم الدولي هو مسألة بقاء جماعي واستثمار

في مستقبل الصحة والاقتصاد العالمي والتعددية. الخيار لنا، وستكون تصرفات صندوق النقد الدولي والنظام المتعدد الأطراف عاملًا حاسمًا.

يجب أن يكون هدفنا للتعافي عمالة كاملة وعقدًا اجتماعيًا جديدًا. يمكن أن يشكّل الاستثمار العام في اقتصاد الرعاية والتعليم والبنية التحتية منخفضة الانبعاثات الكربونية العمود الفقري للتحفيز الذي يقلّل من عدم المساواة. يمكن لسياسة الأجور والمفاوضة الجماعية وتنظيم سوق العمل إحياء الطلب على الاستهلاك وتحفيز المداخيل مع وضع حد لنموذج الأعمال التجارية الذي يسمح للشركات بعدم تحمّل أي مسؤولية تجاه عمّالها. وينبغي معالجة الديون من خلال عملية إغاثة تركّز على أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الدائم لكل بلد. لقد أعاق التوحيد المالي قصير النظر إدارة الدين وتخفيضه بعد الأزمة المالية العالمية، وسيجعلنا مرة أخرى أقل قدرة على التعامل مع الأزمات الصحية والاقتصادية المستقبلية. ويمكن أن يكون الازدهار المشترك ثمرة عالم كوفيد-19 الذي يتميز بالطموح المشترك والتضامن العالمي.

سيرجيو ريبيلو، أستاذ التمويل الدولي في كلية كيلوغ للإدارة في جامعة نورث وسترن

سوف تترك جائحة كوفيد-19 بصمة دائمة على الاقتصاد العالمي، مما سيتسبّب في تغييرات دائمة وتلقين دروس مهمة. من المحتمل أن يصبح فحص الفيروسات جزءًا من حياتنا، تمامًا مثلما أصبحت التدابير الأمنية في كل مكان بعد 11 أيلول. من المهم الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للكشف عن تفشي الفيروس في المستقبل. هذا الاستثمار يحمي الاقتصادات في حال كانت الحصانة من كوفيد-19 مؤقّتة.

من المرجَّح أن يصبح العمل عن بعد أكثر شيوعًا. كان لدينا بعض الأدلة على أن العمل من المنزل هو على الأقل منتج مثل العمل في المكتب. ومع ذلك، كانت العديد من الشركات متردِّدة في تبني العمل عن بعد. الآن بعد أن جرّبه الكثيرون بنتائج جيدة، قد يكون العمل عن بعد موجودًا ليبقى. وقد أدّت أزمة الوباء إلى تسريع وتيرة التحوّل الرقمي، مع مزيد من التوسّع في التجارة الإلكترونية وزيادة في وتيرة اعتماد الطبابة عن بعد، وعقد المؤتمرات عبر الفيديو، والتعليم عبر الإنترنت، والتكنولوجيا المالية.

تتعامل الشركات التي تمتلك شبكات توريد دولية مع النقص والاختناقات، ومن المحتمل أن نرى العديد من هذه الشركات تعيد بعض إنتاجها. لسوء الحظ فإن هذا الاتجاه لن يخلق

العديد من الوظائف لأنه من المرجَّح أن تجري أتمتة معظم الإنتاج. ستتوسّع الحكومات بشكل أكبر بعد لعب دور الضامن والمستثمر كملاذ أخير خلال الأزمة. سيزداد الدين العام مما سيخلق تحدّيات مالية في جميع أنحاء العالم. أهمّ درس من جائحة كوفيد-19 هو أنّ العمل معًا مهم لحل المشاكل التي تؤثّر على الجنس البشري بأكمله، فنحن أقوى بكثير عند اتحادنا.

إيان بريمر، مؤسس ورئيس مجموعة أوراسيا

كان النظام العالمي في حالة تغيّر مستمر قبل أزمة كوفيد-19 بوقت طويل. قام الفيروس التاجي بتسريع ثلاثة من الاتجاهات الجيوسياسية الرئيسية التي ستشكّل نظامنا العالمي القادم، والتي ستنتظرنا على الجانب الآخر من هذا الوباء.

الاتجاه الأول هو **زوال العولمة**. تشير الصعوبات اللوجستية التي كشفت عنها الأزمة الحالية بالفعل إلى التحوّل عن شبكات التوريد العالمية الآنية. ولكن مع تزايد الصعوبات الاقتصادية فإن **النمو الحتمي للقومية وسياسة "بلدي أولًا"** سيدفع الشركات إلى توطين العمليات التجارية التي تفضّل شبكات التوريد الوطنية والإقليمية. الاتجاه الثالث هو **صعود الصين الجيوسياسي**، الذي كان في طور التشكّل منذ أكثر من ثلاثة عقود. ولكن في حين أنّ الصين حوّلت نفسها بنجاح إلى قوة عظمى اقتصادية وتكنولوجية، لم يتوقع أحد أن تصبح قوة عظمى ذات "قوة ناعمة". يمكن لهذه الأزمة أن تغيّر ذلك إذا استمرت دبلوماسية الأزمة في الصين واستمر التصوّر بأن بكين كانت أكثر فعالية من بقية العالم في أدائها خلال تفشي الفايروس.

بالطبع، أن تبدو الصين أفضل حالًا لا يعني وحده أنها كذلك في الواقع. هناك سبب يجعل الناس يشككون في الأرقام الصينية. وقد زاد انعدام الثقة العام هذا جرّاء التستّر الصيني الأوّلي على تفشي الفايروس، الأمر الذي أوصل إلى انتشاره العالمي. يميل دونالد ترامب وإدارته إلى هذه الرواية كاستراتيجية انتخابية وتحويل الانتباه عن طريقة تعاطيهم مع الوباء. لن تتقبّل الصين هذا دون رد فعل، مما سيجعل من المحتمل بشكل متزايد أنه بمجرد انتهاء العالم من الوباء الحالي فإننا سنغرق في حرب باردة جديدة، هذه المرة بين الولايات المتحدة والصين.

المسار القومي التركي[1]

مجموعة من الباحثين، مؤسسة راند، شباط 2020

أولًا: تركيا والعالم العربي والتداعيات على واشنطن

رغم أنّ الشركاء العرب الرئيسيين للولايات المتحدة لا يمتلكون رؤية موحَّدة حيال أنقرة، فإنّ هناك أنماطًا واضحة مشتركة بينهم. تمثّل تركيا بالنسبة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن فرصة وتهديدًا في الوقت عينه. أمّا الفرصة فهي مساعدة تركيا للبلدان السنّية الأخرى على احتواء النفوذ الإيراني، وأما التهديد فهو أنّ تركيا تمثّل النصير للإخوان المسلمين والأحزاب السياسية التابعة لهم، وهو ما تعتبره هذه العواصم العربية مهدّدًا لشرعيتها واستقرارها الداخلي.

مثالان على النموذجَين العربيين المتناقضَين في العلاقة مع تركيا:

الأوّل هو مصر، التي تتماشى بشكل عام مع منظور الرياض-أبو ظبي-عمّان، ولكن مع حساب مشوب بالاضطرابات الأخيرة فيها. بالنظر إلى الأمن النسبي وبُعد القاهرة الجغرافي عن التهديدات الإيرانية، وحقيقة أنّ النظام القديم في القاهرة تم الانقلاب عليه من قبل حكومة بقيادة الإخوان المسلمين تدعمها تركيا، فإنّ النظام المصري الحالي يضع قيمة أقل لتركيا كشريك لاحتواء إيران، وبدلًا من ذلك يركّز على تركيا كتهديد لأمن النظام على أساس الدعم التركي للمعارضة الداخلية. يُضاف إلى قلق مصر وإحباطها من أنقرة وتمسكّها مصر بأولويتها القائمة على سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم - التي ضعّفها أردوغان

---

[1] تعريب: حوراء بظاظة، مريم علاء الدين، نورهان عكنان

Stephen J. Flanagan, F. Stephen Larrabee, Anika Binnendijk, Katherine Costello, Shira Efron, James Hoobler, Magdalena Kirchner, Jeffrey Martini, Alireza Nader, Peter A. Wilson, “Turkey's Nationalist Course, Implications for the U.S.-Turkish Strategic Partnership and the U.S. Army”, RAND Corporation, January 2020 https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2589.html

في تركيا على مدى العقد الماضي مع تحقيق السيطرة المدنية المشدَّدة على الجيش التركي.

أما النموذج الآخر المختلف في نظرة الدول العربية تجاه تركيا فهو قطر، الشريك الإقليمي الذي يتمتع بالعلاقة الأقوى مع تركيا ولا يتبنّى وجهة نظر مصر بشأن التهديد الذي تفرضه جماعة الإخوان المسلمين. وأدّت الأزمة الخليجية الأخيرة إلى تعميق اعتماد قطر على تركيا وزيادة البعد العسكري في شراكتهما.

تحدّ العلاقات المعقّدة بين الشركاء العرب وتركيا من تعزيز السياسة الخارجية الأميركية والمصالح الأمنية الأميركية في ظلّ انخراط صنّاع السياسات والمخطّطين العسكريين في الولايات المتحدة برسم السياسة حيال الشرق الأوسط. يتمثّل التحدي الأكبر في أن الأولويات المختلفة لأنقرة والعواصم العربية تخلق عقبات أمام الولايات المتحدة في الحصول على دعم الشركاء للمبادرات الإقليمية. والواقع أنّ هذه الخلافات بين أنقرة وأبو ظبي وعمّان والقاهرة والدوحة والرياض تعيق الجهود الأميركية اليوم وهناك أسباب عديدة تجعلنا نتوقع استمرار هذا الوضع.

رغم اتّفاق أعضاء التحالف الدولي لمحاربة داعش على أنّ تنظيم الدولة الإسلامية يشكل تهديدًا فقد اختلفت تصوراتهم اختلفت بشكل كبير في كيفية تناسب تهديد داعش مع بيئات التهديد العامة لدى كل منهم. فقد أعطت أنقرة الأولوية لاحتواء الحكم الذاتي الكردي وليس إنهاء وجود داعش، في حين أعطت الولايات المتحدة الأولوية للقضاء على تنظيم داعش حتى في ظل خطر تصاعد الطموحات الكردية.

سعت الرياض بدايةً إلى الحصول على فرصة لإضعاف إيران، في حين سعت الدوحة إلى اغتنام الفرص لدعم الإسلاميين. ومن الطبيعي أن تشعر عمّان بالقلق إزاء احتواء اللاجئين، نظرًا للتوازن الدقيق، إذ يتفوّق الأردنيون المتحدّرون من أصول فلسطينية على الأردنيين الأصليين عدديًا. والنتيجة هي أنه على الرغم من أنّ هذه البلدان كانت شريكة صوَريّة في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لمكافحة داعش، فقد اتّبعت كل منها استراتيجيتها الخاصة، وغالبًا ما عملت هذه الاستراتيجيات لتحقيق أهداف مشتركة. هذا التحدي مستمر في إلقاء ظلاله على جهود مكافحة الإرهاب في مرحلة ما بعد داعش. على سبيل المثال ستواجه الولايات المتحدة تهديدًا جهاديًا عابرًا للحدود في سوريا متمثّلًا بـ "هيئة تحرير

الشام" بعد هزيمة خلافة داعش. وكما في المثال السابق فإنّ تركيا والشركاء العرب الرئيسيين يختلفون في تحديد أولويات هذا التهديد نسبة لمصالحهم الوطنية المختلفة. قد تستسلم قطر لإغراء دعم الإسلاميين في سوريا للحفاظ على قوة المعارضة، أمّا الدول الإقليمية الأخرى المعارِضة إيديولوجيًا للإسلاميين مثل مصر والإمارات العربية المتحدة فإنها ستعارض بشدة أي دعم أو ضم لهيئة تحرير الشام إلى التسوية التفاوضية.

من المرجّح أن تكون المملكة العربية السعودية، باعتبارها القوة الخليجية العربية الأبرز راغبة في الحصول على أي قوة معارضة متبقية ضمن مسعى شراء الولاءات لها، إذ يشكّل جيش الإسلام المتحدّر من غوطة دمشق الشرقية مرشحًا واضحًا لذلك.

ينطوي الدور الذي تلعبه تركيا على فائدة كبرى ما دامت تردع الكتلة التي تقودها المملكة العربية السعودية عن العمل العسكري ضد قطر، الأمر الذي يطيل أمد النزاع لأن دعم تركيا للدوحة يضع قطر على قدم المساواة مع منافسيها في مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يسمح لها بتجنّب التنازلات التي قد تحل النزاع حتّى بشروط التحالف الرباعي. ومن المرجّح أن تكون المخاطر المترتّبة على هذا الصراع أكثر ارتباطًا بتركيا وقطر، ما يضطر الولايات المتحدة إلى الاختيار بين مجموعات متنافسة من شركاء الشرق الأوسط.

في أسوأ السيناريوهات يمكن أن يؤدي الانحياز الأميركي المفتَرَض لصالح أحد تلك المعسكرات المتنافسة إلى حرمان الجيش الأميركي من التشبيك أكثر مع دول المعسكر الآخر، مما يعقّد القدرة على الاستجابة في حالة الطوارئ العسكرية في منطقة مسؤوليات القيادة المركزية الأميركية، مثل التصعيد البحري مع إيران في الخليج الفارسي. بالنظر إلى الدور الرئيسي للجيش الأميركي في وجوده المتقدّم في منطقة الخليج الفارسي وجنوب العراق (للتحوط من العدوان الإقليمي الإيراني ولضمان أمن إسرائيل والشركاء الإقليميين الآخرين) سيتعيَّن على مخطّطي الجيش أن يكونوا على دراية بهذه التوتّرات التي يمكن أن تعطّل خطط الطوارئ الحالية.

ثانيًا: الشراكة الحذِرة: مستقبل العلاقات الإسرائيلية التركية

كانت العلاقات الإسرائيلية التركية منذ المصالحة في حزيران عام 2016 ملائمة، وقد اتّسمت الأشهر الأحد عشر الأولى بعد الاتفاق باتجاهات إيجابية، لاسيما في تحسين الروابط

الاقتصادية، وفي استعادة العلاقات الدبلوماسية والحفاظ عليها؛ وكانت هناك أيضًا مؤشرات على النقاشات العسكرية المبدئية في المقام الأول حول الناتو. لكن منذ ذلك الحين نشأت توتّرات دبلوماسية تعكس استمرار الاختلافات الجوهرية بين هذين الشريكين السابقين. ففي العديد من المحطات هاجم أردوغان "إسرائيل" بعد أن تبنّى سياسات مثيرة للجدل تتعلق بالفلسطينيين، فردّت "إسرائيل" بقسوة وهاجمت حكم أردوغان الاستبدادي ومعاملته للأكراد – وهما القضيتان الحساستان في تركيا.

الطبيعة الشخصية للردود الإسرائيلية على أردوغان لم تكن عفوية، ففي نظر "إسرائيل" فإن تركيا التي كانت ذات يوم متعدّدة الوجوه يحكمها بالكامل اليوم رئيسها غير الموثوق به والاستبدادي وربما المعادي للسامية. وجاءت نتيجة الاستفتاء الدستوري الذي أجري في 16 نيسان عام 2017، والذي منح سلطات شاملة لأردوغان، لتؤكد شكوك "إسرائيل". إلا أنّ وزارة الخارجية الإسرائيلية شعرت حينها بالارتياح لأنه على عكس الحالات السابقة، عندما أثارت الحملات الانتخابية التركية قضايا مع "إسرائيل" لحشد الدعم، لم يتم ذكر "إسرائيل" حتى في حملة الاستفتاء الانتخابية.

بالنسبة لـ "إسرائيل" سيكون للقرارات التي يتّخذها أردوغان الأكثر قوة، إلى جانب العديد من التحدّيات الداخلية والخارجية للدول، آثار على العلاقات الإسرائيلية التركية في جميع المجالات مثل الاقتصاد والطاقة والتعاون الأمني والدبلوماسية. على المدى القصير، يمكن أن تنمو العلاقات الاقتصادية ويستطيع البلدان مواصلة بعض تجارة الطاقة، ولكن التعاون بشأن هذه القضايا الحساسة (مثل الأمن والدبلوماسية) ليس من المتوقع أن يتحسّن بشكل مفيد في أي وقت قريب.

لم يكن لدى "إسرائيل" في السابق بديل تقريبًا عن تركيا كشريك اقتصادي أو دبلوماسي أو أمني في المنطقة إلا أنّ الوضع اختلف الآن. فقد حلّت اليونان وقبرص ودول أخرى محل تركيا في مناورات عسكرية مشتركة بعد إغلاق المجال الجوي التركي أمام رحلات الجيش الإسرائيلي. ثم إنّ تركيا التي كانت سوق تصدير مهمة للصناعات الدفاعية الإسرائيلية خلال التسعينيات ومعظم أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، أما اليوم فهناك أسواق أخرى أكبر متاحة أمام هذه الصناعات وتوفّر فرصًا مربحة. كما أن تركيا كانت تاريخيًا الحليف الوحيد لأغلبية المسلمين في "إسرائيل"، التي باتت تتمتّع الآن بعلاقات عبر القنوات الخلفية مع السعودية والإمارات العربية المتحدة، والعلاقات مع مصر والأردن، اللتين أبرمت

"إسرائيل" معهما اتفاقيات سلام تتحسن باطراد، بينما علاقات تركيا مع هذه البلدان في تراجع.

حلّت اليونان وقبرص محلّ تركيا كوجهة سياحية قريبة بأسعار معقولة لأعداد كبيرة من السكان اليهود، وبينما كانت "إسرائيل" وتركيا مهتمتين في البداية بصفقة غاز، تدرس "إسرائيل" بدائل أخرى كخط أنابيب "إيست ميد" الذي يتم التفاوض عليه مع قبرص واليونان وإيطاليا. وقد نجحت تل أبيب وأنقرة تاريخيًا في فصل الاقتصاد عن السياسة، لكنّ المناخ السياسي "السامّ" بين البلدين يضيف مخاطر سياسية قد يرغب المستثمرون ورجال الأعمال في تجنّبها، مما قد يعيق التقدم على الجبهة الاقتصادية.

ستستمر "إسرائيل" وتركيا في تقاسم الأهداف المشتركة وينبغي إيجاد سُبل للاتفاق على نهج لإعادة تأهيل قطاع غزة. كلا البلدين مهتمّان بمنع وقوع كارثة إنسانية في غزة، وتستمر "إسرائيل" بالترحيب بجهود تركيا لإعادة الإعمار. غير أن أحد التحدّيات التي تواجهها "إسرائيل" هو أن مساعدة تركيا لغزة يتم توجيهها من خلال العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك هيئة الإغاثة الإنساني التركية - IHH، المرتبطة بدعم حركة حماس. وقد وجدت "إسرائيل" وتركيا في السابق طرقًا للتعامل مع هذه الخلافات بدقة عند العمل على تحقيق هدف مشترك.

من الآمن الافتراض أنّ تحقيق تقدّم ملموس في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية سيؤدي إلى تغييرات في نهج تركيا تجاه "إسرائيل" وسيساعد على تقريب البلدين من بعضهما البعض. وكما كان الحال في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، واتفاقيات أوسلو، وفك الارتباط بين "إسرائيل" وقطاع غزة، من المرجَّح أن تستجيب أنقرة بشكل إيجابي للتقدّم على الجبهة الفلسطينية وتعزّز علاقاتها مع "إسرائيل". وبعد أن سعت أنقرة إلى لعب دور الوسيط في الماضي فهي لا تزال مهتمّة بالوساطة في المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين والمساعدة على فرض مبدأ الدولتين كحل للنزاع.

الخلاصة والانعكاسات على الولايات المتحدة

لعبت أنقرة تقليديًا لعبة موازنة، حيث حافظت على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وحلفائها الآخرين في الناتو، وتتعاون بدرجات متفاوتة مع إيران وسوريا وروسيا. مع ذلك

تشير التطورات الأخيرة إلى أنّ قانون التوازن أصبح أقلّ حساسية. ويدلّ الرد التركي الصارم على اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل" وانسحاب سفير تركيا لدى الولايات المتحدة بعد افتتاح السفارة الجديدة في القدس على احتمال حدوث مزيد من التدهور في العلاقات التركية الأميركية.

لكن على المدى الطويل، ترى الولايات المتحدة أيضًا تركيا لاعبًا إقليميًا مهمًا - كبيرًا ومكتظًا بالسكان ومتقدّمًا تقنيًا وقادرًا عسكريًا - يمكنه المساهمة في الموازنة السنّية لإيران. إنّ العلاقات الإسرائيلية التركية الأفضل في هذا السياق ستكون مهمّة لتعزيز الاستقرار الإقليمي وحشد تحالف إقليمي يضم كلا البلدين لدحر النفوذ الإيراني. على الرغم من أنّ علاقات أنقرة حاليًا مع كل من واشنطن والقدس هي في منسوب منخفض، إلّا أنّ الولايات المتحدة لا يزال لديها نفوذ على "إسرائيل" وتركيا ويمكنها استخدامه لمواصلة تسهيل التفاعلات الإيجابية بين الجانبين على مستويات متعدّدة. إذا اختارت الإدارة الأميركية القيام بذلك، فقد تدفع الجانبين إلى فصل خلافاتهما الأيديولوجية عن علاقاتهما البراغماتية وتجنّب التصعيد بشأن القضايا الحساسة - سواء كانت قضية المسجد الأقصى أو الاستقلال الكردي. بالإضافة إلى ذلك يمكن للولايات المتحدة المساعدة في تشكيل العلاقات التركية الإسرائيلية على المدى الطويل من خلال متابعة عملية سلام إسرائيلية فلسطينية جادة. إذا كان التاريخ مؤشرًا، فإنّ التحسّن في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية سيعقبه تحسّن في العلاقات الإسرائيلية التركية.

ثالثًا: العلاقات الروسية التركية: إدارة الخلافات في شراكة صعبة

تمثّل تركيا بالنسبة لروسيا جارًا مهمًا من الناحية الجغرافية السياسية وسوق طاقة كبيرًا، وهي تقدّم فرصًا لتوسيع إمدادات الغاز إلى أوروبا، وتساهم في تقييد نفوذ حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وتعزّز موقع روسيا في الشرق الأوسط. وهناك خمسة مجالات محتملة للتعاون والتفاعل بين البلدين.

العلاقات الاقتصادية

يحافظ كلا البلدين على المصالح الاقتصادية في علاقة إيجابية تتمحور حول الطاقة. مع ذلك شكّلت الطاقة أيضًا مصدرًا للمنافسة في بعض الأحيان، حيث سعت روسيا إلى توسيع

احتكارها للطاقة في جنوب أوروبا، وسعت تركيا إلى الاستفادة من موقعها الجغرافي لتصبح مركز عبور مهم للطاقة، خاصة بالنسبة للغاز الطبيعي من حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى. أما روسيا فإنها تمثل بالنسبة لتركيا مصدرًا مهمًا للغاز الطبيعي، حيث يوفر الروس حوالي ثلث إجمالي الطاقة المستهلكة في تركيا. ومع حوالي 55٪ من الغاز التركي المستورد من روسيا اليوم تسعى الحكومة التركية بشكل دوري لتنويع واردات الغاز من أجل الحد من اعتمادها على موسكو. بعد 24 تشرين الثاني عام 2015، تاريخ إسقاط تركيا القاذفة الروسية، توقف التقدم في محادثات أنبوب "تورك ستريم" بين الجانبين حتى حزيران عام 2016 حين اعتذرت تركيا عن الحادثة وجرت استعادة العلاقات الاقتصادية المتبادلة، وتم استئناف مشروع تورك ستريم.

بالإضافة إلى الغاز والنفط، أصبحت روسيا الشريك الحصري للحكومة التركية في خططها لإنشاء ثلاث محطات للطاقة النووية ستبدأ بالعمل بحلول عام 2023، الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية. ولكن رغم المصالح المشتركة بين البلدين في مجال الطاقة، تبرز رغبة روسيا في السيطرة على النقل الإقليمي للطاقة ما تسبّب ببعض الخلافات مع تركيا. وقد حذّرت موسكو من أنّ مشاريع مثل خط أنابيب بحر قزوين تتعارض مع مصالحها. وللحد من التنويع لخطوط إمداد الطاقة عرضت روسيا حوافز تجارية لتعزيز التعاون الثنائي في الطاقة مع أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان.

عزّزت هذه العلاقات الاقتصادية بعض التعاون السياسي، ولكن على الرغم من إلا أنّ هذا النهج قد يأتي بنتائج عكسية في المستقبل. فإنّ الجهود التي تبذلها موسكو لاستخدام أسعار الغاز أو التجارة في التعامل مع أنقرة يمكن أن تثير ردود فعل تركية عنيفة، وتؤدّي إلى تجدّد جهود تركيا لتنويع أسواقها ومصادر الطاقة لتقليل اعتمادها على روسيا.

الجهود الروسية لتقويض المؤسسات الغربية

تمثّل جهود روسيا لتقويض الناتو والاتحاد الأوروبي وإيجاد بدائل للمؤسسات الغربية مصلحة روسية رئيسية، الأمر الذي يشكّل مصدرًا للتوتر في العلاقة مع تركيا نظرًا إلى اهتمامها بضمانات الناتو الأمنية وسعيها للاندماج في أوروبا، رغم تقوّض العلاقات التركية التقليدية القوية مع الولايات المتحدة بسبب معارضتها العلنية للغزو الأميركي للعراق عام 2003. تقدّم الشراكة أيضًا فوائد عملية للبلدين في غياب عضوية الاتحاد الأوروبي،

وتشكل العلاقات الاقتصادية القوية مع روسيا بديلًا مهمًا للأسواق الأوروبية بالنسبة لتركيا. أما بالنسبة لروسيا، فإن التعاون مع تركيا على خط أنابيب الغاز "تورك ستريم" يسمح لها بالتحايل على العقبات التنظيمية للاتحاد الأوروبي. وتسعى روسيا أيضًا إلى مغازلة تركيا من خلال تعزيز التعاون الدفاعي ومبيعات الأسلحة.

في حين أن الشكوك المشتركة بين المؤسسات التي يقودها الغرب والنزاعات السياسية مع الولايات المتحدة وأوروبا قد تشكل حاليًا مصدر تماسك بين روسيا وتركيا فالحكومتان بعيدتان عن تشكيل علاقة غير قابلة للكسر. تستمر أنقرة في إدارة الاختلافات السياسية المهمة مع موسكو وتظل حذرة من نوايا الكرملين طويلة الأجل. وقد أظهر القادة الأتراك أنهم لا يزالون يرون أنّ الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي هما الشريك الأمني الأكثر موثوقية.

تعزيز القوة المحلية للدعم المتبادل للاستبداد

إنّ اتخاذ القرارات الحكومية شديدة المركزية مع إدارة الحكم بثبات في كلا الدولتَين يجعل العلاقات الشخصية بين بوتين وأردوغان أكثر أهمية. ينظر كلا الزعيمين إلى المعارضين السياسيين والاحتجاجات الشعبية من خلال عدسة استبدادية، وقد وفّر الاثنان لبعضهما البعض الدعم المتبادل ضد الضغوط الغربية من أجل الإصلاح الديمقراطي. وقد ساعد الدعم المتبادل للاستبداد بين الزعيمين على إصلاح الخلاف الثنائي خلال الأزمة الدبلوماسية الأخيرة. عقب محاولة الانقلاب في تركيا في 15 تموز 2016، عبّرت روسيا وبوتين شخصيًا بشكل فوري عن التضامن مع الحكومة التركية، بينما كان حلفاء تركيا الغربيون أبطأ وباهتين في ردود فعلهم، ونشرت تقارير غير مؤكدة في وسائل الإعلام الروسية أنّ روسيا حذّرت تركيا من الانقلاب قبل وقوعه.

ويمكن أن تسهم الاعتبارات المحلّية أيضًا داخل كلتا الدولتين في توتر العلاقات، فقد أظهرت التداعيات الدبلوماسية الناجمة عن أزمة إسقاط الطائرة الروسية عام 2015 الجانب السلبي المحتمل لتركيز السلطة في القيادة، التي تتّخذ مواقف شعبوية مع القليل من القيود المؤسَّسيّة على السلطة. سلّطت الحادثة الضوء على خطر التسبّب بصراع غير مقصود بالنظر إلى استخدام الحكومتين الدعاية الرسمية لشيطنة الخصم. وأخيرًا، فإن استعداد

روسيا للتدخل في الشؤون الداخلية التركية قد يثير رد فعل عنيفًا من أردوغان، خاصة إذا كان هذا التدخّل يهدّد أولويات أردوغان الداخلية.

شراكة غير مستقرة في البحر الأسود

لروسيا وتركيا مصالح أمنية كبيرة ومتقاربة إلى حد ما في البحر الأسود، وهو عامل كان في بعض الأحيان مصدر تعاون ولكن في كثير من الأحيان ساحة للتنافس. إن روسيا مهتمّة بالعمل مع تركيا - وإن كانت شريكًا صغيرًا - للحد من تواجد قوات الناتو الأخرى في البحر الأسود. وتسعى روسيا حاليًا إلى ضمان سهولة عبور أسطولها من البحر الأسود لدعم العمليات الروسية في شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط عمومًا. ومن الأمثلة الواضحة على هذا الاهتمام المتبادل إنشاء "المجلس الاقتصادي للبحر الأسود"، وقرار تركيا عدم دعم ترشيح الولايات المتحدة للانضمام إليه، وهو ما كانت بعض الدول المشاطئة للبحر الأسود قد حاولت فرضه. ودأبت كل من تركيا وروسيا على التصريح مرارًا بأنّ وجود "القوة المتعددة الجنسيات لمهمة التعاون البحري في البحر الأسود" يؤكّد على أنّ "وجود الناتو ليس ضروريًا في البحر الأسود".

أعلنت روسيا عام 2016 أنها تعتزم إنفاق 2.4 مليار دولار إضافية على مدى السنوات الأربع القادمة لتعزيز وتحديث أسطولها في البحر الأسود، بما في ذلك السفن السطحية الأكثر حداثة والغواصات المزوّدة بصواريخ كروز المتطورة، فضلًا عن تطوير قدرات الدفاع الجوي البرمائي. وكشفت روسيا عن خطط لإنشاء قاعدة أسطول البحر الأسود الجديدة بتكلفة قدرها 1.4 مليار دولار بالقرب من شبه جزيرة القرم بحلول عام 2020 والتي ستكون بمثابة مقر لأسطول البحر الأسود، مع استمرار سفنها بالتواجد في مياه البحر الأبيض المتوسط. هذه الخطط تهدف إلى تطوير الحضور البحري الروسي بناء على مصادقة بوتين في تموز عام 2017 على ما سُمّي "العقيدة البحرية الروسية الجديدة" التي أُعلِن أنّها "مصمّمة لمواجهة طموحات الولايات المتحدة وحلفائها للسيطرة على أعالي البحار والضغط من أجل التفوّق الساحق لقواتهم البحرية".

وقد خلص بعض المحللين الأتراك إلى أنه "مع ضم شبه جزيرة القرم أصبحت روسيا أكبر تهديد عسكري فوري لتركيا مرة أخرى، كما كان الحال خلال الحرب الباردة وفي القرنين السابقين". وعلى الرغم من أنّ الاعتبارات الأمنية في البحر الأسود لم تسفر عن احتكاكات بين تركيا وروسيا في السنوات الأخيرة، فإنّ الطموح الروسي المتزايد والقوة النسبية في

المنطقة، المقترنة بميل تركيا إلى اللجوء إلى حلف الناتو في أوقات الخطر، يمكن أن يمثل حاجزًا أمام العلاقات الثنائية العميقة والمستمرة بين البلدين.

الطموحات في الشرق الأوسط

بالنسبة لروسيا يمكن أن تكون العلاقة التعاونية مع تركيا بمثابة حجر زاوية مهم في سعيها لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط. لكن يبدو أنّ النهج المتباين من جانب كل حكومة في السياسة الإقليمية من المحتمل أن يحدّ من نطاق هذه الشراكة. إنّ المخاوف الروسية العميقة من عدم الاستقرار الإسلامي في القوقاز وتدفّق المقاتلين من تلك المنطقة من وإلى النزاعات في الشرق الأوسط، وكذلك ميل الكرملين للشركاء الاستبداديين، قد دفعت الدعم الروسي لقوى الأمر الواقع في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك الدعم للأسد في سوريا وللحكم العسكري في مصر وليبيا. من ناحية أخرى انحازت تركيا بشكل أساسي إلى قوى التغيير وهي أكثر ارتياحًا لقوى الإسلام السياسي. ويمكن أن تتأثّر العلاقة إذا تم تجاهل مخاوف تركيا الدائمة حول احتمال قيام دولة كردية مستقلّة بالنظر إلى النهج الروسي النفعي في النزاع السوري.

لقد كانت سوريا المصدر الرئيسي للاحتكاكات الثنائية بين روسيا وتركيا منذ عام 2011، حيث كان الدعم الروسي للأسد يتعارض في البداية مع سياسة تركيا المؤيدة لتغيير النظام في سوريا، ولكن بعد المصالحة تراجعت تركيا عن موقفها بشأن ضرورة الإطاحة بالأسد من السلطة، وتعاونت مع روسيا في المبادرات العسكرية والدبلوماسية حول سوريا، بما في ذلك اتفاق أيار عام 2017 بين روسيا وتركيا وإيران لإنشاء أربع "مناطق لخفض التصعيد" في الأجزاء التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا.

قد يكون مستقبل التعاون الإقليمي مهدَّدًا من قِبل الدول الساعية لإنهاء الصراع السوري إذا لم تأخذ في الاعتبار المصالح التركية. خارج سوريا، سعت موسكو مؤخرًا إلى تنصيب نفسها كعنصر فاعل مسؤول في المنطقة للحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الحكومات الحالية في الشرق الأوسط، بما في ذلك "إسرائيل". هذا يتناقض بشكل حاد مع دعم تركيا للإخوان المسلمين في مصر وفي أماكن أخرى.

الخلاصة: الانعكاسات على الولايات المتحدة

إن دراسة خمسة عناصر رئيسية في العلاقات الروسية التركية المتسّعة تشير إلى أنّه على الرغم من أنّ بعض القوى قد تستمر في الجمع بين البلدين في السنوات المقبلة، هناك نقاط هامة من الاحتكاك والمصالح المتباينة. ستبقى الأمور مرتبطة بقدرة روسيا وتركيا على التوصل إلى طريقة جديدة للتعاون، أو ستواصلان التأرجح بين التعاون والصراع مع إدارة الاختلافات المهمة، آخذين بعين الاعتبار معيار الاستعداد التركي للقبول بتوسيع الطموح الروسي في العناصر الخمسة سالفة الذكر. حتى لو كانت تركيا على استعداد لاستيعاب روسيا في العديد من القضايا فإنّ الصراع غير المقصود في أي واحدة من القضايا الخمسة قد يخرج عن التقارب طويل الأجل. مع ذلك يجب على صانعي السياسة في الولايات المتحدة أن يتوقّعوا أن تظلّ تركيا حليفًا لا يمكن التنبؤ به وأكثر استعدادًا للعمل مع روسيا في أغراض متعارضة بشأن بعض القضايا عندما تملي ذلك مصالحها الوطنية المتغيّرة.

تتعارض التطورات في العلاقة القائمة على الطاقة بين روسيا وتركيا مع المصالح الأميركية المتمثّلة بالسعي لتقليل تركيا والدول الأوروبية من اعتمادها على الطاقة الروسية، إذ إنّ هدف الولايات المتحدة المتمثّل بتطوير خطوط أنابيب متعدّدة لنقل طاقة بحر قزوين ووسط آسيا سيكون مهدَّدًا. ومع أنّ العلاقات التجارية الروسية التركية أفادت كلا الطرفين - وخاصة تركيا – إلا أنّ استعداد روسيا لاستخدام العقوبات التجارية كأداة عقابية يمكن أن يدفع المصدِّرين الأتراك للبحث عن أسواق بديلة. ويبدو أن هذه المخاوف والتباطؤ الاقتصادي المحتمل في كلا البلدين من المرجَّح أن يبقي حجم التجارة الإجمالي أقل بكثير من هدف الـ 100 مليار دولار المُعلَن.

تمثّل رغبة روسيا في إضعاف المؤسسات الغربية وتقويضها مجموعة أخرى من الفرص والتحديات المحتملة للعلاقة مع تركيا. في حين أنّ الإحباط من فشل عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والتوتّرات الأوروبية الآسيوية داخل تركيا، قد يغذيان علاقاتها على المدى القريب مع روسيا، فإن المواءمة الاستراتيجية طويلة الأجل سوف تتطلّب من تركيا الابتعاد الدائم عن حلفائها في الناتو - أو على الأقل التأكّد من أنّها لن تصطف إلى جانب المؤسسات الغربية ضد روسيا. قد يكون هذا المسار محفوفًا بالمخاطر في وقت تتحدى فيه روسيا بشكل متزايد المعايير الأمنية الأوروبية وتستعرض قوتها العسكرية. ولا يزال القادة الأتراك حذرين من النوايا الروسية وقدراتها العسكرية، وقد أبدوا مرارًا ميلًا للجوء إلى

الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في الأوقات الصعبة - رغم أنّ الرد كان مخيبًا للآمال أحيانًا بالنسبة لأنقرة. وإذا بقيت تركيا متمسّكة بالارتباط الوثيق بسياسات الناتو وخططه العسكرية وعملياته - خاصة على أطراف روسيا - ستظلّ روسيا حذرة من تركيا كشريك طويل الأجل.

أدّى الاتجاه الواضح نحو الحكم الاستبدادي في كلا البلدين إلى الدعم المتبادل في مواجهة الانتقادات الغربية، وعزّز الدور الفردي للقادة في تحديد مسار العلاقات الثنائية. إلا أنّ جنوح الزعيمَين إلى الخطاب القومي وغياب الضوابط على حكمهما يعني أنّ أي أزمة ثنائية يمكن أن تتصاعد بسرعة إذا اعتقد أي زعيم منهما أنّ موقف المواجهة من شأنه أن يعزّز موقفه المحلي. هذا التطور يضرّ بالمصالح الأميركية بشكل عام ضمن مساعي تقوية المؤسسات الديمقراطية في تركيا ومكافحة الجهود الروسية لتقويض المؤسسات الديمقراطية في أوروبا والولايات المتحدة، وقد يعاود الظهور كمصدر مستقبلي للاحتكاك بين الولايات المتحدة وتركيا.

أدّت الاستثمارات الروسية الأخيرة في أسطول البحر الأسود والمكاسب الإقليمية في المنطقة الساحلية إلى دفع توازن القوى في البحر الأسود لصالح روسيا. ونظرًا لتعرّض تركيا للضغوط العسكرية والاقتصادية الروسية فقد اتبعت استراتيجية لتحقيق التوازن بين الناتو وروسيا. وقد أدّى ذلك إلى استمرار المناورات الثنائية مع البحرية الروسية في البحر الأسود، وكذلك محادثات الدبلوماسيين وموظفي الحكومتين. وفي ضوء رغبة روسيا بتأكيد هيمنتها الإقليمية على البحر الأسود ستكون تركيا مضطرة لقبول توسيع الحضور الروسي ومواصلة اتباع نهج تعاوني للحفاظ على الوجود الأميركي وحلف الناتو بشكل محدود. قد يكون لهذا النهج آثار ملموسة على الملاحة البحرية الأميركية خلال الأزمات، كما كان الحال بعد غزو روسيا لجورجيا عام 2008. بدلًا من ذلك يمكن لتوسيع روسيا قوتها العسكرية البحرية في المنطقة أن يعيد إحياء مقاربة أكثر صفرية، الأمر الذي سيجرّ طلبات تركية إضافية من الناتو لاهتمام أكبر بالبحر الأسود.

تميّزت جهود روسيا لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط بسياسات حازمة بشكل متزايد في سوريا مع السعي للحفاظ على علاقات جيدة مع الحكومات في جميع أنحاء المنطقة. ولتجنّب السماح بأن يصبح هذا مجالًا للتنافس يتعيّن على تركيا أن تقبل بأن أولويات روسيا

المختلفة اختلافًا جوهريًا قد تؤدي أحيانًا إلى نتائج سياسية تختلف عن أولويات تركيا الإقليمية - وتضمن أن تدار مثل هذه الاختلافات بشكل بنّاء. قد يكون مثل هذا النهج تحديًا، بالنظر إلى تاريخ دعم حزب العدالة والتنمية للإسلام السياسي في جميع أنحاء المنطقة، والمخاوف التركية العميقة حول الحكم الذاتي الكردي المحتمل. سوف تضطرّ تركيا على وجه التحديد إلى قبول الدعم الروسي للقيادات العسكرية القائمة في مصر وليبيا والتعامل بعناية مع الجماعات الإسلامية التي تعتبرها روسيا تهديدًا أمنيًا. يمكن أن يؤدي الارتباط التركي بالنشاط الإسلامي المتطرّف في منطقة القوقاز إلى عرقلة الصفقة مع الروس. ويمكن أن يؤدي الدعم الروسي لدولة كردية على حدود تركيا إلى حدوث الصدمات من خلال علاقاتهما، رغم أن الدعم الروسي الضمني للهجوم التركي على عفرين في سوريا قد يشير إلى أن موسكو في هذا الصدد تعطي الأولوية لعلاقتها بأنقرة. تعتبر العلاقة الشاملة مع أنقرة عنصرًا هامًا في استراتيجية موسكو الأوسع المتمثّلة بتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط وتحدي هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة.

من بين العناصر الخمسة للعلاقة بين تركيا وروسيا يبدو أنّ المنافسة المحتملة في البحر الأسود والمصالح المتضاربة في الشرق الأوسط من المرجح أن تخلق حواجز أمام الشراكة العميقة والدائمة بين تركيا وروسيا. وقد أدت العلاقات الدافئة رغم الاضطرابات بين أنقرة وموسكو بالنسبة للولايات المتحدة إلى تفاقم الكسور في التحالف الوثيق تاريخيًا بين تركيا وأميركا. لكن المصالح المتنافسة ونقاط الاهتمام المحتملة في علاقات تركيا مع روسيا تجعل من السابق لأوانه اعتبار ما يحصل نموذجًا جديدًا. ويمكن لتركيا كواحدة من الحلفاء القلائل الذين احتجوا بالتزامات الأمن الجماعي لحلف الناتو في أوقات حرجة، أن تطلب دعم الحلف خلال أزمة مستقبلية مع روسيا، تاركة واشنطن بمجموعة من التحدّيات السياسية المختلفة تمامًا عن تحديات اليوم.

داعش في سوريا: تركيز جديد مميت[1]

عبد اللّه الغدوي، مركز السياسة الدولية، 28 نيسان 2020

الدولة الإسلامية (داعش) هي قوة أكثر فعالية في سوريا مما كانت عليه قبل أشهر. إنها تتحرك بحرية أكبر، وتنفّذ هجمات فتّاكة ضد أعدائها، وتدخل القرى لتحذير السكان المحليين من التعاون مع الأكراد أو النظام السوري أو التحالف الدولي. ويحشد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة القوات لإبقاء الجماعة تحت الضغط.

بعد بداية عام 2020 شنت الخلايا النائمة هجمات مفاجئة استهدفت قوات سوريا الديمقراطية وما يسمّيه داعش "الصحوات" (وهو مصطلح مهين يستخدمه داعش للفصائل المسلمة التي تعمل جنبًا إلى جنب مع قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة عبر سوريا - من بقايا الجماعات السنية التي حاربت القاعدة في العراق من 2005-2008). استهدفت عمليات داعش الأخيرة في سوريا جميع المناطق شرقي نهر الفرات وصولًا إلى الصحراء السورية. ويبدو أن داعش قد استخدم وحدات قتالية صغيرة ولكن منظّمة لتنفيذ العمليات الأخيرة. بعد معركة باغوز في آذار عام 2019 التي أنهت بسيطرة داعش على مناطق في سوريا والعراق تغيّر التنظيم بشكل كبير. سمحت هذه التعديلات له بالتركيز على الهجمات المفاجئة ضد منافسيه والاستهداف الانتقائي. تتعلق أهم التغييرات بقدراته المالية؛ وطبيعة عملياته العسكرية؛ وقدرته على التحرك والقيام بضربات سريعة ومؤلمة. فضلًا عن تشكيل خلايا صغيرة جديدة تشرف على الواجبات الدينية والاجتماعية في المناطق التي كان تنظيم داعش يسيطر عليها في السابق لإثبات أنه لا يزال لاعبًا مهمًا - وإن كان سريًا - يمكنه تشكيل الأحداث وترهيب السكان المحليين.

---

[1] تعريب: نورهان عكنان

Abdullah Al-Ghadhawi," ISIS in Syria: A Deadly New Focus", Center for Global Policy, April 28, 2020.
https://cgpolicy.org/articles/isis-in-syria-a-deadly-new-focus/

هجمات مركّزة

لا يبدو أن تنظيم الدولة الإسلامية يفتقر إلى التمويل لعملياته. وهذا يعني أن المجموعة يمكن أن تركّز على الهجمات العسكرية عالية القيمة بدلًا من السطو أو السطو على الطرق السريعة أو اقتحام المكاتب الحكومية لجمع الأموال أو الفدية. بحسب شهادات بعض أعضاء داعش الذين عملوا في جمع الأموال فإن معظم الأموال التي كانت في الرقّة - مركز الخلافة المعلنة ذاتيًا بعد سقوط الموصل - لا تزال في حوزة القادة الميدانيين، ومعظمها على الأرجح في سوريا. كان من المعتاد نقل جميع الأموال والذهب والفضة إلى مناطق آمنة قبل أن تصل المعارك إلى وسط المدينة، وهذا على الأرجح ما حدث في الموصل والرقة. أكد قادة داعش السابقون للمؤلف أنّ التنظيم نقل ملايين الدولارات من الرقّة إلى ريف أبو كمال، الذي أصبح معقلًا للجماعة في أوائل عام 2019، لمنع المال من الوقوع في أيدي قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي. من المرجح أن تموّل الأموال داعش لسنوات، خاصة وأن التزاماتها بتجهيز ودفع أعداد كبيرة من المقاتلين أو تمويل العمليات العسكرية الرئيسية هي الآن أقل بكثير مما كانت عليه عندما كانت تسيطر على الأراضي وكان لديها قوة قتالية أكبر بكثير. إذا احتفظت داعش ولو بجزء من ثروتها السابقة، التي قدرت ذات مرة بعشرات الملايين من الدولارات، فإنها تظل ثرية بما يكفي لاستمرار عملياتها العسكرية. وتشير التقارير الواردة من السكان المحليين في شرق سوريا وملاحظات أنشطتها إلى أن الجماعة لا تزال قادرة ماليًا، مما يمنحها حرية تقديرية أكبر في اختيار معاركها بدلًا من إشغال نفسها بالحصول على المال. وتمنح قدرةُ داعش تركيزَها على الاستهداف الاستراتيجي سرعةً في عملياتها، وحرية في الحركة، وقدرة أكبر على تشكيل الوضع الأمني. تُظهر المراقبة الدقيقة لعمليات التنظيم خلال عام 2020 أنّ هجماته الأخيرة في شرق سوريا، لا سيّما في دير الزور والرقّة وحمص والشدادي جنوب الحسكة، تم تنفيذها على نحو جيد، مما أدّى إلى ارتفاع عدد القتلى في صفوف الجيش السوري وقوات سوريا الديمقراطية، الأمر الذي يدّل على حرية الحركة التي يتمتع بها داعش الآن. يركّز التنظيم بشكل رئيسي على مهاجمة الميليشيات الشيعية غرب نهر الفرات حول مدن مثل الميادين، وعلى مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية شرق الفرات وقوات النظام السوري في المنطقة الصحراوية بالقرب من حمص. تبدو هذه الهجمات مختلفة عن هجمات العام

الماضي من حيث إنها أكثر تحديدًا وفتكًا، خاصة بين حمص وجنوب الحسكة بالقرب من الحدود السورية العراقية.

زيادة رؤية داعش

نشط تنظيم الدولة الإسلامية في الجزء الشرقي من ريف دير الزور وصحراء حمص حيث حارب النظام في بلدتي السخنة وكباجب على الطريق السريع الذي يربط دير الزور وحمص، وصعّد عملياته من الاختطاف إلى المواجهات المباشرة. تظهر هذه العمليات أن داعش لا يواجه سوى قيود قليلة على حركته ووجوده. ومن المحتمل أن يكون التنظيم قد اكتسب المزيد من الحرية بعد أن قيّدت الإجراءات المتعلقة بفايروس كورونا حركة السكان وركّزت الاهتمام على احتواء الوباء. حتى داخل المدن التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية زاد وجود تنظيم الدولة الإسلامية مؤخرًا. إن التحذيرات شديدة اللهجة التي أرسلها داعش إلى المجالس المحلية والبلديات التي تطالب من خلالها الموظفين والمسؤولين بإنهاء التعاون مع قوات سوريا الديمقراطية، التي يعتبرها داعش مرتدّة، يمكن أن تهدّد بشكل خطير مؤسسات الخدمات في شرق الفرات. أُبلِغ عن مثل هذه التحذيرات في عدة قرى على طول نهر الفرات. وهذه التحذيرات هي الأولى من نوعها منذ سقوط آخر ملجأ للخلافة. إلى جانب زيادة ظهور داعش وتنقله فإن تحذيرات التنظيم تخيف السكان المحليين وتجعلهم مترددين في العمل مع قوات سوريا الديمقراطية والجهات الفاعلة الأخرى. وقد يؤدي تردد السكان المحليين في التعاون مع الحكومات إلى تمكين داعش من التحرك بحرية أكبر. أطلق تنظيم الدولة الإسلامية العديد من العمليات داخل مدينة الرقّة استهدفت مقرات ومواقع قوات سوريا الديمقراطية، لا سيما على طول طريق الكرامة الذي كان يومًا أحد أهم بؤر داعش. هذه المدينة، التي استخدمها داعش كعاصمته في الماضي، لا تزال تحتوي على خلايا نائمة. في الواقع، في شهري كانون الثاني وشباط فقط، قتل 32 من أفراد قوات سوريا الديمقراطية في الرقة، وفقًا لـ Step News.

في 13 نيسان تم اعتقال محمد رشيد ذياب، رئيس إدارة الصحة السابق لداعش، كجزء من خليّة نائمة كانت تستعد لشن عملية عسكرية ضد قوات سوريا الديمقراطية. جاء ذلك بعد تصاعد في قوة داعش إثر قيام السجناء بأعمال العصيان في سجن غويران في محافظة الحسكة في بداية نيسان. يبدو أن داعش زاد من أنشطته الدينية والاجتماعية وتدخّله في الحياة اليومية. على سبيل المثال، تحدث السكان المحليون في الرقّة عن مجموعة غامضة

من الشباب الذين يعملون داخل المدينة وخارجها. في شباط الماضي، زار هؤلاء الأفراد المتاجر وطلبوا من أصحابها عدم توظيف النساء لأنه مخالف للشريعة. وقال صاحب مطعم في الرقّة إن مجموعة من الرجال المتديّنين طلبوا منه التوقف عن السماح للنساء بالعمل في مطعمه وأرسلوا له عدة تحذيرات لاحقة. تجاهل الرجل تحذيراتهم، وبعد ذلك بأيام تم تفجير مطعمه. نادرًا ما يظهر هؤلاء الأفراد علنًا لإبلاغ التحذيرات لمن ينتهكون القواعد الإسلامية. وقد وصفهم محلّل في الرقة بأنهم جماعة دينية تراقب جميع الانتهاكات الدينية وتحذّر المخالفين. إذا لم يُبلَّغ التحذير، فإن المجموعة تنفذ عمليات تستهدف المتورطين مباشرة، كما كان الحال مع المطعم في الرقّة.

المزايا المرِنة

تظهر عمليات داعش في سوريا منذ بداية عام 2020 أن المجموعة أكثر ديناميكية وقدرة على التأثير على الوضع الأمني في البلاد مما كانت عليه قبل أشهر فقط. لذلك من المهم فحص أنشطة المجموعة منذ بداية العام وحجم العمليات، سواء في الصحراء السورية أو في شرق الفرات وغربه. وتشمل هذه العمليات اختطاف واغتيال شخصيات مرتبطة بقوات سوريا الديمقراطية وهجمات تستهدف مكاتب أمنية تابعة لقوات سوريا الديمقراطية والجيش السوري. تستهدف عمليات داعش على مدى الأشهر القليلة الماضية مجموعة من الجهات الفاعلة - الجيش السوري والميليشيات التي تم تعبئتها من إيران وقوات سوريا الديمقراطية - ويبلغ متوسط الهجوم مرة واحدة كل ثلاثة أيام. وقد تضمّنت هجماتها مؤخرًا قتالًا معقدًا وثقيلًا مقارنة بالهجمات والاغتيالات المفاجئة التي ميّزت عملياتها العام الماضي. ولدى داعش القدرة على توسيع دائرة الخوف بين أهدافه الرئيسية الثلاثة. على مدى أسابيع، أثبت تنظيم الدولة الإسلامية مرة أخرى أنه منظّمة مرنة وقابلة للتكيّف. وهو على الرغم من الخسائر الجسيمة التي لحقت به في الأراضي والقوى العاملة، يظل قادرًا على حل المشكلات المالية وتوجيه ضربات مميتة، ومرة أخرى يبدو واثقًا بما فيه الكفاية لتهديد أولئك الذين ينتهكون مبادئه. هذا يدل على أن المكاسب ضد داعش، حتى وإن كانت تحت قيادة قوة عظمى عالمية، لا تزال هشة للغاية في مواجهة عدو يفهم الحقائق والفرص المحلية ويستغلها بلا هوادة.

داعش في العراق: من القرى المهجورة إلى المدن[1]

هشام الهاشمي، مركز السياسة الدولية، 5 أيار 2020

لم تؤد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية إقليميًا في آذار 2019 إلى الحيلولة دون عودته من دولة كبيرة إلى كيان متمرد باتباع نهج محلي، وعلى الرغم من ذلك ما زال محتفظًا بالقدرة على شن هجمات إرهابية عابرة للقارات. في الأشهر القليلة الماضية أثبتت أعمال داعش في العراق مرونتها وحيويتها، فهو يحتفظ بحرية كبيرة للعمل في كل من المناطق الريفية والحضرية، كما أظهر أنه يعرف بيئته ويستغلّ بذكاء الاقتتال السياسي العراقي والضعف الاقتصادي والبيئة الأمنية الهشّة.

تمكّن داعش من استخدام التطورات الأخيرة في العراق كفرص عملياتية كبيرة: احتجاجات عامة واسعة النطاق منذ تشرين الأول، واستقالة الحكومة والركود السياسي الذي أعقبها، والخلاف الداخلي حول اغتيال الولايات المتحدة لزعيم قوات الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، وانسحاب القوات الأميركية من العراق. وقد انتهز تنظيم الدولة الإسلامية الفرصة لشن هجمات في ديالى وصلاح الدين ونينوى وكركوك وشمال بغداد. وقامت مجموعات صغيرة من تسعة إلى 11 رجلًا بتنفيذ الهجمات بعد أن عادت قوات الأمن للانتشار في وسط العراق وجنوبه لاحتواء الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

واصل تنظيم الدولة الإسلامية هذا العام أيضًا استهداف وحدات الحشد الشعبي وقوات الحشد القبلي غرب صلاح الدين وشمال شرق ديالى. وفي الشهرين الماضيين تبنّى منهجًا جديدًا لتنشيط الخلايا النائمة المستقلة لتنفيذ هجمات في المناطق الريفية جنوب سامراء وشمال بغداد. هذا يدّل على أن داعش ترك عددًا كافيًا من المقاتلين في الموصل لزيادة

---

[1] تعريب: نورهان عكنان.

Husham Al-Hashimi, "ISIS in Iraq: From Abandoned Villages to the Cities", Center for Global Policy, May 5, 2020.
https://cgpolicy.org/articles/isis-in-iraq-from-abandoned-villages-to-the-cities/

تكلفة التحرير قدر الإمكان، إلا انّه حافظ أيضًا على المقاتلين الأكثر خبرة في التمرد الحالي الجاري. ويجب أن تتبنى استراتيجية مكافحة داعش نفسًا محليًا، مع التركيز على إعادة توطين السكان، والتعبئة المحلية، وتحسين التنسيق بين قوات الأمن المحلية والمركزية.

يميل التركيز الجغرافي لداعش إلى أن يتشكّل بمعيار واحد أو أكثر من العوامل التالية:
العامل الأول هو الكسب المادي. لهذا السبب يستهدف تنظيم داعش مناطق في الغرب عند الحدود مع سوريا والشرق عند الحدود مع إيران. ويستهدف التنظيم الطرق السريعة التي تربط المحافظات الغربية والشمالية والشرقية أو الطرق التي تعتَبَر كطرق للتجارة وشاحنات النفط والغاز وخطوط أنابيب الطاقة وشبكات الكهرباء وشبكات الاتصالات والإنترنت. وفقاً للاعترافات التي أدلى بها معتقلون للأمن العراقي، تزود هذه المناطق داعش بما يصل إلى 3 ملايين دولار شهريًا من الضرائب المفروضة على شركات النقل فضلاً عن التعاملات التجارية في الطب والأسلحة والسجائر والزيت المهرب والمواد غير القانونية والمواد الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، لدى داعش استثمارات في العراق لا تقل قيمتها عن 100 مليون دولار تنتج عائدات شهرية تصل إلى 4 مليون دولار، وفقًا لتقارير أمنية خاصة. تساعد هذه الأموال في الحفاظ على الاتصالات مع الخلايا النائمة، وتؤمّن حوالي 200 إلى 250 دولارًا شهريًا للجندي الميداني و500-600 دولارًا شهريًا للقائد، وفقًا لمصادر أمنية أيضًا. كما توفر التمويل لتعقب سجناء داعش، أو دعم الجرحى والمعاقين وعائلات المقاتلين الذين سقطوا. وأخيرًا، تموّل هذه الموارد الهجمات المركّزة على الأشخاص في المناطق التي فقدها داعش كجزء من استراتيجية الاستنزاف.

العامل الثاني هو العمق الاستراتيجي والملاذ الآمن. يركّز داعش على توطين القرى المهجورة في شمال العراق ووسطه بحيث يجعل من الحواجز الجغرافية والتضاريس الطبيعية - مثل الوديان والجبال والصحاري والمناطق الريفية - خلال العمليات العسكرية التقليدية عوائق تصعّب إنجاز المهمة. هنا يمكن استخدام الكهوف والأنفاق والمعسكرات للتدريب والتهرب من المراقبة والتجسس وعمليات العدو.

العامل الثالث هو البيئة المستهدفة المحدّدة. يستهدف تنظيم داعش مناطق الحزام المحيطة بالمدن والقرى الكبيرة التي يتكثّف فيها وجود قوات الحشد العشائري والقوات المحلية والمسؤولين على مستوى منخفض الذين تعاونوا مع الحكومة لطرد داعش بين

عامي 2014 و2017. هذه المناطق غير مستقرة بطبيعتها بسبب الاحتكاك بين قوات الدفاع الذاتي والقوى المحلية الأخرى من جهة، وقوات الحشد الشعبي غير الموالية من جهة أخرى. قد يكون السكان المحليون المتضرّرون، وخاصة أولئك الذين تضرروا من إدارة الاقتصاد والثروة في المناطق المستعادة من داعش، أكثر ترحيبًا بالتنظيم الإرهابي. ومن الخطأ افتراض أن السكان سيكونون مؤيدين لداعش لمجرد أنهم من السنّة، لكن التقارب السياسي والأمني والاقتصادي المتدهور يعطي بالتأكيد داعش فرصة العودة للتسلّل إلى بعض السكان.

أصبحت دوريات داعش قادرة جغرافيًا الآن على العمل في العديد من المناطق الريفية في صلاح الدين وكركوك وديالى وشمال بغداد لتنفيذ ما يرقى إلى مستوى حملة اغتيال. يتواجد تنظيم داعش بعمق في شمال شرق وشمال غرب العراق، مع دوريات متجددة جددت ولاءها للزعيم الجديد أبو إبراهيم الهاشمي القرشي.

تشير ضرورات تنظيم الدولة الإسلامية وعملياته إلى ثلاث أولويات استراتيجية محتملة:
الأولى هي كسر معنويات القوات العشائرية السنّية الموالية للحكومة والمسؤولين المحليين (المخاتير). عام 2020 وصف داعش الشيوخ وشيوخ القبائل والمخاتير بأنهم مرتدّين، واعتبرهم تهديدًا وجوديًا لبقايا داعش. وقد واجه أسلاف الدولة الإسلامية عدوًا مشابهًا في قوات "الصحوة" في فترة 2006-2008 ولم يتوقفوا أبدًا عن قتالهم. في الأشهر الأخيرة استخدم داعش عنفًا كبيرًا ضد هؤلاء المتعاونين السنّة المتصوَّرين، بما في ذلك عمليات الاختطاف والاغتيال ضد شخصيات الحشد العشائري، بالإضافة إلى قصف القرى بقذائف الهاون وصواريخ الكاتيوشا وحرق المزارع.
الأولوية الثانية لداعش هي إرساء حرية المناورة والعمل في المناطق الخالية والقرى المهجورة مع التعدي على الأحزمة الريفية حول المدن، بما في ذلك حزام بغداد وضواحي تكريت وسامراء والموصل وكركوك. وبحسب ما ورد لدى أجهزة المخابرات العراقية من تفاصيل وصور تتعلق بتلك الأنشطة، يميل الخبراء إلى الاتفاق على أنه ليس من الممكن مواجهة هذه العمليات فقط باستخدام القوات المحلية التي تم تشكيلها في الأصل لخوض معارك حاسمة، وبالتالي يمكن أن تصبح هذه المناطق نقطة انطلاق لعمليات داعش ضد قوات الحشد العشائري والقوات المحلية وأجهزة المخابرات على حد سواء. في الواقع، هاجم

داعش المديرية العراقية لمكافحة الإرهاب والاستخبارات في كركوك في 27 نيسان. وقالت مصادر أمنية لشبكة الأخبار الكردية روداو إن أحد المهاجمين تمكن من دخول المبنى، وأكد داعش في وقت لاحق الهجوم وقال إن منفذّه جهادي أجنبي يُعرف باسم القعقاع المهاجر.

الأولوية الثالثة لداعش هي إعاقة التطبيع، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة، وإعادة بناء اقتصاداتها وإعادة توطين النازحين، كشكل من أشكال الانتقام من المجتمعات التي رفضت أو طردت داعش. كما أن تنظيم الدولة الإسلامية مصمّم على منع الأحزاب والجماعات السياسية من الاعتماد على الذات في إدارة مدنهم. التعايش الطائفي هو عنصر آخر للتطبيع، وبالتالي هدف أساسي لداعش. وبالفعل فإن تعدي داعش على مدينة سامراء يهدف إلى إجبار محافظة صلاح الدين على الاعتماد بشكل أكبر على انقسامات الحشد الشعبي، وهو ما يأمل تنظيم داعش في تفاقمه عبر التوترات السنية-الشيعية. أصبح القادة المحليون في المحافظة أكثر ميلًا لطلب المساعدة العسكرية من بغداد في النقاط الساخنة القريبة مثل الثرثار، شمال بيجي، الشرقاط، المطيبة، الأثيم.

حرب استنزاف

ركّز تنظيم الدولة الإسلامية حتى عام 2020 عملياته في ديالى وصلاح الدين وشمال بغداد وكركوك ونينوى، وهو قوس عبر شرق العراق وشماله. في نيسان نفذ تنظيم الدولة الإسلامية 87 هجومًا في هذه المناطق أودت بحياة 183 شخصًا. وأكدت السلطات العراقية وقوع 23 هجومًا فقط في الأسابيع الثلاثة الأولى من نيسان، أودت بحياة 43 مدنيًا وعسكريًا ودمّرت أربع مركبات عسكرية وثلاث نقاط مراقبة عسكرية ومبنى واحدًا للجيش. حتى لو اعتمدنا على الإحصاءات العراقية الرسمية فإن الهجمات في نيسان زادت من 36 هجومًا مؤكدًا في آذار (ادّعى تنظيم داعش شنّه 139 هجومًا في آذار). وفي نيسان من العام الماضي نفّذ تنظيم الدولة الإسلامية 21 هجومًا مؤكَّدًا.

إذا أعاد تنظيم داعش تواجده في بعض المناطق، لا سيما في جنوب كركوك، وشمال شرق ديالى، وشرق صلاح الدين، فإن ذلك يمكن أن يسهّل مرة أخرى توسّعه جنوب سامراء وشمال بغداد، الأمر الذي سيسمح له بالوصول إلى الطرق الرئيسية التي تربط المحافظات العراقية. وهذا بدوره سيسهّل الخدمات اللوجستية والتنقل لداعش، وخاصة توريد الأسلحة والذخائر التي يتم الحصول عليها من خلال الوصول إلى مناطق مختلفة في العراق. وتؤكد

التقارير الأمنية التي شاهدها المؤلف، وجود حركة أسلحة وذخائر ودوريات لـ داعش من الشرق إلى الغرب وبالعكس.

كما أن الحصول على موطئ قدم في المناطق الريفية المحيطة بالمدن هو هدف أساسي لقيادة داعش، خاصة حول بغداد وتلعفر والقيارة وبيجي والحويجة والشرقاط وتكريت والفلوجة والمقدادية. وهذا سيسمح للمجموعة باستهداف الشاحنات التجارية وناقلات الوقود وقوافل قوات الأمن والمجموعات السياحية التي تتحرك بين العراق وإيران وخطوط الكهرباء وخطوط الإنترنت وأبراج الاتصالات.

وبحسب تقارير المخابرات العراقية فإن تنظيم الدولة الإسلامية يركّز على هذه المناطق للأسباب التالية:

1. الابتزاز.
2. إعادة تنشيط الخلايا النائمة.
3. التحريض على الفتنة الطائفية بين السنّة والشيعة.
4. التعدّي على المخيّمات حيث يُحتجز أفراد عائلات عناصر داعش لإطلاق سراحهم.
5. الانتقام من السكان السنّة الذين يتعاونون مع قوات الحشد الشعبي.

أوجزت مجلة النبأ الأسبوعية التابعة لداعش استراتيجية الاستنزاف الخاصة به في العدد رقم 213 موضحة أن هجماته - مهما كانت صغيرة - تبقي القوات الحكومية في حالة تأهب، مما يجهد ميزانية بغداد ويستنفد ويثبط معنويات قواتها عن طريق إجبارها على البقاء في حالة استعداد دائمة. وتعرف المجموعة أن القوات الحكومية لا تستطيع الاستمرار في الانتشار إلى أجل غير مسمى.

أنشأت بقايا داعش في العراق 11 قطاعًا في ما تسمّيه بولاية (العراق) بما يتماشى مع هيكلها التنظيمي. استنادًا إلى تقارير الأمم المتحدة التي تشير إلى تقييمات كبار مسؤولي مكافحة الإرهاب الأميركيين، ينشط حاليًا ما بين 14000 و18000 من مقاتلي داعش في العراق وسوريا. وهم موجودون بشكل رئيسي في محافظتي ديالى وكركوك وجنوب الفرات. وفي كل منطقة كتيبة قتالية تتكوّن من 350-400 مقاتل نشط يدعمها 400 مقاتل غير نشط، أو "خلايا نائمة"، تركز على الخدمات اللوجستية. وتنقسم هذه الكتائب

أيضًا إلى شبكات مكوّنة من 50 عضوًا نشطًا لها مسؤوليات محددة. هناك أيضًا دوريات صغيرة من تسعة إلى عشرة رجال تعمل في أماكن مختلفة. ويؤكد التخطيط التكتيكي الجديد لداعش في هذه المنطقة من العراق على التنسيق بين ثلاثة قطاعات: ديالى وكركوك وصلاح الدين، التي ترتبط بوعورة صعبة.

خلال الأسبوعين الأخيرين شن داعش في هذه المناطق أكثر هجماته تعقيدًا في البلاد منذ عدة سنوات – ست هجمات منسّقة وواسعة النطاق في ديالى وصلاح الدين خلال الأيام القليلة الماضية وحدها. في 2 أيار شنّ داعش هجمات انتحارية ومسلّحة لاختراق مناطق سكنية والسيطرة على المواقع الحكومية في مدينة المخشفية في صلاح الدين. كان الحاجز مزودًا بقوات مرتبطة بقوى الشهيد الصدر، تُعرف أيضًا باسم اللواء 35 من قوات الحشد الشعبي. تم تنفيذ الهجمات في أربع مناطق، واستهدفت نقطة تفتيش تم إنشاؤها حديثًا، مما يشير إلى مراقبة استخبارية وثيقة من قبل داعش في المنطقة.

الوسائل غير العسكرية والاستراتيجية الإعلامية الجديدة

من حيث الدعاية تظل الآلة الإعلامية لداعش نشطة (وإن كان بسعر مخفض) عبر مِنصّات مختلفة مثل Twitter وYouTube، على الرغم من أنّ Telegram لا يزال مِنصّته الرئيسية. وقد واجه تنظيم داعش عقبات خطيرة على هذه الجبهة، بما في ذلك اتخاذ تدابير بواسطة مِنصّات لحذف المحتوى المتطرّف وإغلاق المواقع والصفحات المرتبطة بالجماعات المتطرّفة؛ وخفض التمويل لدعم العمليات الإعلامية؛ وفقدان العديد من الأعضاء من ذوي المهارات الإعلامية المهنية من خلال الهجر والاستهداف المباشر والهزيمة العسكرية.

لكن في نيسان 2020 أصبح من الواضح أنّ الذراع الإعلامية لداعش يمكن أن تستمر في الاعتماد على ثروة من الموارد التكنولوجية والخطب والبيانات والمواد المتعلقة بالتجنيد والتمويل والتدريب والتخفّي والتكتيكات القتالية وصنع القنابل. بالإضافة إلى ذلك، سُجّلت في شباط 2020 زيادة كبيرة في كمية ونوعية الخطاب الإعلامي الذي قدّمته الوسائط المتعددة مثل الفرقان ووكالة أعماق للوسائط المتعددة وصحيفة النبأ الأسبوعية. بالإضافة إلى ذلك عادت، بعد غياب دام أربعة أشهر، شبكات إعلام داعش إلى استغلال مِنصّات التواصل الاجتماعي الشعبية.

بدأ داعش مرة أخرى في استخدام أدوات الوسائط مثل التصوير بالفيديو وإنتاج مقاطع فيديو جديدة قصيرة وسهلة التنزيل. ويبدو أن جمهور التنظيم المستهدف الرئيسي هو السكان النازحون في سوريا والعراق، لكن رسائله لا تزال تحظى بجاذبية عالمية تتماشى مع أهدافه وأيديولوجيته بينما تعكس تحوّله من دولة معلنة إلى جماعة إرهابية سرية. في الأشهر القليلة الماضية نشر داعش العديد من مقاطع الفيديو في ما يسمّى بولاية العراق، مع التركيز على أقسام العمليات في كركوك وديالى وصلاح الدين. وقد سعت الرسائل إلى تقويض قوات الحشد الشعبي، وقوات الدولة العسكرية، والقوات المحلية، وقوات أمن الدولة، والبشمركة المتمركزة في المناطق الريفية، وتخويف المدنيين والمخاتير الذين يتعاونون مع القوات العراقية ضد بقايا داعش. تصوّر مقاطع الفيديو مداهمات واغتيالات استهدفت القبائل السنّية المتّهمة بالتعاون لهزيمة داعش وطردها من تلك المناطق. يحاكي هذا الخطاب الإعلامي رسائل داعش بين عامي 2012 و2014، والتي كانت تهدف إلى تخويف خصوم داعش الشيعة وكذلك السنّة والأكراد والتركمان السنّة الذين قاوموا داعش.

يسعى داعش أيضًا إلى تعميق نفوذه الاقتصادي وأشكال القوة الناعمة الأخرى في غرب العراق. لقد شكّل التنظيم شبكة للتسلّل إلى المجتمع المدني الديني من أجل إنشاء حاضنة تتوافق دينيًا مع معتقداته. تهدف شبكاته أيضًا إلى تحسين العلاقات مع الزعماء الدينيين والأئمة في المناطق الريفية في غرب العراق من خلال دعم جهود المساجد المحلية لحل النزاعات بين القبائل الرئيسية وعائلات داعش.

إبقاء تهديد داعش تحت السيطرة

أدّى تدمير الخلافة إلى إضعاف داعش بشكل خطير. في عامي 2018 و2019 سعى تنظيم الدولة الإسلامية إلى إنشاء موطئ قدم له في المناطق المفتوحة، وتحديدًا في أماكن مثل الخنوقة في جبال حمرين، وسلسلة جبال قارجوغ في مخمور، في المناطق النائية من وادي الشاي ووادي زغيتون جنوب غرب كركوك، العثيم، جلم في صلاح الدين. لكن هذا العام أظهر داعش قدرته على التكيّف مع انتقاله تدريجيًا من الاختباء في المناطق النائية إلى إنشاء موطئ قدم مقلق في المناطق الريفية والضواحي.

تدقّ أنشطة التنظيم المتزايدة في الأسابيع القليلة الماضية ناقوس الخطر لأنها تشير إلى بعض المؤشرات الأساسية. على سبيل المثال، تتطلب هذه العمليات بنية تحتية واسعة

النطاق لتكون ناجحة: منزل آمن بالقرب من المنطقة المستهدفة، ومنزل آمن بعيد آخر متصل بواسطة بريد سريع، ومحترف استخبارات، ومُعدّ سلاح، وأحزمة انتحارية، ومرافق تدريب وتخطيط، خاصة في هجمات منسّقة. كان هذا التنسيق واضحًا في هجوم 2 أيار على مواقع الحشد الشعبي في المكيشيفة.

تشير عمليات داعش الأخيرة إلى العديد من الأولويات الاستراتيجية الرئيسية بما في ذلك: الحد من التسريبات داخل التنظيم، وحماية القيادة الجديدة، وضمان الاكتفاء الذاتي المادي، وزيادة الهجمات داخل الأراضي التي خسرها، ومنع جهود الاستقرار والتطبيع في المناطق المحررة. كما أظهر تنظيم الدولة الإسلامية أن النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق لا يزال متضرّرًا بشدة، مما سمح للتنظيم بالحفاظ على موارده المالية وعملياته على الرغم من خسائره الخطيرة وأعدائه المتعددين، حتى عندما يبدو السكان المحليون أكثر استعدادًا واطلاعًا على التنظيم وإيديولوجيته مما كانوا عليه في 2013-2014. وقد ساعد على بقاء داعش بشكل خاص النزوح المفتوح لجماهير من العراقيين الضعفاء والمظلومين والعلاقة المشحونة بين الجهات الأمنية المحلية والمركزية.

في حين أن بغداد والتحالف الدولي بحاجة إلى الاستمرار في توفير الموارد لمحاربة داعش ومكافحته، والتي ستعتمد بشكل كبير على المراقبة عن كثب من الجو، فإن هذا لن يكون كافيًا ما لم تتم إعادة توطين النازحين، وتمكين القوات المحلية، وإدارة التوترات بين السكان المحليين وقوات الحشد الشعبي بشكل فعّال. إن داعش يقترب أكثر من المدن، وأصبحت هجماته منسّقة بشكل أفضل.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon